قاسيون

العدد 520
السبت 24 أيلول 2011
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (31.436.268) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

لقاء أوباما - أردوغان.. عمَّن يجري التهامس؟ وما ستكون النتيجة؟

سورية على مفترق طرق... ص ٩

الافتتاحية

منع التدخل الخارجي.. مسؤولية السوريين جميعهم..!

◄ عبادة بوظو

كلما ازداد باطراد الضغط الأمريكي- الأوربي لاستيلاد أشكال متباينة ومتصاعدة من التدخل الخارجي في سورية تحت ذرائع متباينة في إطار «الصراع على سورية»، تزداد الحاجة الموضوعية لدى السوريين، كل السوريين افتراضاً، وخاصة المنهمكين في «الصراع الداخلي في سورية» وحول شكلها فيما بعد ٢٠١١/٣/١٥، أي النظام، والمعارضة، والحركة الشعبية، للابتعاد عن أسلوب تراشق المسؤوليات والاتهامات، والنهوض إلى مستوى المسؤولية الوطنية.

وتزداد أهمية ذلك على نحو خاص كلما أصبح الوطن، كل الوطن، في خطر، لأنه من دون ذلك الارتقاء تنسحب ببساطة مشروعية «مشروع» كل طرف.

النظام، الذي يقول إنه يريد الحفاظ على مواقف سورية وموقعها الجيوسياسي ووحدتها الوطنية، تتجلى مسؤوليته الأولى الآن في ضبط سلوكه بالداخل، أي توصيل محاولة فك الاستعصاء القائم في البلاد إلى نهاياتها، عبر عناوين مختلفة، يتقدمها إيجاد حل توافقي يعزل من يريد المضي في توتير الأجواء والأوضاع الداخلية، أينما كانوا داخل جهاز الدولة وخارجه، لأن ذلك التوتر يشكل الحجة والذريعة المعلنة للتدخل، وعبر سحب فتيل توتر من نوع آخر يوصل للنتيجة ذاتها، حيث يتمثل ذلك السحب في ضمان الإبقاء على الجيش يؤدي الآن مهمته الموجهة تحديداً ضد الميليشيات الطائفية من كل شاكلة ولون، دون أن تؤدي المعالجات الأمنية إلى توسيع دائرة الاستهداف بما يتجاوز هذه المهمة، ويشمل ذلك إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث من غير المتورطين في عمليات القتل والتخريب، ومنع أية ممارسات داخل مراكز التوقيف أو خلال عمليات التفتيش والمداهمة من شأنها تصنيع منتقمين موتورين متربصين، أو إحداث نقمة عمياء مدعومة بروايات تتناقلها الشفاه. والغاية من ذلك الحل التوافقي هو الوصول إلى الغايات المنشودة من الحوار الوطني الموضوع على جدول الأعمال بعد توفير مناخه، وليس إطلاقه فحسب.

المعارضة، المنقسمة على ذاتها وبذاتها، والتي لا تمتلك غالبيتها رؤى وبرامج واضحة ومكتملة، في حين يتجسد هم بعض بعضها الآخر في تصفية الحسابات السياسية لا أكثر، تتمثل مسؤوليتها بالدرجة الأولى اليوم في إعلان الموقف الواضح غير المرتبك وغير المتلعثم بخصوص رفض وتأريض أسباب ومنع التدخل الخارجي بكل أشكاله من أدناه إلى أعلاه، مع توضيح جدول أعمالها الاقتصادي الاجتماعي بما يحدد اصطفافاتها وفرزها الاجتماعي شعبياً من دونه، كي لا تصبح المسألة تقاسم كعكة «سورية كوطن»، وإعادة إنتاج بنى ومنظومات وشبكات النهب وأجهزة حمايتها التي مهدت مجتمعة لما تشهده البلاد من احتجاجات متعددة الأشكال والدرجات، (بيده أم بلسانه أم بقلبه..)!

أما المسؤولية الأولى للحركة الشعبية الاحتجاجية الآن فتتمثل ليس في أهمية ودلالة التبرؤ من المسلحين فحسب، بل في عزل هؤلاء ومحاصرتهم ولجمهم، بما ينقي صفوف هذه الحركة ويؤطرها، ويبقي على المشروعية غير الاستفزازية، نظرياً على الأقل، لمطالبها، ليسد ونظرياً على الأقل أيضاً، ذرائع استهدافها ومحاولة وأدها في مهدها تحت العنوان المشروع والمطلوب المتمثل في القضاء على المسلحين، سواء المرتبطين بموجة الاستهداف الخارجي أم من تحولوا إلى أصحاب ثارات وفوضويين أو مجرمين، وهؤلاء مرة أخرى يأخذون أشكالاً وتسميات مختلفة تشترك جميعها في خرق القانون والسلم الأهلي وتقويض اللحمة الاجتماعية بما يقوض بدوره من منعة البلاد أمام المتربص الخارجي، الموجود والنشط دائماً وأبداً.

إن التعاطي مع المشهد السوري بكليّته، ومن منظور وطني، غير منقوص أو قاصر أو منحرف، من منطلق الاعتراف بالواقع وبالآخر ومن دون أوهام كبرى حول موازين القوى والنسب والأرقام التي تتقاذفها الأطراف المعنية، هو الكفيل على قاعدة المسؤولية الوطنية أولاً بتوفير الأرضية الملائمة للخروج من نفق الأزمة السورية الحالية نحو نظام سياسي جديد بأقل الخسائر البشرية والمادية، الاجتماعية والاقتصادية، ودون ذلك ستكون الفواتير لدى الجميع، جميع السوريين في وطنهم، عالية، ومجانية وعبثية. ■■

◄ في المجلس العام لاتحاد نقابات العمال...

الدفاع عن القطاع العام وإصلاحه ... ص٢-٣

◄ افتتاح المدارس يأتي في ظروف استثنائية...

ما حال الطلاب والمدرسين في ظل الأزمة؟... ص٦

الثماني تعين بلدان «الربيع العربي»..

توصل وزراء خارجية مجموعة الثماني الثلاثاء إلى اتفاق يفيد بالإسراع لتقديم معونات اقتصادية وسياسية إلى خمس حكومات عربية، وذلك في مقابل الالتزام بمواصلة العمل لإجراء «إصلاحات ديمقراطية».

وذكرت وكالة «رويترز» أن المجموعة التي يطلق عليها شراكة دوفيل وتضم أيضا السعودية وقطر وتركيا وكذلك منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي، قد تعهدت سابقاً وحتى الآن بتقديم نحو ٨٠ مليار دولار تمويلاً لتونس ومصر والمغرب والأردن خلال العامين القادمين.

ومن جانبه أكد وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الشراكة يتوجب عليها أن تكون عملية وفورية وشاملة حتى تحرز النجاح موضحاً أن الانتقال والإصلاحات يجب أن تنفذها البلدان التي تضمها الشراكة.

وجدير بالذكر أن شراكة دوفيل قد أنشأتها فرنسا وذلك لمساعدة البلدان التي تجتاحها «رياح الربيع العربي» على تعزيز الإصلاحات الديمقراطية بجعل المساعدات وائتمانات التنمية مشروطة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولكن ضمن المفهوم الفرنسي الغربي الرأسمالي بطبيعة الحال. ■■

لقاء هام مع المعارضة الوطنية السورية

جرى مساء يوم الاثنين ٢٠١١/٩/١٩ في فندق فورسيزنز بدمشق، لقاء بين الوفد البرلماني الروسي الموجود في سورية، وبين عدد من أحزاب وشخصيات في المعارضة السورية وهي:

ـ الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية، ممثلةً؛ د.قدري جميل وحمزة منذر عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والمحامي محمد زهوة عن الحزب السوري القومي الاجتماعي.

ـ أ. د. عارف دليلة، د. فايز الفواز، د. مية الرحبي، مروان حبش؛ أعضاء هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي في سورية، والأب طوني دورة.

دار النقاش حول الأوضاع في سورية والأزمة العميقة التي تمر بها البلاد وسبل حلها سياسياً عبر الحوار الوطني الشامل والجدي وتأمين المناخ المناسب له، والتحضير دون إبطاء لعقد مؤتمر الحوار كمخرج آمن للخروج من الأزمة وتنفيذ الإصلاح الجذري الشامل سياسيا واجتماعياً وديمقراطيا.

وحسب ما أوردته قناة «روسيا اليوم» فقد «أكد د. قدري جميل أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين خلال لقائه الوفد الروسي على وجهة نظر شاملة، تتضمن تسوية المشاكل السورية داخلياً. حيث قال (ليس هناك سبيل آخر غير الحوار، والجميع استراتيجيا موافقون على ذلك)».

أما صحيفة الوطن فقد أوردت تأكيد الرفيق د. قدري جميل «أن ممثلي المعارضة التي اجتمعت في فندق الفورسيزنز بدمشق أمس مع أعضاء في الوفد البرلماني الروسي الذي يزور دمشق (معارضة عاقلة) مشيراً إلى أن مسألة التدخل الخارجي محسومة بالنسبة لها منذ زمن، لافتاً إلى أن هناك اتفاقاً على المستوى الإستراتيجي فيما يتعلق بالحوار بين المعارضة والسلطة، كاشفاً عن نقاش في القصص التفصيلية والتكنيكية كي تنضج لاحقاً للسير إلى الأمام.

وفي تصريحه للصحفيين عقب الخروج من الاجتماع مع الوفد الروسي بيّن جميل أنه تم الاتفاق على نقطتين إستراتيجيتين أولها عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية ما يسهل للشعب السوري وقواه المختلفة الخروج من الأزمة الوطنية العميقة الشاملة الموجودة في البلاد، إضافة إلى أن هناك إجماعاً من وفد المعارضة حول تحية الموقف الروسي واستمراره بهذا الإطار مشيراً إلى اتفاق الطرفين على أنه لا مخرج من الوضع الحالي سوى الحوار». ■■

بصراحة

النقابيون في اجتماع المجلس العام للنقابات
نعم للحوار.. لا للتدخل الأجنبي..
نعم لمحاسبة الحكومة السابقة

◄ عادل ياسين

انعقد اجتماع المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال، والأزمة العميقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تضرب البلاد مازالت مستمرة وتتفاعل مكوناتها وتنتج مواقف مختلفة منها في كيفية الحل والخروج الآمن منها.

لقد ألقت الأزمة بظلالها على طبقات الشعب السوري، ومنها الطبقة العاملة السورية التي أصابتها آثار الأزمة، وتفاعلت داخلها، وهذا طبيعي لأن الطبقة العاملة السورية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية، وإن لم تشارك مباشرة كطبقة بالحراك الجاري على الأرض، ولكن حراكها السياسي واضح، ويتمثل بالاستياء الكبير من السياسات الاقتصادية الليبرالية، واستشعارها لخطر هذه السياسات المبكر، حيث كانت تعبر عن ذلك من خلال موقف العديد من القيادات النقابية التي أبدت تخوفاتها الحقيقية على القطاع العام الصناعي والزراعي التي أخذت الحكومة السابقة على عاتقها تقليص دوره الريادي والقائد للاقتصاد الوطني بشكل عام، والسير به باتجاه يخدم مصالح قوى السوق داخل النظام وخارجه.

لقد أفقد القطاع العام عناصر قوته، وأصبح مترهلاً ضعيفاً، ينخر جسده الفساد والنهب وعدم الاهتمام بتطويره وتحسين أدائه، وهذا ما جعل الصوت النقابي يعلو، ويرتفع في كل اجتماع نقابي صغر أم كبر، مطالباً بضرورة إصلاح القطاع العام وتطويره باعتباره الضمانة الأساسية للصمود الوطني، وتحقيق نسب النمو الضرورية لخلق التنمية الكفيلة بتخفيف آثار الأزمات المستعصية كالبطالة والفقر، وتدني مستوى المعيشة، هذه الأزمات التي اعترفت بها القيادة السياسية التي حضرت اجتماع المجلس العام للنقابات، بأنها إحدى المسببات الرئيسية للاحتجاجات والتظاهرات الشعبية التي رفعت مطالبها المشروعة الاقتصادية والسياسية.

لقد اتسع صدر القيادة النقابية والسياسية التي حضرت اجتماع المجلس العام للنقابات على غير العادة للكثير من المداخلات التي تقدم بها أعضاء المجلس، وهي بمعظمها حمّلت هذه القيادات المسؤولية تجاه ما جرى من تطورات في الاقتصاد السوري لجهة موافقتها على ما كان يطرح من سياسات اقتصادية متطابقة مع توصيات صندوق النقد الدولي، ومتطابقة مع البرنامج الليبرالي التدميري الذي طرحته الحكومة وفريقها الاقتصادي، وطالبت القيادة السياسية بضرورة محاسبة الحكومة وفريقها الاقتصادي على ما اقترفته من آثام وجرائم بحق الاقتصاد الوطني وبحق مصالح الشعب السوري، وخاصة الطبقة العاملة السورية التي اكتوت بنار تلك السياسات الاقتصادية، حيث كان الهجوم على مكاسبها ومصالحها شديداً وشاملاً سواء في القطاع العام أو الخاص.

وقد تمحورت مداخلات النقابيين في هذا الاجتماع حول قضيتين أساسيتين وهما مدار نقاش واسع في المجتمع:

١- القضية السياسية: وقد تطرق المداخلون فيها للبرنامج الإصلاحي الذي طرحه النظام من أجل الخروج من الأزمة، وعلى رأس ذلك تغيير الدستور الذي من المفترض أن ينص على الحقوق العمالية بحيث تكون مصونة، ولم يشر إلى أية حقوق محددة لابد أن ينص عليها الدستور القادم، وخاصة في مداخلات القيادات. ونحن بدورنا نؤكد على ضرورة أن تكون حقوق الطبقة العاملة السورية مصونة ومؤكداً عليها في الدستور القادم، وخاصة حق العمال بالعمل الدائم، وحقهم بالإضراب والتظاهر السلمي دفاعاً عن حقوقهم، والتأكيد على استقلالية الحركة النقابية بقرارها وخطابها وممارستها باعتبارها الممثل الشرعي للطبقة العاملة، والخلاص من أية هيمنة سياسية عليها.

إن تثبيت ذلك في الدستور القادم يعني الضمانة الحقيقية لأداء الحركة النقابية ودورها الفاعل في الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحقوقها ومكاسبها، ودون ذلك لا يمكن الحديث عن مشاركة فاعلة للنقابات في مختلف القضايا، وهذا تثبته التجربة السابقة والحالية التي مرت بها الحركة النقابية في مواجهة السياسات الليبرالية، حيث كانت مقاومتها ضعيفة لتلك السياسات، ولم تستطع أن تقف في مواجهتها أو التخفيف من آثارها الكارثية.

٢- القضية الاقتصادية: لقد طرح في هذا الخصوص الكثير من العناوين، وفي مقدمتها مطالبة العمال بأن تكون مطالبهم متوافقة مع الإمكانيات الحالية حيث الموارد شحيحة بسبب الأزمة الحالية والحصار المفروض على سورية، ولم يجر التطرق أبدا إلى الموارد الحقيقية من الأموال المنهوبة خلال العقدين السابقين، والتي تقدر بالمليارات من الليرات السورية، والتي باستعادتها يمكن إنعاش الاقتصاد الوطني وإيقافه على قدميه ليؤدي دوره المنوط به في مواجهة الحصار المفروض وتأمين المتطلبات الأساسية للشعب السوري.

وكان من اللافت طرح بعض العمال النقابيين ضرورة تأميم شركات النفط واستعادة انتاج النفط وطنيا، وهذه الخطوة التقدمية والضرورية تعكس الوعي المتقدم لدى الطبقة العاملة السورية والعديد من ممثليها، وهذا الموقف إذا ما تم تبنيه سيكون إحدى الحلقات الهامة في ضرب فاعلية الحصار الاقتصادي، وتأمين الموارد الضرورية التي ستلبي مطالب الطبقة العاملة.

لقد كان الاجتماع العام للنقابات هاماً بالعموم، فقد عكس موقف شريحة واسعة من النقابيين من مجمل القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية، حيث أكد العديدون منهم على أهمية الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة للتفاهم الوطني والخروج الآمن من الاستعصاء الحالي للأزمة، ومواجهة التدخل الأجنبي بكل أشكاله العسكرية والسياسية لكي تبقى سورية موحدة بأرضها وشعبها..

■■

في المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال

الدفاع عن القطاع العام وإصلاحه..

◄ متابعة: قاسيون

أكدت الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية في اجتماع المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال في دورته العادية العاشرة التي استمرت يومي ١٨ و ١٩ أيلول الجاري تمسكها بالثوابت الوطنية، والتأكيد على الاستمرار بمواصلة الحوار الوطني الذي يكون الأساس في إنقاذ سورية من الأزمة الحالية.

ودعا أعضاء المجلس إلى تحمل المسؤولية الوطنية والطبقية بكل جرأة ومسؤولية من خلال تعزيز الوحدة والتلاحم الوطني في مواجهة تحديات المرحلة، وعلى دعم الخطوات الإصلاحية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى ضرورة إصلاح القطاع العام وإخراجه من عنق الزجاجة التي حشر فيها كمقدمة لخصخصته من الحكومة الراحلة، ومحاسبتها على ما جلبته توجهاتها من عواقب وخيمة على مصلحة الوطن ومعيشة المواطن.

مداخلات من وحي الأزمة

تعديل الدستور بما فيها المادة الثامنة

نزار ديب عضو المجلس العام أكد إن ما يجري في البلاد من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية ما كان ليصل إلى هذا الحد من تظاهرات واحتجاجات لولا انتهاج الحكومة السابقة سياستها الاقتصادية وسياسية اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك بتحالفٍ قوى الفساد الكبرى مع قوى السوق التي أنتجت جيشاً من العاطلين عن العمل، وخلق هوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وضربها الطبقة الوسطى من حرفيين وغيرها، والانقضاض على مكتسبات الشعب المعيشية والتفريط بملكية الشعب الذي نص عليها الدستور، وذلك عبر تهديم القطاع العام، وعدم تطويره وإنقاذه ليتم تصفيته وإفراغه من محتواه تمهيداً لخصخصته تحت مسميات مختلفة من الاستثمار وللقطاع الخاص، ولم ينج قطاع من قطاعات الدولة إلا ودخل عليه القطاع الخاص والاستثمار العربي والأجنبي واستثمروه لحسابهم بدلاً من الاستثمار بما ينسجم مع متطلبات التنمية في سورية.

وقال ديب إن الحكومة وعبر عقود BOT بدأت استثمار المرافق الاقتصادية العامة التي تتسم بالأهمية كالطرق ـ والمواصلات ـ والمطارات والموانئ والكهرباء والماء والاتصالات التي كانت تديرها الدولة، ولا تسمح لأحد حتى بالإشراف عليها إلى أن وصلنا إلى التفريط بالثروة الوطنية، والتي هي ملك الشعب السوري حيث استقدمت الحكومات السابقة الشركات الأجنبية مشجعة إياها على الاستثمار في قطاعنا النفطي، والتي تأخذ نسبة أكثر من /٤٧٪ مما نستخرجه من النفط ـ لتقف شركاتنا النفطية العامة متفرجة ومقدراتنا الوطنية تنهب، والآن وقد أعلن الغرب الإمبريالي العقوبات الاقتصادية على سورية، فالمطلوب الآن تأميم كل هذه الاستثمارات، وإعطاؤها لشركاتنا الوطنية إن الذي أوصل البلاد إلى هذه الأزمة المتفجرة بالإحتجاجات والتظاهرات يتحمل مسؤوليتها أو مسؤولية جزء كبير منها الحكومة السابقة، إضافة إلى أن هناك قوى داخل وخارج البلد لا تريد لهذا الوطن الاستقرار، والتي تتآمر على الوطن تاريخيا ومازالت، لذلك لجأت إلى تنمية العنف والفتنة لخلق شرخ في نسيج الوطن تمهيداً لاستقدام الأجنبي من أتراك والناتو.

وأشار ديب أنه وأمام هذا الوضع نجد أن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وصلنا إليها ويجب الاعتراف بها، والبدء والاستمرار بحوار وطني يشمل جميع أطياف المجتمع للوصول إلى حل جذري وآمن، والحل الآمن والجذري هو الحوار الوطني فقرار إصلاحات جذرية شاملة يجنب البلد المزيد من إراقة الدماء الذكية، ويقطع الطريق أمام جميع سيناريوهات التدخل الخارجي، والقوى التي تستقوي بالخارج ويعزز الوحدة الوطنية.

و أضاف ديب نحن نريد من الحكومة الكثير، ونريدها أن تكون منحازة إلى قضايا الجماهير التي همشتها الحكومة الراحلة وأفقرتها، نريد منها أن تبدأ بالإصلاحات وخاصة بالقطاع العام والقطاع العام الصناعي، وذلك عبر زيارات ميدانية إلى الشركات المتوقفة عن سابق إصرار للوقوف على واقعها مباشرة، إضافة لبعض الاقتراحات أعتقد من الضروري تحقيقها لتحقيق الإصلاح الجذري وأهمها:

العمل على القضاء على العنف الذي لا يمكن أن يتحقق بغير عزلته عن بيئته الخاصة أي بقطع طريق إمداده مالياً ومعنوياً وهذا الأمر يحتاج إلى البدء بإجراء عملية انعطاف أولها: محاسبة علنية للفاسدين الكبار، وكل من تسبب بأعمال العنف وساهم في تأجيج الفتنة، ومحاسبة رموز الحكومة السابقة على نهجها الاقتصادي الليبرالي، وإعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء عبر انتهاج سياسة اقتصادية تحقق أعلى نسبة نمو وأكبر عدالة اجتماعية. الإسراع بالإصلاحات التي تم الإعلان عنها، وخاصة تعديل الدستور بما فيها المادة /٨/ والمواد المتعلقة فيها، لأنه لا توجد قيمة لأي قانون صدر بوجود هذه المادة.

كما نجد على بعض المطالب العمالية منها:

عودة الإجازات الساعية التي ألغاها رئيس مجلس الوزراء السابق والتي نص عليها القانون رقم /٥٠/.

وتعديل قانون العاملين الأساسي والمواد التي تعيق وتمنع تثبيت العاملين المؤقتين. العمل على إعطاء الوجبة الغذائية لعمال الخدمات الفنية العاملين ومجابل الزفت والبطاريات وغيرها.

محاسبة من تغنى وحسدنا على أكل الرز

وقال **نزار العلي عضو المجلس** إن ما يواجهنا في هذه الظروف مجموعة من التحديات التي بدأنا نحس ونشعر بها، وأهمها الخطر الذي يتهدد الاقتصاد السوري، والذي سيحتاج لفترة طويلة لاستعادة نشاطه، وهنا نسأل: هل أعدت الحكومة السورية تقريراً شاملاً عن تأثر الاقتصاد السوري بالأزمة الحالية؟ وهل تم وضع مؤشرات وتقديرات دقيقة لحجم هذا التأثير وكيفية معالجته وفق أولوياته للمرحلة القادمة؟.

وأشار العلي أن في الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة تم الانتقال إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات السياحة والخدمات والقطاع المصرفي والمالي على حساب القطاع الصناعي والزراعي، وهنا نجد أن هذه القطاعات شديدة التأثر بالأزمة، فالسياحة خرجت من الاستثمار بنتيجة الفخ الإعلامي المغرض الموجه ضد سورية، وحرب السياح، فلماذا لم تطالعنا وزارة السياحة ببرنامجها وخطتها لإنعاش الواقع السياحي؟ وأما وزارة الاقتصاد فوزيرها قال: إن حالة الاقتصاد مستقرة واكتفى، ونسي أن يبين لنا حالة المستوردات والمستوردين من الداخل والخارج، ومدى تأثير العقوبات المفروضة على اقتصادنا في الحالة السورية ألم يلاحظ الوزير حالة الكساد الداخلي، لقد ذكرنا تصريحه بما صرحت به الحكومة السابقة عن عدم تأثرنا بالأزمة الاقتصادية العالمية حتى وصلنا إلى ما نحن عليه؟!.

وأضاف العلي أما وزارة الصناعة فعلمنا أن /٤٤/ شركة تابعة للوزارة متوقفة وخاسرة، فما هي خطة الوزير للنهوض بالقطاع الصناعي، وهل تم تغيير مدراء هذه الشركات من الفاسدين والفاشلين؟.

وأين دور وزارة الإعلام في هذه الأزمة الذي مازال قاصراً بفعل مسلسلات شاشاته وأفلامها، لماذا لا يخرج وزير الإعلام ويفصل ويشرح عن أهداف ومبادئ وفصول المؤامرة؟.

وأما وزير الداخلية فمازال لا يرى لنفسه مكاناً في شرح وقائع المجازر التي ارتكبت بحق رجال الأمن والشرطة، فلماذا لا يخرج على الإعلام ويضعنا بصورة هذه المجازر؟.

وأوضح العلي أنه وعندما كنا نساءل الحكومة أو ننتقد سياستها الحكومية الاقتصادية كانت توجه لنا أصابع الاتهام بأننا نجلد ونجور على الحكومة، إن ما وصلنا إليه اليوم من بطالة لهو وحش كاسر يلتهم أكبر الدول، فمنذ أيام قرأت بأن عدد العاطلين المسجلين بمكاتب الشؤون بلغ /١,٧٠٠/ مليون عامل مسجل وهذا الرقم يمثل /٣٠٪/ من قوة العمالة السورية، وهذا يؤكد صحة أرقامنا التي كنا نطرحها، وبالتالي يكذب أرقام الحكومة السابقة ومكاتبها المختصة.

وقال العلي: نطالب بمحاسبة جميع المقصرين من الحكومة السابقة وخاصة الفريق الاقتصادي الذي تغنى و حسدنا بصحن الرز وجهاز الخلوي، ونطالب الاتحاد العام بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء السابق المتعلق بحصر عمليات القثطرة القلبية بدمشق وحلب، وفسح المجال أمام جميع المشافي في القطر، خاصة وأن الظروف الحالية لا تسمح للعمال بالسفر لخارج محافظاتهم، كما نطالب بتخفيف نسبة بدل السكن الوظيفي فنسبة /٨٪/ من الراتب المقطوع إضافة لكافة التعويضات هي نسبة كبيرة يجب إعادة النظر بها.

نموذج اقتصادي سوري جديد

وبيّن عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام في مداخلته أن السياسات الاقتصادية والتنموية في المرحلة السابقة لم تكن بالاتجاه الصحيح لأنها أغفلت الجانب الاجتماعي داعيا إلى ضرورة إحداث هيئة ضمان اجتماعي تحل محل مؤسسة التأمينات الاجتماعية على غرار كل الدول المتقدمة تضم صندوقا للتقاعد وصندوقا للتأمين الصحي وصندوقا للبطالة وصندوقا لإصابات العمل والأمراض المهنية وصندوقا للعجز والشيخوخة وصندوقا للمعونة الاجتماعية تعمل بالتكافل والتضامن مع بعضها البعض.

وأشار الكنج إلى أن التمويل موجود وكل ما تحتاجه ضبطها ووضعها في إطارها الصحيح لأن ذلك يؤدي إلى خلق شبكة حماية اجتماعية مقابل آليات السوق، وخلق حالة التوازن وبالتالي عدم فسح المجال للقول بأن طغيان السوق أثر على الفقراء والشرائح الواسعة في المجتمع.

وطالب الكنج بضرورة تشكيل لجنة من الجانب الحكومي وعدد من الاقتصاديين تمثل فيها المنظمات ذات العلاقة بالعمال والفلاحين لوضع الخطوط العريضة لنموذج اقتصادي سوري يراعي وضع سورية داخليا وإقليميا وسياسيا.

أحمد الحسن: أكد أحمد الحسن أمين شؤون العمل في الاتحاد العام ان الأوضاع الراهنة وضعت الاتحاد بين نارين هما: بأن لا نضغط على أرباب العمل في هذه الظروف، وان نراعي مصالح العمال علماً ان الكثير من معامل القطاع الخاص خفضت أجور عمالها أو سرحت قسما منهم أو عطلت بعضهم تعطيلا جزئيا مخالفة بذلك القانون رقم ١٧ الذي وضع شروطا للتوقف الجزئي الأمر الذي يتطلب من وزارة العمل التدخل لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وقال الحسن إن مشكلة البطالة أكبر تحد يواجه الحكومة اقتصاديا واجتماعيا، وإن القرار الذي صدر بتأمين ٦٥ ألف فرصة في القطاع الإنشائي، وإملاء الشواغر في القطاع العام والتي قدرت بـ ٥٠ ألف فرصة عمل و ١٠ آلاف ضمن برنامج تشغيل الشباب إذا بقي دون تنفيذ، فإنه يبقى براقا ويصيب بالإحباط لأن تنفيذه يعني الحفاظ على مصداقية الحكومة التي يهم الجميع نجاحها.

وأكد أن قانون العمل سيبقى حبرا على ورق إن لم تتوفر الأدوات المنفذة لهذا القانون، لافتا إلى أن تحديد العمر من قبل الشركات كشرط بـ ٣٠ سنة يجب أن يعاد النظر فيه.

التأمين الصحي مطلب عمالي لن يتم التخلي عنه

وقال حسين الأحمد أمين الشؤون الصحية إنه وبالرغم من الملاحظات التي قيلت حول موضوع التأمين الصحي فإن هذا الموضوع مطلب عمالي هام تم التأكيد عليه، ولن يتم التخلي عنه أبدا فعدد المسجلين في شركة التأمين ٥٦٠ ألف عامل، وخلال أيام ستقوم وزارة الصحة بتسجيل ٩٠ ألف عامل ليصبح العدد ٦٣٠ ألف، إضافة لوجود ٢٠٠ ألف عامل إذا طبق المرسوم الرئاسي الذي صدر في ٤/٣ /٢٠١١ وأعطي مهلة ستة أشهر أي في ٢٠١١/١٠/٣، إلى انه لم يلحظ أي إجراء عملي على الأرض من الحكومة في

في المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال

الحوار الوطني من أجل الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً

موضوع تشميل المتقاعدين بالتأمين الصحي رغم انه من أهم المطالب التي تطلب في جميع المؤتمرات والاجتماعات.
وأشار الأحمد إلى أن مرسوم التأمين الصحي أقر بإحداث شركة وأناط بها موضوع تأمين المتقاعدين وللتخلص من الشركات الخاصة في إدارة النفقات كان هناك مشروع لنقابة الأطباء ونقابة الصيادلة لإحداث شركة تقوم بإدارة النفقات، وبيّن ان الأرباح التي حققت من خلال تطبيق التأمين الصحي في العام الماضي كلها عادت إلى المؤسسة السورية للتأمين وخزينة الدولة، موضحا بأن قيام الحكومة بطلب عروض أسعار للشركات الخاصة لتقديم عروض أسعار حول التأمين الصحي، يشكل كارثة لوجود حوالي ٩٠٠ ألف عامل، وإذا دفعت الدولة فقط ٥٠٠٠ عن كل عامل فإنها ستدفع ٤٠,٥ مليار ل.س، متسائلا: هل من المعقول ان نسلم هذا المبلغ لشركة خاصة ونترك مؤسسات القطاع العام؟ لذلك لا بد من التركيز على ان تكون شركة التأمين قطاعاً عاماً لأنه من غير الوارد تسليم قطاع رابح مثل هكذا قطاع للقطاع الخاص.
وأوضح الأحمد ان عمال المنظمات الشعبية والقيادة القطرية ودار البعث والمطابع التابعة للمنظمات طبق عليهم القانون وحرموا من جزء كبير أكثر من ٣٪ من الأجر الذي سيتقاعد عليه، وان هذا يشكل إجحافاً بحق عمال المنظمات لعدم وجود أية زيادة على الرواتب إلا بالمراسيم الرئاسية التي تصدر مطالباً انه ريثما تصدر تعديلات قانون التأمينات، أن تصدر الحكومة توجيهاً أن يستثني عمال المنظمات من تطبيق هذه المادة.

صك الاستخدام النموذجي ليس قرآناً

وأكد عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج أن صك الاستخدام النموذجي رقم /٥٤٧/ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٧ ليس قرآنا او انجيلا رغم مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ورئاسة مجلس الوزراء لتعديل المادة ١٤ منه التي تحرم العامل الموسمي من الزيادة الدورية، رغم أن هذا العامل يعمل لأكثر من عشر سنوات أو خمس عشرة سنة فهل من الناحية الاجتماعية والإنسانية أن يبقى العامل الموسمي الذي اكتسب الخبرة والمؤهل أن يعمل بالحد الأدنى للأجر دون زيادة على أجره لمدة طويلة لأن الفقرة ١٤ من صك الاستخدام تحرم العمال الموسميين من الترفيع الدوري وزيادة أجورهم.
نطالب من أصحاب القرار بتعديل المادة ١٤ من صك الاستخدام النموذجي وإضافة العبارة التالية:
تزداد أجور الفريق الثاني بمعدل ترفيع واحد عن كل ٧٢٠ يوما متصلة أو منفصلة لكي لا تبقى هذه الشريحة من العمال محرومة من الترفيع الدوري طيلة فترة عملهم وحياتهم.

الخيار والفقوس مع خريجي المعاهد

وتساءل الحلو: هل من المعقول أن يكون هناك حر وبرد على سطح واحد، وخاصة لتعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة الفنية والثانويات الصناعية، وذلك على سبيل المثال أن اثنين من خريجي المعاهد تخرّجا في سنة واحدة ومن صف واحد أحدهما توفرت له فرصة عمل قبل نهاية عام ١٩٨٥ والآخر توفرت له فرصة عمل بعد شهر أو شهرين من تخرجه الأول يأخذ تعويض الاختصاص، والآخر يحرم من تعويض الاختصاص بسبب عدم توفر فرصة عمل، من هنا نطلب من الاتحاد العام المتابعة مع لجنة القرار ٨ لاعطاء خريجي المعاهد المتوسطة تعويض الاختصاص أسوة بخريجي المعاهد الذين تم تعيينهم قبل عام ١٩٨٥ .

أفكار وجهود استثنائية

وأكد غسان سوطري رئيس الاتحاد المهني لنقابات النفط أن مشكلات القطاع العام تسويقية بامتياز فلماذا لا نفكر بشركة تسويقية تحل المشكلة؟. إن الوضعين الاقتصادي والاجتماعي يرخيان بظلالهما على الوضع العام فالوضع السياسي أخذ طريقه للإصلاح من خلال جملة المراسيم والتشريعات التي أصدرها السيد الرئيس والتي أخذت طريقها إلى التنفيذ، أما الوضع الاقتصادي فنحن بالأساس بلد غير نفطي، فالنفط لا يسهم بأكثر من ١٧٪ من الناتج المحلي، واقتصادنا متنوع وركيزتاه الأساسيتان هما الصناعة والزراعة اللتان تمثلان صخرة الصمود لأي اقتصاد يتعرض لهجمة شرسة كما يتعرض اقتصادنا اليوم.
ومن هنا تأتي مناداتنا بإصلاح القطاع العام، وبحسب اختصاصنا نتكلم عن القطاع العام الصناعي، فكلمة قطاع عام هي كلمة كبيرة ولكل قطاع خصوصيته، حيث مر من الزمن ١١ عاما، ونحن نسمع بإصلاح القطاع العام ولم نر أي شيء على أرض الواقع، والحكومة الجديدة التي أصبح لها ٦ أشهر في موقع اتخاذ القرار لم نلمس منها أية جدية حتى الآن في إصلاح القطاع العام الصناعي، وإنما ظهرت رؤية شخصية بأفكار سابقة مثل مفهوم الشركات القابضة التي درست سابقا، ولم يلق تجاوباً حيث اكتنفه الكثير من المشكلات، وكنا نتمنى ان تكون هناك لجنة عالية المستوى تضع استراتيجيات طويلة الأمد لإصلاح القطاع العام الصناعي، ويكون لها شكل دستوري لهذا القطاع، وتقدر قيمة الفرد بما يلتزم بما جاء بالدستور لا أن تبقى مرهونة برؤى شخصية.
وأشار السوطري إننا نمر اليوم بظروف استثنائية تحتاج لأفكار استثنائية وجهود استثنائية، وهنا نتساءل: أين التكامل بين مكونات القطاع العام والقطاع الخاص في بلدنا إذا كانت الغذائية تستورد البيرفورم من تركيا ويقوم معمل البيرفورم الوطني ونستورد من الخارج اطارات ومعمل إطارات حماة متوقف ونستورد من الخارج السماد ونوقف معمل السماد لأسباب ومعوقات روتينية بين وزارتي النفط والصناعة؟ ونتساءل أيضاً: أين حماية المنتج الوطني إن كان للخاص أم للعام إذا كانت أبرز مشكلاتنا هي التسويق، فلماذا لا نفكر بوجود شركة تسويقية تسوق منتجات القطاع العام الصناعي، وتأخذ نسبة من الأرباح نتمنى أن يلقى هذا الاقتراح كل الاهتمام؟.

إقامة مجلس اقتصادي اجتماعي

جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق أكد على ان سياسات التشغيل التي انتهجتها الحكومة السابقة منذ عام ٢٠٠٤ هدفت بشكل رئيسي إلى مواجهة أزمة البطالة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وذلك من خلال إحداث جملة من الهياكل كهيئة مكافحة البطالة لكن الإجراءات التي اتخذت تناقضت مع الأهداف الموضوعة، لافتا إلى ان القرارات التي اتخذت قيدت العمل حيث مايزال أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة لم يتم ملؤها.
ودعا القادري إلى ضرورة إيجاد آلية لإقامة مجلس اقتصادي اجتماعي يتولى مهمة تنسيق السياسات موضحاً أن غياب الرقابة على المشروعات الاستثمارية التي ورد في دراسة الجدوى الاقتصادية لها تشغيل عدد كبير من العمالة وفي حقيقة الأمر لم تشغل إلا رقما ضئيلا.
وقدم رئيس اتحاد عمال دمشق عرضاً في مشكلة الأرقام الإحصائية التي كانت تسوق لمختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، والخلط بين المشاريع التي شملت بالخطط والمشاريع التي نفذت على أرض الواقع مؤكدا على ضرورة إحداث مركز وطني إحصائي يضم كفاءات مستقلة علمية تستطيع أن تعطي أرقاما دقيقة عن المؤشرات الاقتصادية.
وأكد القادري على ضرورة إيجاد نموذج تنموي يناسب الموقع الجيوسياسي لسورية تكون الأولوية فيه لقطاعي الزراعة والصناعة اللتين تعطيان نسب نمو حقيقية،وأوضح أنه تم إهمال الجانب الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي خلال المرحلة السابقة والترويج للسياحة، والاعتماد عليها بشكل أساسي من خلال الاستملاكات للكثير من الأراضي لإقامة مشاريع سياحية عطلت الزراعة والصناعة.
وقال القادري ان القطاع العام يشكل الضمانة الأساسية لاستقرار سورية بما يمثله من ضرورة سياسية اقتصادية اجتماعية مشيرا إلى ضرورة الجهد العلمي المخطط والمنظم لإصلاح هذا القطاع، معتبرا أن إصلاح القطاع العام الصناعي يكون بالتوسع الأفقي ولا يكون بإنهاء شركاته.
وشرح القادري الصعوبات التي تواجه تطبيق قانون العمل رقم ١٧ من حيث المحاكم العمالية التي لم تفعل حتى الآن، وغياب أي قرار أو نص يحتم زيادة الأجور العامة داعيا إلى استصدار تعليمات تنفيذية لمعالجة الثغرات في القانون و ضرورة تفعيل اللجنة المشكلة من الحكومة بخصوص العاملين المصروفين من الخدمة وفق المادة ١٣٧ من قانون العمل.
وقال عبد الكريم السبسبي رئيس اتحاد عمال حماه إن الحوار هو السبيل الوحيد للوصول بسورية إلى ضفة الأمان .. ومن يمتلك ثقافة الحوار يعني انه لا وجود للإلغاء أو الإقصاء أو الاستبداد الفكري بين مفرداتها وهي الصيغة الأهم للسير في طريق الإصلاح الشامل الأمر الذي يحتم على المتحاورين الابتعاد عن الأفكار المسبقة والجلوس إلى طاولة الحوار بعقل منفتح وأن يرى بعينين بدلا من عين واحدة وأن ينطلق من ان الوطن للجميع وصونه وحمايته مسؤولية الجميع وان يبتعد عن المصلحة الشخصية والسجال الذي يكرس الخلاف ويشرع الفوضى، وأننا بحاجة لاستغلال الوقت لبناء الوطن وتلبية احتياجات الجماهير التي تعول على نتائج هذا الحوار في تحقيق أمانيها برؤية الجسد السوري معافى من كل الأمراض والجروح التي أصابته.
وأشار السبسبي أنه وبناء على هذا فإننا نتقدم ببعض المقترحات التي تغني الحوار الوطني بما يحقق المصلحة العامة وهي:
إن أمن واستقرار سورية هو أولوية الاصلاحات المنشودة التي لا يمكن تحقيق شيء دونها، والتأكيد على مشاركة أوسع لأهمية هذا الحوار لتكون الرؤية بزاوية أكبر لتحقيق مستقبل واعد،، ودعم القطاع العام وتطويره لتحسين وزيادة الإنتاج لتأمين فرص عمل جديدة للحد من البطالة والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، تطبيق مبدأ المحاسبة ومكافحة الفساد بكل أشكاله دون أي استثناء، والعمل على تحسين الوضع المعاشي للمواطنين من غير الموظفين بإعادة النظر بالسياسة الضريبية بما يعود بالفائدة على جميع أبناء الوطن وإنشاء صندوق لدعم العاطلين عن العمل، ودعم الخدمات العامة بشكل يشعر كل مواطن أن هناك تطوراً فعلياً، وتطبيق القرارات والمراسيم الإصلاحية بما يحقق الإصلاح الشامل ومصلحة الوطن والمواطن تحت سقف الوطن.
علي داوود رئيس اتحاد عمال اللاذقية أكد ان القطاع العام قضية وطنية وتطويره واجب وطني لمنعة البلد وقوته ولكن تم إهماله، وعلى حسابه تم تشجيع الاستثمارات الخاصة لا بل اتهموه بأنه عبء على الاقتصاد بسبب خسائره كما يزعمون، ونحن نرى بأن هذا القطاع مخسر وليس خاسرا بسبب أداء ادارته التي تأتي بالعلاقات الشخصية، وتخرب وتنهب هذا القطاع دون محاسبة، ولذلك نطالب بتفعيل هذا القطاع وتدعيم الشركات المتوقفة عن العمل، ومحاربة ومحاسبة الفاسدين سابقا وحاليا.
وقال داوود علينا إتباع سياسة ضريبية متوازنة لأن دخل الدولة هو من ثرواتها الوطنية ومن الضرائب، بينما نلاحظ بأن هناك تهرباً ضريبياً يعادل ٥٠٪ من الرسوم الضريبية فلو أجبيت هذه الضرائب لأمكن استثمارها في عملية التنمية وبالتالي امتصاص البطالة. كما علينا دعم الصادرات وحماية انتاجنا الوطني، ويجب وقف الخصخصة التي لم تجلب لنا سوى زيادة العاطلين عن العمل والفقر لأن المستثمرين يأخذون القروض من أموال الشعب، ولا يخدمون عملية التنمية حيث ان استثماراتهم عادة ما تكون في مشاريع صغيرة لكي يحققوا الربح والربح السريع.
وأضاف داوود كان لدينا اقتراحات طرحت في جلسات الحوار الوطني في المجال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، نعود ونكرر الحديث عن محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية ومخالفتها للعقد المبرم معها من حيث (العمال-الآليات-عدد الحاويات.. وغيرها) بالإضافة إلى الناحية الأمنية والتي اشرنا إليها سابقا وخاصة في مجال العتاد العسكري، ومنح العاملين في مرفأي اللاذقية وطرطوس كامل النسبة من معاشهم التقاعدي المشترك عنه في التأمينات الاجتماعية، وتثبيت العاملين الذين يعملون منذ عشرات السنين تحت مسميات مختلفة (عقود موسمية أو بالتنقيط) بينما هم يقومون بأعمال ذات طبيعة دائمة وأخص منهم بعض العاملين في مشفى الأسد الجامعي باللاذقية وفي مديرية الموارد المائية ومؤسسة الأقطان وعمال السجاد اليدوي وغيرهم. إعادة النظر بوضع العمال الذين تم صرفهم من الخدمة على المادة ١٣٧ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وذلك بموجب قرارات من رئاسة مجلس الوزراء دون أن يكون هناك اقتراح من اللجنة المنصوص ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية). هذا وقد ألقيت في الدورة العديد من المداخلات لم نتمكن من تسجيل جميعها، بينما رفض بعض النقابيين إعطاءنا نصوص مداخلاتهم لأسباب نستطيع تقدير ماهيتها!.

■■

كما كل المسابقات.. مسابقة محطة جندر في حضرة الفساد

قدم نزار العلي عضو المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال كتاباً إلى رئيس الاتحاد شعبان عزوز قال فيه:
منذ أكثر من ثلاثة اشهر والأزمة على اشدها فقد أعلنت محطة جندر عن مسابقة لمصلحة مشروع التوسع في المحطة تحت إشراف الوحدة الاقتصادية للمحطة، فتقدم للمسابقة ما يزيد عن خمسة آلاف متسابق من مختلف الشهادات، وقد عانى هؤلاء من:
بعد المحطة من موقع المدينة والتي تبعد /٤٠/كم.
تكلف شراء وتأمين الأوراق اللازمة للمسابقة، وخاصة ورقة القبول أو ورقة القيد من مكتب الشؤون.
معظم المتقدمين من الفقراء، فبعضهم استدان أجرة الطريق والأوراق.
لكن مدير الوحدة الاقتصادية المجدد له بالخدمة انتظر حتى انتهت الناس من التقدم للمسابقة، وألغى المسابقة تحت ذريعة أن العدد كبير وتقدم بكتاب للمؤسسة العامة للتوليد ووزارة الكهرباء يشرح ذلك، وتمت الموافقة على أساس أن يتم تأمين العمال من شركات التوليد.
نُفاجأ بعد فترة بأن مدير الوحدة الاقتصادية وأعضاء الوحدة الاقتصادية قاموا بتأمين عمال من أقربائهم وأخوتهم، وتم إرسال أسمائهم للوزارة وأخذ الموافقة على تعيينهم دون مسابقة أو مراعاة الكتاب الذي تعهد فيه بأن يتم تأمين العمال من شركات التوليد.
لقد هيج مدير الوحدة الاقتصادية ومجموعته مشاعر خمسة آلاف مواطن في حمص ضد الدولة، فسبوا وشتموا فهو محرك مشاعر الغضب عند الناس ضد الدولة، ومعظم الذين تم تعيينهم هم من بيئة فاسدة وغير وطنية، وأهلهم معروفون بمشاركتهم بالمظاهرات نطالب بمحاسبة رئيس الوحدة الاقتصادية، وإعفائه وأعضاء الوحدة الاقتصادية من عملهم، وإيقاف تعيين هؤلاء العمال والعودة للمسابقة.

■■

بدءاً من الفساد وانتهاء بالعجز عن اتخاذ قرار..
صورة التخريب في قطاع الغزل والنسيج.. أصبحت كاملة!

◄ نزار عادلة

خلال عقود ماضية كانت تقام أسابيع لزيادة الإنتاج في شركات القطاع العام من خلال عمل طوعي، تذكرت تلك الحقبة بعد أن اطلعت على واقع الإنتاج الآن في شركات ومؤسسات القطاع العام، المخازين بالمليارات في جميع الشركات والمؤسسات بدءاً من شركة الإطارات التي أوقفتها الحكومة السابقة عن سابق قصد وتصميم، وهي شركة استراتيجية هامة، وانتهاء بقطاع الغزل والنسيج. ولكن لماذا؟

تقول الأرقام أن ارتفاع المخازين في شركات الغزل والنسيج تعود للأسباب التالية:
- ارتفاع التكاليف بسبب عدم تحقيق الخطط الإنتاجية بسبب غياب عمال الإنتاج ونقص العمالة في هذا القطاع.
- نقص الكوادر التسويقية الخبيرة في الشركات التابعة.
- قدم الآلات الإنتاجية في الشركات صعوبة تأمين التحويل اللازم لتنفيذ المشاريع.

وفي هذا الصدد يقول رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج عمر الحلو لـ «قاسيون»: المفروض وضع آلية تسويق في جميع الشركات والاتجاه لتسويق الإنتاج للدول الشرقية بسبب الحصار، وإرسال وفود للتفاوض وتجاوز الوضع القائم وهناك نقص في عدد العمالة، وخصوصاً على الآلات الإنتاجية وهذا يسبب خسارة كبيرة ولا يسمح بالتعيين.

لا قرار

الشركات بشكل عام متعثرة، ولكن لا أحد يستطيع اتخاذ قرار، وقد بلغت قيمة الإنتاج الجاهز والفعلي /١٦,١٦٨٩٨٨/ مليار ل.س وهناك توقفات تعادل /٢,٤٣٥٤١١/ مليار ولو أضيفت للإنتاج لأصبح معدل التنفيذ /١١١٪/ وهذه التوقفات تعود لانقطاع التيار الكهربائي وتصل الخسارة إلى /٩٤٩٦٣/ ل.س، وغياب عمال الإنتاج /٢٢٤٠٤٨/ ل.س وهذه خسارات من صنع أيدينا.

والمخزون..

بلغت قيمة المخزون بتاريخ ٢٠١١/٧/٣١ بالأسعار الجارية /١٣٠٧٧٨٧٩/ ل.س، وهي تزيد من بداية العام بمبلغ /٢٨,٢٦٠٩١/ مليار ل.س، وأكثر سلعة لا تسوق هي السجاد، وهناك في المخازين سجاد بالمليارات وخصوصاً بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث فتحت الأبواب على مصاريعها لاستيراد كل ما هو رخيص وسيئ من جميع بلدان العالم دون رقابة ودون وضع رسوم إغراق أسوة بكافة بلدان العالم لذلك وصلت المخازين إلى هذا الوضع المأساوي.

مفاقمة المشكلة

تكبر المشكلة وتزداد حدة، أمام عجز الجهات الوصائية عن اتخاذ قرار حاسم، ولكن إذا كانت هناك مقاطعة لإنتاج سورية، وإذا كنا نعجز عن التحويل، وإذا كنا نعجز عن التسويق وإذا كنا نعجز عن تعيين عمال إنتاج. لماذا لا نتخذ قراراً بحل التشابكات المالية في شركات القطاع العام؟
لم أجد جواباً على هذا السؤال. ولكن تعود بي الذاكرة إلى الحكومة السابقة التي أصدرت عشرات القرارات بحل التشابكات المالية لكن دون تنفيذ.

تشابكات

للشركات ديون على سندس ولمعمل الصوف والسجاد مبلغ /٦٥٠/ مليون ل.س، ومهمة سندس هي تسويق إنتاج القطاع العام فقد أنشئت لهذه الغاية، ولكن مع اقتصاد السوق أصبحت حرة وهي تتعامل مع القطاع الخاص والسؤال: أين هي الجهات الوصائية من هذه المؤسسات التي شاخت وهرمت وانحرفت عن أهدافها بل وساهمت في إفساد من لم يكن فاسداً؟.. لن نتلقى الجواب!!

قرارات فقط

مئات القرارات والتعليمات صدرت عن الحكومات السابقة تدعو إلى التكامل بين شركات القطاع العام ولكن دون تنفيذ والسؤال لماذا؟ إنه الفساد الواضح، ولكن دون مساءلة أو محاسبة.
وكمثال على ذلك عمال شركات القطاع العام الذين يحصلون على لباس وأحذية ومعاطف جلدية، وشركات القطاع العام تنتج هذه الأصناف وهي جيدة بشكل عام، وتبلغ قيمة الألبسة العمالية سنوياً مبلغ /٢/ مليار ل.س، وإذا استجرت الشركات لعمالها الألبسة والستر والأحذية عن طريق مؤسسات القطاع العام التسويقية زنوبيا وشهرا ووسيم، يعني ذلك تحريك هذه المؤسسات وربح /٢/ مليار ل.س وتحصل عليها الآن معامل القطاع الخاص.
ونسأل عن أسباب عدم الاستجرار من العام ويقول الجميع إنه الفساد!.

بين التفسير والاجتهاد

إذا كان هناك عجز دائم عن اتخاذ قرار بحل قضايا إنتاجية حلها ليس لغزاً أو معجزة، فإن هناك بالمقابل تفسيرات واجتهادات من أجهزة بيروقراطية تتعلق بحقوق العمال تحاول تمييع القضايا من أصلها، ولكي تكتمل الصورة بشكل واضح، وهذا ما يرصده رئيس الاتحاد المهني للغزل بالآتي:
صدر كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ٩٥٥٧/١ تاريخ ٢٠١١/٧/٧ المتضمن موافقة مجلس الوزراء على توجيه لجنة التنمية البشرية بما يخص العمال الموسميين وهذا الكتاب ينص على إعادة استخدام العمال الموسميين مع التقيد بالأحكام المتعلقة بالاستخدام المؤقت وأن يكون الاستخدام حسب الحاجة ومن خلال إبرام عقود اصولية مع مراعاة أحكام مكاتب التشغيل والصك النموذجي الداخلي.
ومن خلال المتابعة مع المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان تبين أن هناك غموضاً غير واضح للجهات التي ارسل لها كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ٩٥٥٧/١ تاريخ ٢٠٠١/٧/٧ ونذكر أن السيد الرئيس بشار الأسد تحدث مع الحكومة بوجوب إصدار قرارات وكتب واضحة وشفافة وصريحة.
نأمل من رئاسة مجلس الوزراء إصدار كتاب صريح وواضح بما يخص العمال الموسميين العائدين للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ينص:
في حال حاجة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان إعادة استخدام العمال الموسميين وتوفير الاعتمادات اللازمة وإعطاء هؤلاء العمال الأولوية من خلال إبرام عقود سنوية معهم وتسوية أوضاعهم مع مكتب التشغيل بعد حصولهم على وثيقة قيد عمل واستثنائهم من الدور لكي تتمكن مؤسسة الأقطان من تسوية أوضاع العمال الموسميين بعقود سنوية.

موضوع آخر

صك الاستخدام النموذجي رقم /٥٤٧/ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٧ ليس قرآناً أو إنجيلاً، رغم مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ورئاسة مجلس الوزراء لتعديل المادة /١٤/ منه التي تحرم العامل الموسمي من الزيادة الدورية، ورغم أن هذا العامل يعمل لأكثر من عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، فهل من الناحية الاجتماعية والإنسانية يحق أن يبقى العامل الموسمي الذي اكتسب الخبرة والمؤهل لأن يعمل بالحد الأدنى للأجر دون زيادة على أجره لمدة طويلة؟ علماً أن الفقرة /١٤/ من صك الاستخدام تحرم العمال الموسميين من الترفيع الدوري وزيادة أجورهم.
نأمل من أصحاب القرار تعديل المادة /١٤/ من صك الاستخدام النموذجي وإضافة عبارة: «تزداد أجور الفريق الثاني بمعدل ترفيع واحد عن كل /٧٢٠/ يوم متصلة أو منفصلة لكي لا تبقى هذه الشريحة من العمال محرومة من الترفيع الدوري طيلة فترة عملهم وحياتهم».
بالمقابل: هل من المعقول أن يكون هناك حر وبرد على سطح واحد، وخاصة لتعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة الفنية والثانويات الصناعية؟ وعلى سبيل المثال فإن أي أثنين من خريجي المعاهد تخرجا في سنة واحدة ومن صف واحد أحدهما توفرت له فرص عمل ما قبل نهاية عام ١٩٨٥، والآخر توفرت له فرصة عمل بعد شهر أو شهرين من تخرجه، يأخذ تعويض الاختصاص والآخر يحرم من تعويض الاختصاص بسبب عدم توفر فرصة عمل.
نأمل من الاتحاد العام المتابعة مع لجنة القرار /٨/ لإعطاء خريجي المعاهد المتوسطة تعويض الاختصاص اسوة بخريجي المعاهد الذين تم تعيينهم قبل عام ١٩٨٥.
وهكذا فقد اكتملت صورة التخريب في قطاع الغزل العريق في سورية والذي ينهار يوماً بعد آخر والحكومة تتفرج على انهياره ولكن التصريحات تبشرنا بالحلو الآتية قريباً.

■■

شعرة معاوية.. انقطعت!

◄ سلام نمر

مع دخول حركة الاحتجاجات الشعبية شهرها السابع، ومع كل المعارك الإعلامية والسياسية والميدانية وغيرها .. التي واكبتها وأثرت بها، ظهر مزاج واسع في صفوف المحتجين وأنصارهم لم يعد يقتنع جدياً باللجوء إلى ما يسمى «طاولة الحوار»، مستشهداً بحقيقة أن الطاولة الأولى للحوار التي انعقدت أواسط الصيف، لم تكن كاملة لأنها استبعدت بشكل مطلق الحراك الشعبي ومن يمثله، ليردف أن آلة القتل ما تزال تعمل بكل طاقتها، فهل يسير الحوار والقتل جنباً إلى جنب؟.
أصحاب هذا الرأي لديهم قناعة بأن النظام لديه رغبة جامحة بإبقاء الحراك الشعبي يتيماً و دون شرعية، وذلك بهدف كسب الوقت للانقضاض عليه لاحقاً حين تفتر همة المتظاهرين، ولم يكن ذلك خافياً على العديد من أولئك الذين حضروا الوليمة الحوارية المذكورة أعلاه وهم لا يمثلون سوى أنفسهم. لكن حساب التاجر شيء، وحساب البيدر أمر آخر، فباستمرار القمع وتصاعده حشر النظام نفسه وغيره من القوى والشخصيات السياسية الماضية في فلكه بخانة «اليك»، بينما حركة الاحتجاج و التظاهر ظلت بحالة تصاعد، ومن هنا أصبحت الأصوات ترتفع من تلك القوى نفسها لتؤكد على عمق الأزمة وضرورة معالجتها جدياً وليس مفاقمتها وتوسيعها !!.
ولأن الحوار الجدي الوطني التشاركي الشفاف غائب، ولأن الجميع يعمل حسب مصالحه في ظل غياب أي حل سياسي سلمي يلوح في الأفق حتى الآن، راح الحديث يتعمق حول الدفاعات الذاتية في كل طرف، فالحراك يسير نحو الدفاع الذاتي من أجل البقاء والانتصار لأنه مقتنع تماماً أن أي تراجع للخلف بمثابة الانتحار. والنظام الذي لم يتقدم بأي حل حقيقي، ولم يمارس إلا القمع وهو يظنه أفضل «دفاع ذاتي عن النفس»، يبدو أن المتغولين عليه باتوا على يقين أنهم لا يمتلكون سوى القمع أيضاً للهروب من الهزيمة، وهذا في الحقيقة إن استمر كرأي غالب وكسلوك يومي على الأرض، هو الانتحار بعينه.. أما المعارضة الخارجية فما يزال «حصنها الدفاعي الحصين» هو أحضان الخارج، وما يزال خطابها هو ذاته في التجييش والتهويش والندب وطلب التدخل الخارجي بشكل محموم، وهذا إن استمر فهو انتحار أيضاً ... فما هذا الاستعصاء؟!!
إن توالي حلقات سيناريو الطائفية البغيضة التي يؤدي أدوارها غلاة النظام ومشبوهو المعارضة، ويحاولون إعادة إنتاجها وإخراجها بأبشع الطرق والأساليب في كل حلقة، والتي لم ولن تنجح، والتحرش بتركيا أو التقرب منها تارة، وبالدول العربية تارة أخرى، ليس إلا هروباً إلى الأمام من المتقربين والمتحرشين.. لن ينفعهما بشيء في النهاية.. فهذا الربيع سيمطر على القامعين والمتملقين والمشبوهين بردًا قاسياً .. وما يجب قوله هنا إن المعارضة والنظام مهما فعلوا و«خبّصوا» عليهم أن يتذكروا دائماً أن هناك قوة ثالثة ستحسم الموقف في اللحظة المناسبة، ومن يعتقد بأن شعرة معاوية بين الناس وأولئك المختلفين علناً المتوافقين سراً وسلوكاً وأهدافاً على استغلال الناس والاستبداد بهم وتهميشهم لم تنقطع، نقول له: «نعيماً!».. لأنها سقطت وانقطعت تماماً مع سقوط أول شهيد.

■■

حتى الصرف الصحي
في «مزارع» الرقة.. بمقاس الفاسدين!

◄ الرقة ـ محمد فياض

يحكى أن أحدهم ذهب لزيارة شقيقة له في المدينة، وأثناء مروره بالسوق شاهد بائع (جانرك) فسأله عن سعر الكيلو، ولكن بسبب ارتفاع السعر لم يتمكن من الشراء، وعندما بلغ بيت شقيقته رحبت وأولادها بقدومه كثيراً، وسألته عن الأحوال وأبدت حبها وحنانها له، وبالمقابل فعل ذلك هو أيضاً، وقال لها باللهجة المحلية: «والله يا أختي مريت بالسوق وشفت جانرك وحاولت اشتري كيليين للأولاد بس ما طلع بإيدي.. انشالله يكونو طيبين»، فقالت له: «مالي داعي تعذب حالك يا أخي» فأجاب: «لك خليهون يقرطو»..

يدور حديثنا حول الصرف الصحي النائم بالمزارع، لقد تم إنشاء المزارع في محافظة الرقة عام ١٩٧٢ وعددها حوالي /١٥/ مزرعة نموذجية على أراض زراعية مساحتها أكثر من /١٥/ ألف هكتار وكانت هذه المزارع تابعة سكانياً وإدارياً وبناها التحتية لوزارة الري، وبعد عام ٢٠٠٠ أصبحت بلديات وقرى ووزعت أراضيها بقرارات ارتجالية وعبثية، فصلها الفاسدون على مقاساتهم ولخدمتهم ومن يخصهم، وأصبحت بقرتهم الحلوب، ومنذ بنائها لم يحصل مرةً أن جرى الصرف بشكل صحي حتى اليوم، وكلما تم تشكيل حكومة يأتي محافظ جديد يهرع إليه سكان هذه البلدات يصطفون بالطوابير ويتباكون على واقعهم الخدمي السيئ، ولكن (لا حياة لمن تنادي)، وآخر لقاء كان في قاعة فرع حزب البعث بالرقة، وبحضور كل من أمين فرع الحزب والمحافظ وعضو القيادة القطرية ورؤساء البلديات وفعاليات شعبية ومدير الشركة العام للصرف الصحي بالرقة، وقد وعد مدير شركة الصرف الصحي بأن العمل بتنفيذ مشروع الصرف الصحي سيبدأ بتاريخ ٢٠١١/٤/١ كحد أقصى، وها قد مضى الشهر الرابع ولا يوجد في السلة بيض وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٠ التقت صحيفة «قاسيون» المدير العام للشركة العامة للصرف الصحي بالرقة وحاورته حول هذا الموضوع وتبين أن المشروع بكلفة تقديرية /١,٦/ مليار ليرة سورية تقريباً، ما يسهل وجود السيولة المادية، وأن المخططات جاهزة ومحطات التصفية أو المعالجة بإشراف شركة كورية، إلا أن الأمر متوقف على حجز الاعتماد المالي.
وظهر أن الإدارة العامة لشركة الصرف الصحي بالرقة كانت قد رفعت إلى الوزارة مذكرة تطلب فيها حجز الاعتماد اللازم لهذا المشروع وتبين أن الأمر متوقف لدى وزارة الإسكان ورئاسة مجلس الوزراء التي بدورها توعز إلى وزارة المالية لحجز الاعتماد اللازم لهذا المشروع، والآن أصبحت السلة في يد كل من وزير الإسكان ورئيس الحكومة فهل يضعون فيها بيضاً أم رماداً؟ أم أن شأنهم سيكون مختلفاً عن شأن سابقيهم من الحكومات سيئة الصيت والسمعة، بحيث سينسجمون مع موجة الإصلاحات الموعودة فيكونون السباقين في إصلاح هذا الخلل الموجود بتجمع سكاني يزيد تعداد سكانه على ١٠٠ ألف نسمة تقريباً، وهم بأمس الحاجة لهذه الخدمات. إننا في «قاسيون» نطالب الحكومة ووزارتها المختصة بتسجيد المسؤولية في العمل على التزاماتهم أمام شعبهم وجماهيرهم التي لولاها لما كانوا أصلاً.. ولا نريد من أحد أن يمد يده على جيبه!.

■■

في البسطات.. وما ورائياتها!

وسيم الدهان

شكّلت ظاهرة البسطات التي انتشرت في شوارع دمشق وأسواقها خلال الفترة الماضية حالةً من «القرف» لدى المواطنين، ولكن اختفاءها المفاجئ من عدّة أماكن، وبعيد ساعات قليلة من صدور قرار محافظة دمشق المتضمن تخصيص أماكن مجانية يقونن تواجدها، شكّل بحد ذاته «مفارقةً» من العيار الثقيل، أودت على الأقل بما تبقى من ثقة لدى البعض الأخير من الناس الذين كانوا يؤمنون بـ«استقلالية» إدارة المحافظة وميلها لخدمة المواطن أولاً والمدينة ثانياً!.

فبعد اعتياد سكان دمشق وزائريها على وجود البسطات كجزء من حياتهم اليومية في عدد من الأماكن- رغم مخالفة هذا الأمر للقوانين المرعية سابقاً بطبيعة الحال- تفاجأ هؤلاء باكتشاف حقيقة جديدة لطالما أحسوا بأنها- لا غيرها- كانت تمثل السبب في وجود البسطات والمبسّطين من خلفهم ومن بين أيديهم، دون حول أو قوة لهم أو لعناصر شرطة البلدية في العاصمة للتعامل مع الأمر.

لقد أوعزت المحافظة بإزالة البسطات، هذا مفهوم، ولكنّها كثيراً ما أوعزت بهذا الأمر في الماضي، فما الذي جعل الأمر مختلفاً هذه المرة؟!.

يقول كثير من المارة: إنه قرار المحافظة.. ويكتفون بذلك!.

ولكن هناك غيرهم، ممن يشيرون إلى إيمانهم «القديم» بأن هناك قراراً آخر ذا طابع «خاص» في الموضوع، ولابد أنه يتعلق بعدد من العناصر العاملين في بعض الجهات التنفيذية، وبعدد من الشخصيات التي يشوبها الفساد، والتي تتحكم ببعض المفاصل الإدارية داخل المحافظة أو في مؤسسة أخرى، فهذا البعض من هنا وهناك هو الذي كان يسهّل للمبسّطين محاصرة الأرصفة وإطباقها على المواطنين بكل استهتار وفقاً للمشككين، إذ لم يكن وجود هذه البسطات «استرزاقاً» بمجمله حسب وجهة نظرهم، لأنه من المستحيل أن يكون جميع باعة «الدخان المهرب» مجرد عاطلين عن العمل وجدوا ضالتهم في مخالفة القانون علناً، وعلى قارعة الطريق، ولذلك كان لابد من وجود قوة فساد تلعب في الخفاء لأهداف محددة إضافة إلى تحقيق الربح، و«يشدّ» المخالفون ظهرهم بجشعها تارةً أو بما توكله إليهم من مهام تارةً أخرى، بما يكفي ليضع بسطاتهم خارج صلاحيات منفذي أوامر المحافظة الملتزمين بالقانون (وهم قلة في أغلب الظن)، ويجعلهم عملياً فوق القانون!.

إذاً الأمر لم يكن بيد محافظة دمشق أبداً حسب هؤلاء، فهل يعني اختفاء البسطات مؤخراً أن الجهة صاحبة الأمر ظهرت إلى الواجهة وقررت فجأةً أن تغير تكتيكها، فكانت الخطوة الأولى الاستعاضة عن «ديكور» البسطات بتصميم جديد أقل إزعاجاً للسكان؟!.

وهل هناك ما يمكن للمحافظة أن تفعله لتكون سيدة نفسها فيما يخص القضايا المتعلقة ببسطاتها وسلطاتها وصلاحياتها (رغم التحفظات على هذين المفهومين الأخيرين)؟!.

«الحمد لله» تخلصنا من البسطات- ربما إلى حين- وكل المنى أن يكون هذا الحمد محمود العواقب.. فنتخلص بعده ممن استخدموا البسطات لغير ما خلقت له، ممن استخدموها لخدمة أغراض لا تتعلق بتحصيل لقمة العيش بقدر ما تتعلق بـ«الضبط الإداري و(غير الإداري) المشوب بالفساد» والساعي لتوظيف الأرصفة لخدمة أغراض تتعارض ومهامها الطبيعية، بل وربما لتحقيق منسوب أعلى من «الضبط» والتحكم بلقمة العيش نفسها وبالباحثين عنها بصدق على امتداد الأرصفة!.

فليكن غد المدن السورية بلا بسطات.. وبلا فُسّاد يحتسون الشاي لينفثوا الدخان المهرب في رئة المجتمع المسالم!

■■

ما هكذا تورد الإبل يا وزارة التربية!

◄ **عامودا – عبد الحليم قجو**

بعد انتظار طال أمده، أعلنت وزارة التربية استناداً لقرار مجلس الوزراء إجراء اختبار لانتقاء عدد من حملة الإجازة الجامعية والمعاهد المتوسطة للتعاقد معهم بشكل مؤقت، واشترطت لمن يتقدم لهذا الاختبار أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية منذ أكثر من خمس سنوات، وكذلك من العرب الفلسطينيين المشمولين بالمرسوم رقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦ والعرب الذين لا يتمتعون بالجنسية السورية، ويرى مجلس الوزراء توظيفهم لضرورات قومية.. ولكن الإعلان تجاهل أي ذكر للمواطنين الأكراد السوريين من حملة هذه الإجازات والمشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ٢٠١١!.

وهنا يتساءل المرء: في حال كانت الدولة تريد تحقيق المساواة بين جميع المواطنين السوريين من جهة، وأشقائهم العرب الفلسطينيين وغيرهم من جهة أخرى، أفليس حرياً بها أن تحقق مبدأ المساواة بين أبناء الوطن الواحد؟ وإلى متى ستسود القوانين والإجراءات الاستثنائية التي تسيء للوحدة الوطنية؟ ألم يحن الوقت لتجاوز هذه القوانين؟!

من جهة أخرى نص الإعلان المذكور على أن عدد المطلوب تعيينهم /٥٦٠٠/ للفئة الأولى والثانية، ويتم توزيعهم على جميع المحافظات السورية، وكان نصيب محافظة الحسكة «من الجمل أذنه»، حيث نص الإعلان على أن تكون حصة الحسكة /٣٨/ معيناً من الفئة الأولى و/٦٥/ من الفئة الثانية، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال آخر: ما المعايير التي اعتمدت في التوزيع؟ هل هي عدد سكان في كل محافظة؟ أم عدد الخريجين العاطلين عن العمل؟ أم حسب الشواغر و حاجة كل محافظة؟ الجواب: ربما حسب معايير لا يعلمها إلا الله وبعض قوى الفساد في جهاز الدولة!.

وهذا يدفعنا إلى القول إن محافظة الحسكة من أكثر المحافظات غنى بالثروات غير إنها من أكثر المحافظات فقراً وتهميشاً وتخلفاً، وتخصيصها بهذا العدد الضئيل لا يسهم في تحسين مستوى معيشة أبنائها ولا يساهم بامتصاص البطالة المتفاقمة وخاصة بين صفوف خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة فيها، بل يزيد من التوتر الاجتماعي والاحتقان الشعبي.

ولما كانت وزارة التربية بحاجة لمؤهلات جامعية لتغطية العجز في ملاكاتها التربوية، ولما كانت هذه المؤهلات متوفرة في المحافظة وبأعداد كبيرة، فلماذا لا يتم توظيفهم؟ ورب سائل يقول: ومن أين نأتي بالاعتمادات المالية الضرورية لذلك؟ والإجابة كما يراها الاقتصاديون السوريون أن الدخل الوطني يبلغ حوالي /٢٧٠٠/ مليار ليرة سورية وأموال الفساد تأكل منها حوالي /٩٠٠/ مليار ليرة سورية، وهذا المبلغ كاف لتغطية الأعتمادات الواجب تأمينها لهذا الغرض ويزيد.

إن الواجب الوطني والأزمة الوطنية العميقة التي تمر بها البلاد تقتضي إيجاد فرص عمل لجميع هذه الكوادر الفنية ولهؤلاء الشباب العاطلين عن العمل دون تمييز أو استثناء، وذلك تدعيماً للوحدة الوطنية التي هي العمود الفقري لحماية وحدة الوطن شعباً وأرضاً، وصون كرامته وكرامة أبنائه.

■■

المصرف المركزي يرد.. والتعقيب الكامل سيكون بانتهاء الظروف القسرية

ورد إلى جريدة قاسيون رد من مصرف سورية المركزي على مادة للأستاذ المحامي محمد عصام زغلول، كان موقع قاسيون قد نشرها بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧.. ونظراً لطول الرد مقارنة بالمادة المنشورة سنحاول تكثيفه بما يضمن المحافظة على جوهره... ومن ثم سيتبعه تعقيب مكثف..

يقول الرد

«السادة في جريدة «قاسيون»..

إشارة إلى المقال المنشور على موقعكم بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ حول تعميم مصرف سورية المركزي رقم ٨٤٦ س/م/١ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ المتضمن الإيعاز للمصارف العاملة في الجمهورية السورية بحجز الأوراق النقدية التي تكتب عليها كتابات مخالفة للقانون بهدف الحفاظ على العملة الوطنية، (نقول):

أصدر مصرف سورية المركزي التعميم رقم ٨١٦ س/م/١ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ المتضمن الإيعاز للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بحجز الأوراق النقدية التي تكتب عليها كتابات مخالفة للقانون بهدف الحفاظ على العملة الوطنية، غير أن البعض حرف أسباب التعميم وأهدافه بالمقال المنشور في صحيفة «قاسيون» بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ بهدف التحريض ضد مؤسسات الدولة.

إن مصرف سورية المركزي له الحق بالمحافظة على العملة الوطنية بكافة الطرق وفق ما تسمح به القوانين والأنظمة نظراً لتكاليف الطباعة الباهظة التي يتكبدها المصرف المركزي والتي تنعكس بالنتيجة على المواطن السوري.

إن المصرف أصدر التعميم وفق الدستور والقانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ الذي يسمح له بسحب العملة الوطنية المشوهة من التداول، ولا توجد أية مخالفة دستورية أو قانونية، فبشأن الدستور: إن الدستور يتضمن أحكاما عامة توجه المشرع نحو سياسة تشريعية معينة من خلال إصدار القوانين وفق الإطار الذي رسمه، والقواعد الدستورية لا تضع قواعد تفصيلية لعمل المؤسسات العامة التي يتكفل القانون بوضعها، وبالتالي إن اتهام المصرف بمخالفته للدستور هو مجرد بحث- غير مدروس- عن اتهامات ضد مؤسسات الدولة. كما أن القانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ أعطى مصرف سورية المركزي حق سحب الأوراق النقدية المشوهة دون أي تعويض لصاحبها، وهذا حق مباشر منحه المشرع للمصرف دون اللجوء للقضاء لإصدار قرار بمصادرتها، وذلك بدلالة المادة /١٨/ من القانون المتقدم ذكره.

فيما يتعلق بما ورد في المقال حول تحويل المصرف المركزي إلى فرع أمن يلاحق الذين يطالبون بالحرية بالكلمة وتحويل موظفي البنوك إلى رجال أمن:

إن ذلك يشكل تحريضاً ضد مصرف سورية المركزي دون مستند، كون هذه العبارات تم إدراجها دون الرجوع للنصوص القانونية التي تنظم حق مصرف سورية المركزي بالحفاظ على العملة الوطنية وحقه بسحب العملات المشوهة، لاسيما أن كاتب المقال يستند إلى القانون رقم /٨٧/ لعام ١٩٥٣ الذي تم إلغاؤه منذ تسع سنوات.

أما بشأن ما قيل حول إحالة من يحمل الأموال الثورية إلى من يتخذ بحقهم الإجراءات اللازمة: لا نعلم ما هو المقصود بعبارة الأموال الثورية فهل تحولت الأموال إلى ثورية وغير ثورية؟ وهل تكون العملة التي لا يكتب عليها عبرات تحريضية عملة غير ثورية؟ إن لذلك خطورة كبيرة على المجتمع ويشكل إرباكاً للمواطنين.

كما ورد في المقال أن الأوراق التي كتبت عليها هذه العبارات مازالت مستوفية الشروط الفنية ولم تفقد معالمها أو أكثر من خمسي مساحتها وبالتالي لازالت صالح للتداول:

لقد تعرض المقال للأوراق النقدية التي تفقد معالمها أو التي تفقد أكثر من خمسي مساحتها ليحدد حق المصرف بسحبها كون الأوراق التي كتبت عليها عبارات لا تفقد معالمها أو أكثر من خمسي مساحتها، لكنه عجز في ذات الوقت عن تعريف أو تحديد الشروط الفنية التي تجعل الأوراق النقدية غير صالحة للتداول في حال تخلفها، وهذا يدل على أن الهدف هو تخطئة المصرف المركزي بأي طريقة كانت.

وبخصوص تساؤل المقال عن ماهية الإرباك الذي تسببه كلمة الحرية فإن ذلك يتمثل برفض تداول هذه العملات المشوهة.

أما ما ورد في المقال حول إحالة أولئك المجرمين لتتخذ بحقهم الإجراءات المناسبة:

إن ذلك تلفيق في غير محله، حيث أن مصرف سورية المركزي لم يذكر سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة شيئاً عن إحالة أولئك المجرمين، بل هذه العبارة مختلقة من كاتب المقال، وجل ما ذكره المصرف المركزي في تعميمه هو إحالة الضبط الذي يثبت الواقعة فقط وليس إحالة حامل العملة المشوهة، كما أن المصرف المركزي يصر على معرفة اسم حامل العملة المشوهة لتحديد مالكها لدى البت فيها بقرار من اللجان المختصة في المصرف المركزي، لاسيما أن هناك كثيراً من الحالات التي يتقرر فيها تعويض الحال عن العملة المسحوبة، كما في حالات القوة القاهرة أو أن التشويه لم يجعل العملة خارجة عن التداول.

ورد في المقال أن المصرف المركزي مستقل وكيف يتخلى عن استقلاليته ويقبل توجيهات صادرة عن غير من أجاز له التوجيهات العامة:

إن هذه المداخلة تخلو من الموضوعية، وكان يتوجب على كاتب المقال أن يفرق بين الاستقلالية وتلقي المعلومات، إن ما ورد لمصرف سورية المركزي من مكتب الأمن القومي حول الموضوع هو مجرد معلومات، ثم يقوم المصرف المركزي تقدير خطورتها ويقرر اتخاذ أم عدم اتخاذ إجراء معين حيالها حسب هذه الخطورة.

وبخصوص نصوص الدستور التي أوردها المقال بأنه «لا تنزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون»:

إن مصرف سورية المركزي ينفذ نص القانون الصادر عن السلطة التشريعية (الملزم له) الذي أعطاه حق سحب العملة التي تخرج عن التداول دون مقابل، وهذا يعني أن المشرع السوري يفرق بين نزع الملكية وبين سحب العملة الخارجة عن التداول دون تعويض، وقرر أن هذا النص لا يخالف الدستور، وبالتالي إن المشرع أقدر من كاتب المقال ومن مصرف سورية المركزي على التمييز بين النصوص المخالفة للدستور وتلك التي تتوافق معه.

ورد في المقال أن الحرية حق مقدس وفق المادة الخامسة والعشرين، بيد أن هذا المقال تجاهل نص المادة /٢٧/ من الدستور التي نصت على ما يلي: «يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون»، والقانون يمنع أي مواطن من تشويه النقد والنيل من الاقتصاد الوطني بكتابة عبارات على العملة تجعلها خارجة عن التداول.

وفيما يتعلق بنص المادة التاسعة والعشرين من الدستور التي أوردها المقال والتي تنص على «لا جريمة ولا عقوبة دون نص قانوني»: إن هذا النص لا محل له في الموضوع إذ أن المصرف المركزي لم يذكر في تعميمه أي شيء عن العقوبات، بل أكد على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما تطرق المقال إلى أن القانون منع المصرف المركزي من خرق الحظر المفروض عليه قانوناً بممارسة عمليات غير مرخص له بها:

...الحظر المذكور في القانون يتعلق بالعمليات المصرفية ذات الطابع التجاري كمنجح القروض وإجراء عمليات الذهب والقطع.... أما سحب العملة من التداول دون مقابل فهو أمر منصوص عنه في باب آخر مختلف عن الباب المتعلق بالعمليات المصرفية، ونصوصه مستقلة، والمادة /١٨/ من القانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ هي نص صريح ينظم لهذا التداول، وليس يليق بالمشرع السوري، أن يمنح حقاً بنص ثم يلغيه بنص أخر من ذات القانون.

ومن نافلة القول أنه لا يوجد مواطن سوري لديه القناعة بصحة التعبير عن الرأي من خلال الكتابة على العملة الوطنية ولا يرضى بتشويهها.

فهل استعصت وسائل التعبير على أصحاب الآراء ولم يبق أمامهم إلا العملة الوطنية؟.

دمشق في ٢٠١١/٩/١١

د.أديب ميالة

تعقيب أولي

نشكر حاكم مصرف سورية المركزي على تفضله بالرد، وكتعقيب أولي على ما ورد في رده، نقول إن كاتب المقال المعني هو في حالة اضطرارية قسرية لا تتيح له حاليا التعقيب على ما ورد، ونعد السيد الحاكم بأن التعقيب الواضح والشامل سينشر في صحيفتنا عند توفر الظروف المناسبة للأستاذ محمد عصام زغلول- صاحب المقال - ليقوم بذلك!.

■■

افتتاح المدارس يأتي في ظروف استثنائية

ما حال الطلاب والمدرسين والهيئات الإدارية في ظل الأزمة القائمة؟

◄ يوسف البني

يأتي موسم العودة إلى المدارس في مستهل العام الدراسي الجديد، ضمن ظروف استثنائية ومناخات عصيبة خلقها استمرار واستعصاء الأزمة التي تمر بها البلاد، والذي يتجلى بمواجهات متباينة الشدة في مختلف المدن والمناطق السورية على خلفية غياب الحلول الحقيقية والآمنة حتى الآن للخروج من الأزمة.. لقد اندلعت الاحتجاجات في معظم أرجاء البلاد ضد السياسات التي تسببت بإفقار الناس وتجويعهم، وانتقصت من حرياتهم، فنزل المواطنون السوريون إلى الشارع في مظاهرات ليعبروا عن استيائهم. ومن الطبيعي أن يكون المعلمون والمعلمات والطلاب في عداد المشاركين في هذه الاحتجاجات للمطالبة برفع الضيم الذي لحق بالقطاع التعليمي لعقود طويلة عانوا فيها من حالة التهميش والإقصاء، ومن التراجع الخطير للتعليم كماً ونوعاً، ومن التعيينات الوظيفية بالواسطة والمحسوبيات، وليس على قاعدة الكفاءة والأحقية.

وقبل أيام قليلة من موعد افتتاح العام الدراسي الجديد والتحاق ما يقارب ستة ملايين طالب بمقاعدهم الدراسية، واجهت السلطات استحقاق تفريغ المدارس من المعتقلين والموقوفين، حيث كان عدد من المدارس في أكثر من منطقة ومدينة سورية قد تحول إلى مراكز أمنية وأماكن اعتقال!.

هموم ومخاوف مشروعة

مع عودة العام الدراسي الجديد استقبل الطلاب وأولياء الأمور هذه المناسبة، في كثير من مناطق التوتر، بفزع نتيجة خوف الأهالي على سلامة أطفالهم، وحول هذه المخاوف والمخاطر التقت «قاسيون» عدداً من الوافدين إلى غير مناطقهم، وبعض المقيمين في المناطق التي يسودها التوتر والمظاهر الأمنية غير المستقرة، وكانت لنا هذه التصريحات:

- السيدة (سعاد. ح) أم لخمسة أطفال، كانت قد هجرت بيتها في حمص لأكثر شهرين، ثم اضطرت للعودة إليه عند افتتاح المدارس، وقبل عودتها سألناها حول الظروف المحيطة بعودة أطفالها إلى المدرسة فقالت: «الله وحده يعلم بأية حال سنرسل أطفالنا إلى المدارس هذه السنة، فقد كنا في السنوات السابقة نشكو فقط من الوضع المالي السيئ، والضغوط المعيشية التي فرضتها علينا سياسات ظالمة اعتمدت أسلوب الإفقار والتجويع والتشريد، ومع ذلك كانت الحياة سهلة نوعاً ما، ويستطيع الإنسان تدبير رأسه وإطعام عياله وإكساءهم وتعليمهم، حتى ولو بشق النفس، وكان الاحتفال بعودة أبنائنا إلى الدراسة طقساً شبه احتفالي حين نشاهد منظرهم بملابسهم المدرسية الجديدة، وكتبهم وحقائبهم ذات الألوان الزاهية، ولم نكن نحس بالخوف والرعب الذي نحس به الآن لمجرد ذكر أن أطفالنا سيذهبون إلى المدارس، فتأخذنا الهواجس والقلق والظنون أنهم على الأغلب لن يعودوا إلى المنزل، فلربما يُختَطَفون من المجرمين والمسلحين، أو ربما يعتقَلون من الأمن لو أن أحد الأطفال تلفظ عن براءة بإحدى العبارات التي كثيراً ما سمعوها في وسائل الإعلام، والتي أصبحت بالنسبة للطرف الآخر شعاراً إرهابياً أو جريمة لا تغتفر..».

-(السيدة ؟) قالت: «أنا من حمص التي تحول عدد من مدارسها إلى مراكز اعتقال، ومؤخراً تم تفريغ بعض هذه المدارس من الموقوفين لحلول الموسم الدراسي، وانتقلت مراكز الاعتقال وتجميع الموقوفين إلى الأحياء السكنية، فقوات الأمن وعناصر من الجيش قاموا الأسبوع الماضي بمداهمات في عدة أحياء من مدينة حمص بحثاً عن شقق شاغرة غادرها أصحابها بسبب العمل أو الهجرة، وأفرغوا عدداً آخر من الشقق وسدوا منافذ الشوارع من الطرفين لتكون تلك الشقق مراكز أمنية ومجمعات للمعتقلين بدل المدارس».

- المدرس (إسماعيل. ص) قال: «للأسف هناك أعداد كبيرة من المدرسين حالهم كحال الكثيرين من المواطنين السوريين، هربوا من مدنهم ومناطقهم بسبب التهديدات التي تلقوها، أو تلافياً للخطر المحيط بهم من كل صوب، وخاصة انعدام الأمن وانعدام الاطمئنان على السلامة والحياة الآمنة، وتركوا منازلهم ليهربوا إلى مناطق أقل خطورة داخل سورية، ومن بين المهاجرين وموجة المشردين عائلات لديها طلاب في مختلف المراحل الدراسية، وكانت هجرتهم خوفاً من الاعتقال أو المصير المجهول، ففي جرمانا وحدها اكتظت المدارس، وزاد الطلب على إيجار الشقق السكنية المفروشة من الوافدين من المحافظات والمدن المهددة بالاجتياحات».

طلابنا يدفعون ثمن جرائم غيرهم

- المواطن (أبو سالم) من درعا قال: «لن أجازف بحياة ولدَي الاثنين، ولن أرسلهما إلى المدرسة هذا العام، وأنا متأكد أن المئات من طلابنا وأبنائنا، وربما الآلاف سيتعرضون لمخاطر مختلفة، إن كان الخطف أو القتل من المسلحين، مهما كان انتماؤهم، ولن أقامر بحياة ولدَي من أ جل إرضاء أكاذيب السلطة بأن البلاد بدأت تسترجع عافيتها وهدوءها، وبدأت تعيش في حالة أمن وسلام، إن الذهاب إلى المدارس محفوف بالمخاطر، فالعصابات المسلحة أحياناً، بعد اعتدائها على المدارس تجبر الطلاب على الخروج بمظاهرات مناوئة للنظام، وقد يكون القمع الأمني متربصاً بهم في أية لحظة، فيدفعون ثمن جريمة غيرهم، ويظهر أن المسؤولين في هذا البلد غير مهتمين بما يحدث لحياة الناس».

- المواطن (أبو بشار) عبّر عن الوضع المأساوي بتهكم فقال: «أي تعليم وأية سنة دراسية واعدة تتحدث عنها؟! هذا البلد أصبح في حكم الميت، وتتم عملية تمزيق جسمه من كثير من الأطراف المتآمرة، والتي لها مصلحة في تخريب البلد أو الابقاء على حالة التخلف والفساد المتغلغلة في مجتمعنا، ويتم زج طلابنا وأطفالنا في معركة ليست معركتهم، بل يتم تصفية الحسابات على أكتافهم، مع أنه من الضروري إبعاد القطاع التعليمي عن الخلافات السياسية وتصفية الحسابات بمختلف أنواعها، لأن التلميذ يحتاج إلى الظروف والشروط الملائمة الهادئة البعيدة عن التوتر والمشاكل ليكون فاعلاً في نهل العلم وإغناء الوطن بالكفاءات التي تحتاجها عملية البناء والتحرير، والتغيير نحو مجتمع ديمقراطي حر تسوده كرامة العيش وصدق الانتماء».

- **من الطبيعي أن يكون المعلمون والمعلمات والطلاب في عداد المشاركين في هذه الاحتجاجات للمطالبة برفع الضيم الذي لحق بالقطاع التعليمي لعقود طويلة عانوا فيها من حالة التهميش والإقصاء**

- **استقبل الطلاب وأولياء الأمور مناسبة افتتاح العام الدراسي الجديد والعودة إلى مقاعد الدراسة، في كثير من مناطق التوتر، بفزع نتيجة خوف الأهالي على سلامة أطفالهم**

- **لمجرد ذكر أن أطفالنا سيذهبون إلى المدارس، تأخذنا الهواجس والقلق والظنون أنهم على الأغلب لن يعودوا إلى المنزل، فلربما يُختَطَفون من المجرمين والمسلحين، أو ربما يعتقَلون من الأمن لو أن أحد الأطفال تلفظ عن براءة بإحدى العبارات المتنوعة**

- **إن الذهاب إلى المدارس في بعض مناطق التوتر محفوف بالمخاطر، فالعصابات المسلحة أحياناً، بعد اعتدائها على المدارس تجبر الطلاب على الخروج بمظاهرات مناوئة للنظام، وقد يكون القمع الأمني متربصاً بهم في أية لحظة، فيدفعون ثمن جريمة غيرهم، والمسؤولون في هذا البلد غير مهتمين بما يحدث لحياة الناس**

- **ثبت بما لا يدع مجالاً للشك مدى رفعة وعي مدرسينا ومدرساتنا، وصدق انتمائهم لهذا الوطن، وعمق الحس الوطني والإحساس بالمسؤولية، والتفاني في تقديم أفضل جهودهم لتعليم أبنائنا وبناتنا**

مشاكل ومطالب متراكمة

- المدرس (أسامة س) قال: «في ظل هذه الظروف المتوترة والأزمة التي تمر بها سورية، ومن ضمن الإصلاحات التي تعد بها الحكومة مختلف شرائح الشعب السوري، يجب أن تَحُل الإشكالات التي يعاني منها المدرسون منذ بداية العام الدراسي، فنحن نطالب بتسوية وضع الأساتذة الذين حُرموا من التثبيت أو النقل، وخاصة ضمن قرار المسوغات التي تجيز نقل المعلمين بسبب تقريب الأزواج، أو مبررات النقل الاستثنائي، وكانت حركة التنقلات دائماً وعلى مدى سنوات طويلة محكومة ومرتبطة بطبيعة الفساد الذي يسود أجهزة وزارة التربية، والذي عمل على تكريسه منذ سنوات بعيدة، ومازال قائماً حتى اليوم، اعتماد الرشوة والمحسوبيات في كل التعاملات، علماً أنه ثبت بما لا يدع مجالاً للشك مدى رفعة وعي مدرسينا ومدرساتنا، وصدق انتمائهم لهذا الوطن، وعمق الحس الوطني والإحساس بالمسؤولية، والتفاني في تقديم أفضل جهودهم لتعليم أبنائنا وبناتنا، وانخراطهم الواعي والمسؤول مع جميع الفعاليات التربوية لإنجاح المناهج التعليمية ومخططات السنوات الدراسية على مختلف المراحل، من خلال مضاعفة الجهد لضمان إنهاء المقررات والبرامج في أحسن الظروف، وتأمين السير العادي والطبيعي للعملية التربوية والتعليمية بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل والتعقيدات».

- المدرس (حسام ص) قال: «إننا نأسف جداً لهذا الوضع المتأزم الذي تمر به بلادنا نتيجة المعالجة الأمنية الخاطئة والمُبالَغ فيها، وكان يجب ألا تصل الأمور إلى هذا الحد من التأزم لو أن السلطات حاولت التعامل بديمقراطية مع الحركة الشعبية عند انطلاقها مطالبةً بالحرية والكرامة والعيش المتوازن، إلا أن السلطات لم تستَطع حل وتجاوز هذه الأزمة بحكمة وبروح ديمقراطية عالية أو أبوية، إلا أن خيار الحل الأمني والاعتقالات سببت إشكالية كبيرة حتى على صعيد العودة إلى مقاعد الدرس في العام الدراسي الجديد، فهناك تغييب واعتقال لبعض مدراء المدارس والمعلمين والمعلمات، وحتى بعض الطلاب والطالبات، والأسوأ من ذلك أنه يؤسفنا أن يبدأ خمسة ملايين وستمائة ألف طالب، حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم، عامهم الدراسي وزملاءٌ لهم قد غيبهم الموت أو الإصابات، وأصبحت أماكنهم ليست أكثر من ذكرى مؤلمة لدى المتواجدين على مقاعد الدراسة حديثاً، بل إن الكثير من الطلاب قد بدؤوا الالتحاق بدوامهم وقد غيب الموت أو الاعتقال آباءهم، أو فرق السجن بين أب وابنه في اليوم الدراسي الأول، الذي كان يُعتبَر عيداً عند ذوي الطلاب الذين يفرحون لرؤية أبنائهم من جديد باللباس المدرسي، ويحملون الحقائب الملونة المملوءة بالكتب والأقلام، وكم من بنت تنتظر أباها لتخبره عن سعادة يومها الأول بالمدرسة، ولكنها لا تجده، كم هذا مؤسف ومحبط للطالب الذي سيدفع ثمن أخطاء الآخرين».

طرق مقطوعة وعودة غير آمنة

- الطالب (حيان ع) الوافد إلى منطقة هادئة نسبياً وآمنة هارباً من محافظة حماة مع ذويه قال: «من المؤكد أنه في مدرستي التي كنت فيها العام لدراسي الماضي، لم يكن افتتاح العام الدراسي الجديد لهذه السنة آمناً، ولا عودة زملائي إلى المدرسة آمنة، ففي ظل ازدياد التوتر والمظاهر المسلحة والممارسات الأمنية، تفاقمت الأزمة التي كنا نعاني منها طيلة الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الدراسي الماضي، والتي استمرت حتى أثناء الامتحانات وما بعدها، فقد كانت الطرق الواصلة بين الأرياف والمدينة مقطوعة من مسلحين من الطرفين، العصابات المسلحة والأمن، وكلاهما كان يمنع الطلاب والموظفين من الوصول إلى أماكن دراستهم وعملهم، وأظن أن هذه الظاهرة مازالت مستمرة، بل وربما تكون قد تفاقمت أكثر في ظل ازدياد التوتر والتخريب والإرهاب، والأعمال غير القانونية التي سبَّبها ازدياد الدم النازف في الشارع السوري دون مبرر، وبالتالي من المؤكد أن هناك الكثير من الطلاب والمعلمين لم يحتفلوا حتى الآن بالعودة الآمنة إلى المدرسة».

- الطالب (رامي ب) قال: «إن المشاكل الناجمة عن الوضع المتأزم الاستثنائي الذي تمر به سورية كثيرة، ولكنها لم تُلغ المشاكل الأساسية المتراكمة عبر سنوات طويلة، والمتمثلة بالفساد والمحسوبيات، والتسلط والتحكم دون وجه حق برغبات ومقدرات وإمكانيات وظروف الطلاب من بعض مديري المدارس، فعند التسجيل حديثاً في مدرسة ما، أو محاولة الانتقال من مدرسة إلى أخرى لسبب طارئ، كتغيير مكان السكن أو انتقال الطالب من مرحلة دراسية إلى أخرى، كثيراً ما يواجهه صَلَف وتعنت مدير مدرسة، برفضه وإرساله إلى مدرسة بعيدة عن سكنه، أو حتى مجرد معارضة لرغبته بهذه المدرسة لأمر ما، وغالباً ما تكون حجة رفض استقبال الطالب أن العدد قد اكتمل وفاض عن الحاجة، ثم يتبين فيما بعد أن هذه المدرسة عادت واستقبلت طلاباً آخرين إما بالواسطات أو تحت أي ضغط ما، ويكون السبب الرئيسي لرفض استقبال الطلاب من البداية إما التهرب من تحمل المسؤولية، ومحاولة تخفيف العبء وإلقائه على مدرسة أخرى، أو ترك بعض المقاعد شاغرة للاستفادة منها بإرضاء فلان أو علتان، فرغم أن الأزمة كان من المفروض أن تنبهنا إلى أخطائنا، وتجعلنا متوادين ومتراحمين ومتجاوزين لكل مظاهر الفساد، على طريق التخلص منها والقضاء عليها، إلا أننا نجد أن الكثير من العقليات والممارسات الفاسدة تجد لها أرضية خصبة في ظل الانفلات والفوضى».

أمنيات بأيام أفضل

إذاً والحالة هذه نستطيع التأكيد أن طلابنا ومدرسينا، كما كل مواطن سوري، لا يشعرون بالأمان والاطمئنان، رغم تبجح الكثير من الأبواق ووسائل الإعلام، وحتى بعض رموز السلطة، بتحسن الوضع الأمني وعودة الاستقرار والهدوء إلى الساحة السورية، ونرى أن المدارس والصروح العلمية، حتى بما فيها الجامعات، قد أصبحت مراكز لتصفية الحسابات بين الطلاب والشبيحة الذين يستغلون الخلافات للبطش بالطرفين، المحق وغير المحق، دون تمييز.

إذن والحالة هذه، وضمن هذه الظروف الصعبة، لا يسعنا إلا أن نبارك لطلابنا ومعلمينا عامَهم الدراسي الجديد، ونحَيِّي فيهم روح الجهاد العظيم في تحصيل التربية والتعليم، ونهيب بأبنائنا الطلبة بالاجتهاد في التحصيل العلمي، وتشريف أهاليهم ووطنهم الواعد بالحرية والديمقراطية، والذي سيفخر بهم، ولن يتقدم ويتطور من دونهم، فهم عماده وأساسه المتين.

وبهذه المناسبة نذكِّر الأساتذة الكرام بدورهم التاريخي في تربية وتعليم أبنائنا وبناتنا، وضرورة الحفاظ على حسن التعامل معهم، وأن يكونوا الآباء والأمهات البديلين عن أهاليهم في المدارس، وندعو أساتذتنا الكرام وأبناءنا الطلبة للتآزر والتعاون والمحبة، والتواصل البنّاء بين المعلمين وأولياء أمور الطلبة لبلوغ أرقى درجات النجاح والتفوق والتميز، سواء داخل المدرسة أو خارجها. فالمدرسة منطلق العلم والجهاد والأخلاق والمُثُل والتربية والتعليم. وإننا حين نهنئ طلابنا ومدرسينا بالعودة إلى المدرسة لا يسعنا إلا أن نتمنى لهم المزيد من التوفيق والتألق، فإن مسؤوليتنا جميعاً كبيرة، من أجل تكثيف الجهود والتوحد واليقظة، من أجل إنجاح السنة الدراسية الجديدة، والتصدي بمسؤولية عالية لكل من يحاول استهدافها وإفشالها، من مكونات القوى المضادة لإرادة الشعب السوري التي تسعى إلى تكريس الفوضى وتأييد الانفلات خدمةً لمصالحها ومخططاتها، وهنا نؤكد على ضرورة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، وخاصة المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات، ولأنها صفحة جديدة وسنة دراسية جديدة تُفتتَح في ظروف استثنائية متأزمة، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف، الأمن والجيش الوطني والقائمين على الشأن التربوي، لإنجاح العودة إلى مقاعد الدرس، حتى تكون العودة موفقة، وتؤدي المهمة المأمولة منها بنجاح وتميز.

■■

إبعاداً لخطر الاقتتال الأهلي وتمزيق الوحدة الوطنية..

سلمية الحركة الشعبية ضمانة لاستمرارها حتى تحقيق مطالبها.. فما رأي المحتجين؟

◄ أحمد محمد العمر

دخلت الاحتجاجات الشعبية الواسعة شهرها السابع وسط أجواء ضبابية مجهولة المعالم وكثيرة الاحتمالات، حيث تتباين المواقف والآراء بتطورات وانعطافات الحدث، فتعلو بعض الأصوات تارة وتصمت أخرى، وتظهر معالم سيناريوهات جديدة وتستتر أخرى مختفية في غياهب المجهول. والمؤسف والخطير أن هناك تصاعداً في محاولات حرف الحركة الشعبية السلمية عن مسارها بالشعارات والإيعازات والعناوين وأشكال التعبير...إلخ.. كما كثر في الآونة الأخيرة راكبو الأمواج الساعون وراء الكمسيونات الخارجية، أما السمسرة الخارجية والمتاجرة بدم الشعب السوري فما تزال على أشدها، وتتناوب عليها الوساطات التركية والفرنسية والأمريكية والأوروبية، ودول عربية أيضاً. ومع كل هذا فقد استطاعت المظاهرات المحافظة على استمراريتها رغم تطويقها بالقبضة الأمنية والقتل والاعتقال من جهة، وبروز بعض مظاهر التخريب والتسلح والإجرام من بين صفوفها تارة أخرى، واستمرار العقلية القمعية والعقاب الشعبي الجماعي المتجلي بالعنف الجائر الفاقد للإنسانية، وعدم اعتراف المتغولين على السلطة بعد كل هذه المدة بالاحتجاجات التي تجوب البلاد طولاً وعرضاً، رغم أن رئيس الجمهورية أكد أن هناك مطالب مشروعة يجب تلبيتها.

الاحتجاجات الشعبية التي بدأت سلمية هي الآن أمام الكثير من التحديات والسيناريوهات المفتوحة على وجهة نظر صناع القرار فيها أو خارجها، وأخطر السيناريوهات التي نتخوف منها هي تكرار المسلسل الليبي المتمثل بالانتقال من السلمية إلى التسلح ومواجهة الجيش والأمن بالنار، وهذه ستكون بداية الكارثة طبعاً، حيث يكمن وراء هذا المنعرج الكثير من المخاطر بدءاً من تدمير التركيبة الديموغرافية المتجانسة وتداخُل التنوع الطائفي في سورية المبني أساساً على التآلف والمحبة والسلام واحترام الآخر، وهذا أحد أسباب استمرار الحراك الشعبي المُحق لمدة ستة أشهر، رغم وجود بعض حالات انتقام فردية ناجمة عن الاستخدام المفرط للعنف والقمع ضد المظاهرات، والعقاب الجماعي الذي لا يميز الخلايا الخبيثة من السليمة.

ومع ذلك فالتسلح سيناريو مرفوض تماماً، لأن لجوء الحراك الشعبي إلى حمل السلاح طريق مؤدية نحو الاقتتال الفئوي والحرب الأهلية، والدخول في صراعات مدمرة لا نريدها، من شأنها تدمير البلاد وإرجاعها إلى أزمنة ما قبل الدولة الوطنية، التي لم تكن موجودة في سورية أصلاً، فسورية لها حسابات متشابكة داخلياً ودولياً، من حيث موقعها في منطقة مشتعلة بالأحداث منذ عصور، وانفراد موقفها من الصراع العربي ضد إسرائيل، ونسيجها متنوع الأطياف والاتجاهات والاعتقادات، وانفتاحها على العديد من دول الجوار متنوعة الأطياف أيضاً ولها تبعيات وتداخلات في الداخل السوري.. كل هذا من شأنه إشعال المنطقة ككل، لذلك على كل الأطراف في سورية أن تتحلى بالحكمة والروح الوطنية العالية حفاظاً على البلد من الانزلاق في متاهات لا تُعرَف نهايتها، لأن الحرية التي خرج المحتجون ليطلبوها يكفيها من الدماء ما نزف، ومن الحزن ما أصابها حتى الآن، وعلينا جميعاً السير بالسبل المشروعة والسلمية لحقن دماء السوريين. وحول المطالب الشعبية والتعاطي معها ضمن التحولات في المعطيات والسيناريوهات المطروحة، جالت «قاسيون» في بعض أحياء دمشق وريفها، دوما نموذجاً، وطرحت السؤال التالي: «ما الذي آلت إليه الأمور حتى بتنا نسمع طرح فكرة التسليح بعدما كانت الاحتجاجات الشعبية سلمية؟ وما الحلول البديلة المطروحة، إذا وجدت؟ وكيف سيصبح الوضع إذا تسلحت مظاهراتكم؟ فكانت لنا الإجابات التالية:

- المواطن (عمر. م) الذي يعمل مترجماً قال: «أن تتحول الحركة الاحتجاجية إلى ثورة مسلحة مرهون بخيارات النظام، فاليأس والقنوط من إمكانية قيام النظام بأي إصلاح حقيقي، وشعور المتظاهرين بأنهم يجب أن يدافعوا عن أنفسهم ضد كل أشكال القمع والقتل والاعتقال، قد يدفع البعض إلى اللجوء للعنف والتسلح، وبما أن النظام قد أثبت فشله في حل الأزمة من خلال تبنيه للحل الأمني بشكل أساسي، مع اتخاذ خطوات «إصلاحية» قاصرة حتى الآن عن مواكبة مطالب الشعب، ولا تعدو كونها إصلاحات هامشية أو مجرد حبر على ورق لم تحفظ كرامة المواطن ولا قطعت الطريق على من يحاول جر البلد إلى المجهول، وفي ضوء هذا المشهد لا أظن أن الحل قريب، ولعل القادم من الأيام سيحمل لوطننا الحبيب ما لا يرضاه أي سوري، إلا إذا استطاع العقلاء، في النظام أولاً والمعارضة ثانياً، تغليب مصلحة الوطن ووقف النزيف على المصالح الفئوية».

- المواطن (محمد. أ) وهو مساعد مجاز في الهندسة الزراعية قال: «أن نرى شباب الوطن وأطفاله ونساءه يُقتَلون بهذه الطرق الوحشية على أيدي عصابات الأمن والشبيحة سيجعل من البعض منحازين إلى الخيار المسلح، وأبواق النظام لا تكف تدافع عن القتل عبر قنوات مداهنة، ولا نستغرب هذا كونهم منتفعين من خيرات الشعب، وأنا هنا أوجه نداءً إلى شرفاء الجيش السوري العظيم، أن يكفوا عن قتل الأبرياء من هذا الشعب العظيم الذي أوكلت إليهم حمايته، وأن يميزوا بين المخربين والعصابات المسلحة وبين التظاهرات السلمية. أما بالنسبة إلى تحويل الثورة إلى حركة مسلحة فإني أرفض هذه الأطروحة، لأن ذلك سيكون نصراً للمزيد من إراقة الدماء والضحايا والاقتتال الأهلي، والحل هو ببقاء الثورة سلمية ودعمها للمسار الموازي والمطالبة بالحقوق عن طريق حوار تحت سقف الوطن».

- المواطن (وائل. ن) العامل في القطاع الخاص قال: «أحمّل النظام المسؤولية عن الوضع الراهن وعن كل قطرة دم نزفت في سورية، وعلى الشرفاء في هذا النظام الابتعاد عن الحل الأمني وإبقاء الجيش محايداً وعدم زجه في حرب ليست حربه ومكانه هو الدفاع عن الوطن، لأن توريطه في القتل سيؤدي إلى التسلح الذي بتنا نسمع به كثيراً ولا نتمناه، لأنه سيدمرنا جميعاً وسيزيد من عدد الضحايا الأبرياء، أما الحل المطلوب من السلطة هو الالتفات الجدّي إلى الحوار وكف القبضة الحديدية، والاعتراف بالمطالب التي أخرجت الثورة وأفقدت السلطة الكثير من المؤيدين وجعلتهم صامتين».

- أما المواطنة (ق. ت) التي تعمل في مخبَر كيميائي فقالت: «إن القتل والحل الأمني هو الذي جعل الأمور تزداد تعقيداً والجنوح إلى التسلح، لكن نتمنى من جميع السوريين ألا يفكروا بهذا الحل، لأنه سيجعل من سورية مسرحاً لفوضى طويلة الأمد، ويجب أن يبقى الحراك سلمياً، فبفضل السلمية والتأكد من أحقية المطالب تلاشت أعداد مسيرات التأييد، وإن أصبحت الاحتجاجات مسلحة فسورية ستتحول إلى ساحات كثيرة للمعارك، وهذا من شأنه أن يجعل من الحراك فتنة».

- المواطن الصحفي (أحمد. د) قال: «السلمية هي الخيار الأفضل، صحيح أن حماية المظاهرات ضرورة لازمة، ولكن من قبل الجيش وليس ضده، وبالتنسيق مع كل الأطراف بالتفاهم والحوار، وبعد أن كثر الحديث عن التسلح نسينا المشاكل الحقيقية التي خرجت من أجلها جموع المواطنين إلى الشارع، والذي جعل الناس تفكر بالتسلح على ما يبدو أن هناك أناساً جدداً بدؤوا يركبون الحراك ويغيرون هويته ومبادئه، ويجب علينا أن نحرص على سلمية الحراك والتخلص من هؤلاء».

- المواطن (أيمن. ب) قال: «كثر الكلام في الفترة الأخيرة عن تسليح الثورة، بعد أن لعب الكثيرون على تقسيم السوريين الذين خرجوا في الحراك حسب فئات وتصنيفات طائفية، فالحديث اليوم كله عن الطائفية أو الفكر الديني المتشدد وعن الدولة الدينية السلفية البعيدة عن الفكر العلماني، والتخوف من إقامة دولة مبنية على أطياف وليست مدنية، وأنا أرى أن الثورة السورية بريئة من هذا الكلام، إلا أن هناك من يحاول تمزيق وحدة الحراك، والعمل على تصنيف المتظاهرين إلى حركات وأحزاب ومطالب فردية، والمشكلة أنه بهذا الكلام نكون قد نسينا مشاكلنا الحقيقية ولماذا خرجت الثورة، فعلينا أن نكمل كما بدأنا، سلمية... سلمية... لا للطائفية ولا للتسلح».

- المواطنة (ي. ف) المجازة في العلوم قالت: «لا يوجد مقومات لحرب أهلية أو طائفية، ولكن استمرار الحل الأمني يزيد من الظلم والقتل، وهذا إن استمر يجعل من البعض خارج عن إرادته لذا أدعو الجميع إلى التحلي بالسلمية والابتعاد عن فكرة السلاح لأنه قد يحصد فاتورة أعلى من الدماء وتغيب في العقول ونحن بغنى عن هذا.

- المواطن (عبدالله. أ) وهو عامل في القطاع العام قال: «أنا مؤيد للنظام ولكني حزين بشأن القتل والدم الذي يسيل وأنا ضد التسلح والاقتتال مع إخواني السوريين لأن الوطن للجميع».

- المدرس (وليد. ت) قال: «التسليح قد يعطي المصداقية لرواية الإعلام الرسمي بوجود عصابات مسلحة بهذا الحجم الكبير الذي تدّعيه، وأنا من مؤيدي النظام ومقتنع تماماً بوجود مخربين وعصابات مسلحة ولكن ليس لدرجة العقاب الجماعي الذي تمارسه القوى الأمنية، وأناشد كل الشرفاء في النظام السعي لإيقاف الاقتتال والذهاب إلى حلول سياسية. وفكرة التسلح قد تجعل من البلاد قنبلة موقوتة لحرب أهلية، ونحن نرفض هذا وسنقف ضد من يشعلها».

- المواطن (ه. م) وهو يعمل محاسباً قال: «لا أرى بتسليح الثورة حلاً، بل أرى فيه مصيبة كبيرة تأخذنا إلى سيل من الدماء، وسيجر سورية إلى ما قبل الدولة الوطنية، وبالمقابل يجب على النظام الابتعاد عن الحل الأمني، والشروع بالإصلاح الحقيقي الذي يقنع الناس، والسلمية هي الخيار الأفضل، فهي التي بدأنا بها، ويجب أن نستمر بها».

- المواطن (غدي. م) الذي يعمل بالأعمال الحرة والتجارة قال: «أنا من مؤيدي النظام، ومع شخص الرئيس تحديداً، وهو شاب منفتح على الجميع وعليه أن يكمل الحوار لأنه هو المخرج الآمن من الأزمة، وهو يقدم إصلاحات حتى ولو كانت بطيئة، ويتابع خطاه ولا يوجد مبرر للسلاح».

- المواطن (نوري. خ) الموظف يقول: «أنا لا أفضل الاقتتال الأهلي الذي يمكن أن يخلقه التسلح، وأفضل عدم زج الجيش في الاقتتال فمهمته الدفاع عن وطنه وشعبه وقائده الذي يسير في الإصلاحات، وعلى الجميع الانتظار، لأن الإصلاحات بحاجة إلى الوقت، والرئيس تعهد بتوفير فرص العمل والقضاء على الفساد».

أسباب موضوعية ونتائج مرجوة

لطالما قاتل الإنسان على مر التاريخ بأشكال مختلفة من أجل الحرية، والكثير من ثورات التحرر كانت أسبابها المباشرة الأولى هي حاجات الناس الملحة المهضومة من جانب أولي الأمر، فهي اليوم أيضاً مطالب وحاجات المهمشين في سورية، والحقوق المشروعة المسروقة، ومن أبرز هذه الحقوق كرامة العيش وحرية الانتماء والممارسة السياسية والدينية، وحق الحصول على فرص عمل جيدة تلائم الكفاءات بعيداً عن المحسوبيات والقفز فوق القوانين، وحرية الحصول على المعلومات وحرية الإعلام والكلام، وحق التعبير، وحق المشاركة في الحياة السياسية من خلال تشكيل الأحزاب وتداول السلطة بشكل ديمقراطي، وهذه الجولة تبين من الذين طرحت عليهم الأسئلة عدم الرغبة في حمل السلاح لأنه يؤدي إلى أضرار جسيمة في بنية الوطن الديموغرافية، يمكن أن تؤدي إلى الاقتتال الأهلي، الذي لا أحد من السوريين يتمناه إلا الذين يركبون الحراك من أجل توريطه وحرفه عن مساره المحق، وهذا يخدم الأعداء أولا وأخيراً.

■■

مطبات

في انتخاباتنا الصحفية

◄ عبد الرزاق دياب

خمس سنوات قادمة سيديرها اتحاد الصحفيين السوريين بأنفاس خبرناها .. هذا ما أفرزته الانتخابات التي انتهت منذ أيام قليلة على إيقاع مناقشات وصفت بالمشاكسة، وتصريحات تحدثت عن ضيق حال الاتحاد، وتقصير المؤسسات الإعلامية، وضرورة تعاونها مع وزارة الإعلام، وكذلك التأكيد على تأهيل الصحفيين كرمى لعيون المهنة.

لم يبخل المتداخلون في جلسات المؤتمر الأخير بالدعوة إلى تفعيل قانون الإعلام الجديد، وأن الحصول على المعلومة حق ضمنه قانون الإعلام، فيما قال آخرون إن الوضع الحالي لم يعد مقبولاً، وإنه يجب انتخاب مكتب تنفيذي يستطيع إقناع الإعلاميين والمواطنين بأن هناك مرحلة جديدة بدأت في حياة الإعلام السوري، وإنه من الممكن للوجوه الجديدة أن تقود الاتحاد ليثبت قدرته على حماية الصحفيين والحريات الصحفية، ومواكبة التطورات الإيجابية التي تحصل في سورية، وأن يقود الإعلام إلى تحقيق حضور مؤثر في الحياة العامة، ولا سيما بعد صدور قانون الإعلام الجديد، وما سيؤمنه من أجواء جديدة ومتميزة للعمل الإعلامي.

في مداخلاتهم لم ينس الصحفيون السوريون أوضاعهم الصحية والحياتية، من صندوق التقاعد إلى الطبابة، ومعوقات زيادة حصتها بسبب ضعف إيرادات الاتحاد، وضعف اشتراكات الأعضاء، وتقاعس بعض المؤسسات الإعلامية عن تسجيل الصحفيين في التأمينات الاجتماعية.

وفي العموم، لم تمض المداخلات ولا ردود الاتحاد السابق (اللاحق)، ودعا رئيس الاتحاد إلى إحداث مديريات للدراسات في المؤسسات كمركز استشاري تزود الصحفي بالمعلومات وتساعده في تطوير عمله، وإلى أهمية استمرار رعاية الصحفيين وتأهيلهم وتدريبهم بما يضمن حالة أفضل لممارسة المهنة... وبالتأكيد هذه المعزوفة التي لم تقدم ولم تؤخر في حضور الإعلام السوري كفاعل في حياة السوريين، وكناطق لأوجاعهم التي تتكاثر، ومشكلاتهم التي يلعب الإعلام دوره فيها فقط في العرض ونشر الردود.

خمس سنوات جديدة... وسيلهث الصحفي الحالم بعضوية الاتحاد إلى كتابة عشرين مادة في أية جريدة، وعن أي موضوع، ويقدم أوراقه الثبوتية مضمومة إلى إنجازاته التي تخوله صحفياً متمرناً.

سيغيب الصحفيون عن مقرات فروع اتحادهم، ولا يجتمعون على كأس شاي في نواديه وكافيتریاته، وسيدعون نادي الصحفيين في العفيف يقدم مشروباته وأطعمته وهواءه المكيف للقادرين على دفع فاتورة الحساب، وأما (كافيتريا) فرع دمشق فستظل خاوية بانتظار مستثمر قادر على تشغيلها بمواصفات زبائن مفترضين، وفيما يبقى (أيمن مرعي) يسعى لجمع خمسة صحفيين من أجل أن يتبادلوا أطراف حديث وحوار حقيقي، وهذا ما يتحقق مرة في السنة.

سيعمل الصحفيون السوريون في القطاع الخاص وقلوبهم ترتجف في أول الشهر من أن يشهر صاحب الجريدة إفلاسه، أو تتوقف جريدته لأي سبب كان، أو أن يخفض من رواتبهم بسبب قلة الإعلانات.. والبعض قد يضطر إلى مسايرة الحال والبحث في طريقه عن إعلان يعطيه بعض المال.

لن يتحقق للصحفي العامل في القطاع الخاص طموحه في أن يسجل في التأمينات الاجتماعية، فرب العمل في الصحافة أقسى من رب العمل في ورشة نجارة، فالأخير في أسوأ ما يريد يسجل عامله بالحد الأدنى للأجور.. ولذلك من الصعب أن تجد صحيفة خاصة تحتفظ بكادرها لأكثر من عام من مدير التحرير إلى مستخدم (البوفيه).

سيظل شعور الصحفي في القطاع الخاص كدخيل على المهنة، فالاتحاد يفتح حضنه الدافئ فقط للعاملين في القطاع العام ويعتبرهم أبناءً شرعيين، ومع هذا يتراكض أبناء العام للعمل في الخاص رغم كل تواقيعهم وتعهداتهم.. أما ابن الخاص فيحسد على استكتاب (بحق الورق).

ثمة اليوم ما يدعو إلى أن يكون الاتحاد على قدر المرحلة، وأن يخرج من سيرته الأولى... من دعواته وأمنياته وطموحاته.. مع أنني لست متفائلاً كما يجب.

■■

أزمة اليورو... أين وصلت؟ وما هي مآلاتها النهائية؟!

◄ سلام الشريف

يشكل البناء المؤسساتي (institutional construction) للوحدة الاقتصادية لدول منطقة اليورو أحد أهم العناصر الفاعلة في أزمة اليورو, من حيث كونه يشكل قصراً في عملية التكامل الاقتصادي لدول منطقة اليورو, ومن حيث كونه بناء نيوليبراليا (ليبراليا ماليا) شرع الباب على مصراعيه لتثبيط عوامل النمو داخل الاقتصاد الأوروبي. إن المشكلة الأساسية للبناء الأوروبي تتجلى في عدم وجود حكومة اقتصادية واحدة (ميزانية) ذات حجم كاف، قادرة على تأريض وامتصاص آثار التفاوت البنيوي والجاري (conjunctural) بين اقتصادات دول منطقة اليورو، مما جعل هذا الاتحاد النقدي وسيلة لاستغلال دول المحيط الأوروبي من جانب المركز, ولتعميق استغلال الرأسمال الأوروبي لكل الطبقة العاملة في أوروبا. والمقصود بدول المركز الأوروبي هو تلك الدول المصدرة المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً، وعلى رأسها ألمانيا, بالمقابل فإن دول المحيط تتمثل باليونان والبرتغال واسبانيا وايرلندا بشكل أساسي..

السياسات النقدية

مع تبني اليورو كعملة واحدة فقدت الدول المشاركة استقلاليتها وإدارتها الذاتية لسياساتها النقدية حيث تم اعتماد سياسة نقدية واحدة لكل دول منطقة اليورو. وتم إيلاء سلطة إدارة هذه السياسة للبنك المركزي الأوروبي كمؤسسة فوق وطنية, و«مستقلة» عن كل سلطة سياسية (بنك الخبراء). إن البنك المركزي الأوروبي يدير السياسة النقدية على أساس المتوسط في منطقة اليورو ككل، ورسم هذه السياسات على أساس المتوسط يعني عملياً أنها سترتسم على أساس أوضاع الاقتصادات الكبرى (تحديداً ألمانيا) لأنها الوحيدة التي تملك الحجم والوزن الكافي المحددين لاتجاه هذه السياسات, إذ يشكل الدخل الوطني الألماني البالغ ٢.٥ ترليون يورو، أكثر من ربع الدخل الوطني لمنطقة اليورو البالغ ٩.٢ ترليون يورو عام ٢٠١٠. هذا ما يفسر مثلا نسبة التضخم المستهدفة من جانب المركزي الأوروبي (الذي مركزه في مدينة فرانكفورت الألمانية) والمتمثلة بـ٢٪، لتعكس النسبة المستهدفة في ألمانيا سابقا و«المناسبة» لحالتها الاقتصادية. إذاً، تبني سياسة نقدية واحدة يعني نظرياً أن جميع الدول فقدت الاستقلالية والإدارة الذاتية لتلك السياسة, إلا أن إدارة هذه السياسات حسب المتوسط يعني عملياً استبداد الدول الكبرى بإدارة هذه السياسة على حساب دول المحيط.

إن تبني سياسة نقدية واحدة في ظل معدلات تضخم متفاوتة بين دول منطقة اليورو (دول المركز تتمتع بنسب تضخم منخفضة عكس دول المحيط التي تتمتع بنسب تضخم مرتفعة) انعكس بمعدلات فائدة حقيقية متفاوتة ما بين الدول المشاركة، مما عزز التفاوت بطبيعة واتجاه الأداء الاقتصادي فيما بينها. إذ كانت السياسة النقدية الواحدة ذات طابع انفجاري في دول المحيط, حيث انخفضت معدلات الفائدة الحقيقية تحت الصفر أو جاورته، مما دفع نحو انفجار الطلب المحلي في دول المحيط, هذا الطلب الذي موّل عبر الاقتراض، وانعكس نفخا في الفقاعات العقارية وانفجارا في معدلات الدين الخاص، وهو ما شكل مقدمة أزمة الديون السيادية.

البنك المركزي الأوروبي

لعبٍ ما فرض من قصر في وظيفة البنك المركزي الأوروبي دوراً هاماً في آليات الأزمة الحالية وإطلاق يد الأسواق المالية ومضارباتها بالتحكم في معدلات الفائدة المفروضة على سندات الدين العام، حيث منع عليه إقراض الحكومات أو التعامل مع ديونها وتنقيدها, مما رهن الحكومات الأوروبية لربقة الأسواق المالية, التي باتت المصدر الوحيد للاستدانة العامة, فانتعش سوق المضاربة على سندات الدين الحكومية والمشتقات المالية المتعلقة بها. أما «الاستقلالية» السياسية المفترضة للبنك المركزي الأوروبي (بنك الخبراء)، والتي فرضت بحجة ضمان عدم استخدام السياسة النقدية لدوافع سياسية تتعلق بالانتخابات, بحيث يتم تطبيق سياسات توسعية عشية الانتخابات لرفع أسهم الحزب الحاكم عند جماهير المقترعين, ومن ثم تطبيق سياسات انكماشية بعد الانتخابات الأمر الذي يؤثر على استقرار الاقتصاد.. إن هذه الاستقلالية تجلت في الممارسة تخلياً للدولة عن الدور الاجتماعي تجاه أغلبية المجتمع, وارتباطاً وثيقا بمصالح رأس المال المالي، حيث قدم البنك المركزي الأوروبي تسهيلات ائتمانية للبنوك الأوروبية لم يسبق لها مثيل، مما انعكس بتسارع نمو حجم أعمالها وأصولها عبر سنين تبني اليورو, مقابل امتناعه عن تمويل الدين العام. هذه الحقيقة تغدو شديدة الوضوح على ضوء أزمة عام ٢٠٠٨ حيث شارف عدد من البنوك الأوروبية على الإفلاس, وردا على ذلك قامت الدول بتطبيق خطط إنقاذ للقطاع المصرفي على حساب أموال دافعي الضرائب, وقدم المركزي الأوروبي تسهيلات بالسيولة كبيرة جدا لهذه القطاعات اذ خفض معدل الفائدة على اقراض البنوك لـ ١٪. بالمقابل وازاء أزمة الديون الحالية (التي هي نتيجة أزمة المصارف كما سنبين لاحقا) رفض المركزي الأوروبي تقديم أية مساعدة حقيقية للدول الأوروبية المشارفة على الإفلاس !!! مقابل تطبيق خطط التقشف التي تهدف إلى تحميل الطبقات الكادحة المنتجة وزر الأزمة. إذا تبين الوقائع بان فكرة الاستقلالية السياسية للبنك المركزي ليست سوى غطاء أيديولوجي يهدف إلى التغطية على حقيقة تخديم هذا البنك لراس المال وقمعه للدور الاجتماعي للدولة تجاه أوسع الشرائح الاجتماعية.

السياسات المالية

على عكس السياسات النقدية, بقيت إدارة السياسات المالية مسؤولية وطنية، ولكنها تخضع للقيود المعرّفة باتفاقية الاستقرار والنمو (التي تعتبر بمثابة النظام الداخلي للاتحاد الأوروبي). هذه الاتفاقية تمنع على الدول الأوروبية (ليس فقط دول منطقة اليورو) أن يتجاوز دينها العام نسبة ٦٠٪ من الدخل الوطني ونسبة العجز في ميزانيتها ٣٪ من الدخل الوطني، كما منعت على البنك المركزي وعلى الدول الأعضاء أن تقوم بعمليات إنقاذ للحكومات ذات مستويات المديونية المرتفعة من خلال ما يسمى بـ bail out. إن المنطق الكامن وراء هذه الممنوعات هو الرغبة بجعل اليورو عملة عالمية وبالتالي خطورة أن تقود إحدى الدول الأوروبية سياسات توسعية ترفع مديونيتها وعجزها لنسب تهدد قيمة اليورو العالمية.

ولكن مقابل فرض القيود على الدين العام, لم يتم فرض أية قيود على الدين الخاص الذي يتحول، وتحول فعلاً إلى دين عام أثر انفجار الفقاعات العقارية واندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٧، ليتبين مرة أخرى الطابع الاجتماعي للبناء المؤسساتي الأوروبي, حيث تم إطلاق العنان للدين الخاص (الذي بلغ نسب خيالية في دول المحيط) وبالتالي لاستثمارات رأس المال المالي في ديون الطبقات الشعبية والوسطى. هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى تم تكبيل الدين العام عمليا في أي إنفاق اجتماعي تنموي مقابل تسخيره في خدمة إنقاذ رأسمال المصارف عشية إفلاسها.

إن تبني سياسة نقدية واحدة دون وجود حكومة اقتصادية (ميزانية واحدة) خلق منطقة نقدية ذات طابع تنافسي فيما بين الدول المشاركة في منطقة اليورو، وعزز المواقع التنافسية لدول المركز مقابل سلب دول المحيط أدواتها النقدية التي تساعدها على تحسين تنافسيتها من خلال سعر الصرف. إن عوامل التنافسية البنيوية بقيت على حالها إن لم نقل تعمق فيها التفاوت التاريخي بين دول المحيط ودول المركز. هذه العوامل التي تتجلى في التخصص العالمي ومستوى التطور الصناعي والتقني. أما عوامل التنافسية الجارية التي يظهر التعبير الأخير عنها من خلال سعر الصرف الحقيقي, فقد ساعد البناء الأوروبي على زيادة التفاوت فيها لمصلحة دول المركز، إذ أن اختلاف سعر الصرف الحقيقي لليورو من بلد لآخر, يتبع لاختلاف مستويات الأسعار المحلية بينهما.. العامل الأخر الهام والذي يلعب دوراً في تشكيل مستويات الأسعار والذي يستخدم كأحد مقاييس التنافسية هو التكلفة الاسمية لوحدة العمل. هذه التكلفة ارتفعت بمستويات عالية جدا في دول المحيط، حيث كان نمو سعر وحدة العمل في المحيط أسرع من نمو إنتاجية العمل, بالمقابل بقيت تكلفة وحدة العمل الاسمية شبه ثابتة في دول المركز الأوروبي، والمترافقة مع سرعة نمو بالإنتاجية أعلى منها. بناء على هذه الحقيقة يستنتج الاقتصاديون الليبراليون بأن سبب الأزمة في منطقة اليورو هو مستويات الأجور العالية في دول المحيط, في حين أن المشكلة الحقيقية تكمن في مكان آخر، هو مستويات الأجور المنخفضة في دول المركز الأوروبي (مستويات الأجور مقارنة بالإنتاجية). تتوضح هذه الحقيقة تحديداً في الاقتصاد الألماني, حيث انخفضت نسبة نمو الأجور (المعدلة بالتضخم) ٠,١١ ٪ خلال سني وجود اليورو مقابل نمو بالإنتاجية بنسبة ١,٥٧ ٪ بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧. على صعيد منطقة اليورو كانت نسبة نمو الأجور خلال الفترة نفسها هي ٢,٦٪ في حين أن المفترض أن تكون ٣,١٪ آخذين بعين الاعتبار معدلات نمو الإنتاجية ومعدل التضخم, أي أن العمل قد خسر من حصته في الانتاج مقابل رأس المال الذي رفع حصته, ليتبين مرة أخرى الطابع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية الأوروبية بما تمثله من إفراز لسلطة رأس المال.

النتيجة..

إن التزايد في التفاوت بالتنافسية, في منطقة من أكثر مناطق العالم تكاملاً بالتبادل التجاري, انعكست صورته على وضع الحساب الجاري (الذي يجمع الميزان التجاري وحساب رأس المال) للدول المشاركة في منطقة اليورو. حيث ازدادت فوائض الدول صاحبة الفوائض أصلاً (ألمانيا تحديدا) وازداد عجز الدول صاحبة العجز أصلاً. وفي العموم فإن تحقيق عجوزات وفوائض في الحساب الجاري لدول منطقة اليورو ليس بالظاهرة الجديدة، إلا أنه تسارع خلال سنين تبني اليورو, إذ ازداد المجال بين أكبر فائض وأكبر عجز من (-٥ إلى ٧ ٪ من الدخل الوطني) عام ١٩٩٨ إلى (-١٤ إلى ٨ ٪) عام ٢٠٠٧. حيث سجلت بلدان المركز الأوربي (النمسا بلجيكا ألمانيا فنلندا هولندا وفرنسا) فوائض في الحساب الجاري بلغت بالترتيب ١,٤٧٪, ٣,٢٠٪, ٥,٧٨٪, ٣,٠٨٪, ٥,٥٣٪, ٠,٥٪. بالمقابل سجلت دول المحيط (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) عجزا بلغ على الترتيب -٨,٦٪, -٢,٠٪, -١,٣٠٪, -٩,١٤٪, -٥,٨٨٪ وذلك في الفترة الواقعة بين ١٩٩٩-٢٠٠٨. أخذت ألمانيا في أوروبا دور الصين عالمياً, حيث تحولت إلى «ورشة أوروبا» من ناحية الإنتاج, إذ تبلغ صادرات ألمانيا إلى دول منطقة اليورو ما يعادل ثلثي المجموع الكلي لصادراتها. وقد اعتمدت ألمانيا في دفع صادراتها على انتعاش الطلب في دول المحيط الأوروبي. هذا الانتعاش الناتج ليس عن زيادة حقيقية في الدخل الوطني لتلك الدول وإعادة توزيعه لمصلحة مكونات الطلب, وإنما أتى انتعاشه كإحدى نتائج السياسات النقدية الواحدة التي تجلت انخفاضا في سعر الفائدة الحقيقي لما تحت الصفر, الأمر الذي خلق الشروط الملائمة للنفخ في الفقاعات العقارية في هذه الدول، حيث ارتفعت أسعار العقارات في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ بنسبة ٨٠٪ في إسبانيا و٤٥ ٪ في ايرلندا, وتسارع نمو الدين الخاص بنسب مرعبة ليشكل جزءاً أساسياً من الطلب على إنتاج المركز الأوروبي إذ بلغت نسبة نمو القروض إلى الاقتصاد الحقيقي ٢٠٪ ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ مقابل حالة ركود في هذه النسبة في بلد مثل ألمانيا, وقد بلغ معدل استدانة الطبقات الوسطى ١٠٠٪ في ايرلندا والبرتغال واسبانيا.

الجدير بالذكر بأن مصادر تمويل هذه الفقاعات هي نفسها فوائض دول المركز (بشكل أساسي) والمحققة نتيجة التبادل التجاري داخل المنطقة (إلا فرنسا التي لم تحقق فوائض جدية ولكنها لعبت دور وسيط مالي). أي أن الأرباح التجارية لرأسمال المركز والمحصلة نتيجة التفاوت بالتنافسية لمصلحتها, تم توظيفها كاستثمارات مالية على شكل قروض مقدمة لدول المحيط.

أزمة الدين العام

خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ لم يتجاوز الدين العام في دول منطقة اليورو الحدود المنصوص عليها في اتفاق الاستقرار والتنمية. إلا أن الحال ما لبثت أن تغيرت على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة المصارف التي طالت المصارف الأوروبية, حيث تجاوز متوسط العجز في منطقة اليورو لـ٣,٦ ٪, ٧,١٤٪ في ايرلندا و٥ ٪ في ألمانيا. إذ أنه على أثر مشارفة العديد من البنوك على الإفلاس قامت حكومات دول منطقة اليورو بتطبيق خطط إنقاذ للقطاع المصرفي. هذه الخطط تم تمويلها من خلال رفع الدين الحكومي (الدين العام) وهنا تم انتقال الدين الخاص إلى دين عام, بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف الاجتماعية للحكومات الأوروبية نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مداخيلها من الضرائب نتيجة حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد, الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات العجز في الميزانية.

تعبر هذه الأزمة عن أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي حيث أن التوزيع غير العادل للثروة يؤدي إلى فيض في رأس المال الإنتاجي, رأس المال هذا يبحث عن توظيفات ذات «ربحية» عالية وهو الأمر الذي يتم تأمينه عبر النفخ في الفقاعات المالية والعقارية.

القطاع المصرفي وعدوى الأزمة

إن وجود (دورة مالية) بين بلدان المحيط وبلدان المركز, يتم من خلالها تحويل لرؤوس الأموال من دول المركز نحو المحيط على شكل قروض وديون قد انعكس بانكشاف كبير وخطير لبنوك ودول المركز على بنوك ودول المحيط بسبب ارتفاع معدلات الرفع المالي. حيث أن الانكشاف المصرفي هو تعبير اقتصادي يعبر عن العلاقة بين الأصول الحقيقية للبنوك (رأس مالها, حقوق ملكيتها) وأصولها على شكل ديون عند الآخرين. اذ بلغ مقدار انكشاف بنوك دول المركز على بنوك ودول المحيط ١,٤ (مليار) دولار. وبلغ مقدار رؤوس أموال هذه البنوك ٠,٦ مليار عام ٢٠٠٨ (هذا الرقم متوافر لهذا العام فقط), أي أن مستوى انكشاف بنوك المركز على بنوك المحيط يبلغ ٢,٦ مرة من حجم رأسمالها الحقيقي.

يبلغ مقدار ما تملكه ألمانيا من مجموع سندات الدين الاسبانية المملوكة بالخارج ٢٤ ٪ و٣٠ ٪ من البرتغالية و١٥ ٪ من اليونانية أما فرنسا فتبلغ حصتها من الديون السيادية الاسبانية ٢٤ ٪ و٣٠ ٪ من البرتغالية و٢٦ ٪ من اليونانية. إن ارتفاع مخاطر عدم سداد الديون السيادية وعدم مقدرة مديني دول المحيط على سداد قيمة ديونهم يعني انخفاض في قيمة أصول مصارف المركز الأمر الذي سيؤدي إلى أزمة مصرفية جديدة ستطال اقتصادات العالم أجمعه هذا ومن ناحية. من ناحية أخرى ستجبر الأزمة المصرفية دول المركز على التدخل بخطط انقاذ للقطاع المصرفي سترفع الدين العام لديها لتصبح أزمة الدين العام أزمة شاملة تطال معظم دول منطقة اليورو. الأمر الذي يبين فداحة أزمة اليورو الحالية وعمقها ومخاطرها ليس على الدول الأوروبية وحسب وإنما على الاقتصاد العالمي ككل.

«المعالجات» الأوروبية تسرع انفجار الأزمة

الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الإدارة الأوروبية جاءت لتزيد من تعقيد مشكلة الدين العام, إذ راحت تفرض خطط التقشف من أجل تحقيق فائض في الميزانية يسمح بحل أزمة الدين. الخلل الأساسي في هذه الإجراءات هو أنها تتعامل مع نتيجة الأزمة وظاهرها كما لو أنه سبب الأزمة. هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى إن خطط التقشف كما تثبت التجارب عاجزة عن حل مشكلة الدين العام, لا بل إنها تزيد من تسارع نمو هذا الدين. فالخروج من أزمة الدين العام يتطلب كسر آليات زيادته والخروج من ما يسمى بلغة الاقتصاد (تأثير كرة الثلج). إن كسر هذه الآليات يعتمد على العلاقة بين معدل النمو الحقيقي, ونسبة مبالغ خدمة الدين العام (الفوائد التي تدفع على الدين العام) إلى الدخل الوطني. فإذا كان الأول أعلى من الثاني تكون معدلات الدين العام بانخفاض, والعكس صحيح.

إذا، من أجل الخروج من دوامة الدين العام وازدياده لابد من تطبيق سياسات اقتصادية تعمل على حفز معدلات النمو, وبشكل أساسي سياسات مالية انفجارية, أي سياسات تنشيط الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري والجاري. إلا أن الإدارات الأوربية ذهبت بالاتجاه المعاكس تماما, حيث أخذت تفرض خطط التقشف، والتي تؤدي إلى الإضرار بنسب النمو جراء ضرب كل مكونات الطلب من خفض للإنفاق الحكومي وخفض لكتلة الأجور وتسريح العاملين بالدولة وزيادة الضرائب ورفع ضريبة القيمة المضافة.

إن الحالة اليونانية من أهم الأمثلة على سوء إدارة الأزمة وتعقيدها، إذ أنه دفع المضاربات على سندات اليونان إلى أقصاها بعد تخفيض تصنيفها الائتماني, فأوصل سعر الفائدة المطلوب على سندات التأمين إلى معدلات قياسية, مما أثار الشكوك حول جدية تضامن منطقة اليورو ومستقبل الاتحاد الأوربي بشكل عام.

■■

سورية على مفترق طرق..

الإصلاح والأزمة في سورية

◄ محمد الجندي

كلمة «إصلاح» لا معنى سياسياً لها، أو إن معناها هو التغيير الجزئي أو الشامل لواقع سياسي ما، وقد يكون هذا التغيير للأحسن، أو للأسوأ.

والتغيير الذي للأحسن، هو الذي يصب في مصلحة الجماهير الحياتية، أي الذي يعمل وبأدوات جدية وفعالة، لا بالوعود، لرفع المستويات المعاشية ومكافحة الفقر والجوع ولتعديل التشريعات والبنى الإدارية ذات العلاقة بالمواطنين، ولمصلحتهم.

والأدوات الجدية والفعالة تتألف على الصعيد الاقتصادي من بناء إنتاجي قابل للتطور، وعلى الصعيد السياسي من حكومة ذات صلاحية، ولديها برنامج يوافق عليه برلمان البلد، وتحاسب على أساسه.

طبعاً التفاصيل في كل ذلك طويلة، وليست ضروريةً هنا.

أما التغيير الذي للأسوأ، فيكون لمصلحة شلة حاكمة تتمتع بخيرات البلد وتدوس القوانين، وتحرك الأمور دوماً لمصلحتها، أيضاً التفصيل في ذلك ليس ضرورياً هنا.

والإصلاح الذي تطرحه الجهات الدولية والداخلية في سورية ليس حلاً للأزمة، بأي معنى أخذ.

الأزمة هي داخلية ودولية في الوقت نفسه، والوجه الدولي لها يطالب برأس سورية، ولا تهمه أي إصلاحات، إن السيناريو العراقي، أو اليوغوسلافي، أو الليبي لا يحمل إلاّ تغييراً دموياً ضد الشعب، وتمزيقاً للبلاد.

أما الوجه الداخلي فعمره عقود، ولا ينتظر المرء في مجاله أي تغيير، سوى التغيير الشكلي.

ليست المسألة هنا في الدكتاتورية، أو الفساد، أو الطائفية، الخ.. فقط، إنها في عدم الاعتراف بالشعب: «نحن نقول، والشعب مهمته فقط هي الإيمان بما نقول.. يجب أن يؤمن بالشيء وضده»... وهذا لا ينطبق فقط على الرأس السياسي، وإنما أيضاً على الحكومة التي «ننشئها»، فهي مقدسة، سواء كان الوزراء أحياناً أميين، أو الوزير يتصرف بموظفيه كما يتصرف رب عمل بعماله: ينقلهم؛ يعاقبهم؛ يكلفهم بمهام غير مهامهم؛ يغرزهم طائفياً.. ولا أحد يحاسبه!.

رئيس الوزراء يترك الاجتماع ليصلي، ولا أحد يوجه له ملاحظة، طبعاً ليس الاعتراض على الصلاة وإنما التدين الكاذب، أيضاً رئيس الوزراء وبعض وزرائه يخرجون مشروعاً لقانون الأحوال الشخصية طائفياً، ويرجع بالبلد قروناً إلى الوراء، ولا أحد يسأل أو يحق له أن يسأل عن السر، وعن اليد وراء ذلك، وزير المالية يفرض ضرائب عشوائية يرزح تحتها مواطنون، يشكون بالأصل من صعوباتهم المعيشية، ومن يستطيع أن يحتج؟

كل ذلك غيض من فيض!.

الإصلاح الذي يلتف به الشعب حول القيادة السياسية هو قبل كل شيء وجود حكومة لديها برنامج، وذات صلاحية، وتحاسب شعبياً وقضائياً، وفي البرلمان.

ومن الضروري أن يكون البرنامج أكثر من كلام فارغ، يجب أن يكون بمثابة جدول أعمال لرفع المستويات المعاشية للمواطنين، ولرفع قيمتهم الإنسانية اجتماعياً، وأيضاً لرسم الخطوط السياسية الخارجية التحررية، وللعمل على إقامة بنية إدارية قادرة على تنفيذ المهمات القريبة والبعيدة المدى.

في الواقع الحالي للأمور، لا يمكن حل الأزمة إلاّ أمنياً، لأن وجهها الدولي يحتم على البلد إما الانهيار أو مقاومة ذلك، وتعرف الأطراف الدولية أنها لا تستطيع، ولو دفعت كل الأموال البترولية، أن تغير الوضع في سورية دون التدخل الخارجي، وهذا التدخل لا يحتاج فيه إلى ذريعة، ولكن تعد للعشرة قبل أن تبدأ به.

نتمنى أن يسيطر النظام بأقل الخسائر الممكنة، ونتمنى في الوقت نفسه، عندما يصل إلى بر الأمان أن يعترف بالشعب، لا بإصلاحات شكلية يجري تداولها، وإنما ببناء دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومن دون ذلك ستبقى الأزمة قائمة، كامنة، أو مستعرة، وتتحول بالفعل الخارجي إلى أقوى فأقوى.

لا يمكن للمرء إلاّ أن يكون ضد تدمير سورية، ولكن عدم بناء الدولة هو عامل أساسي في التدمير.

■■

نواقيس الأزمة..

دخلت الأزمة التي تمر بها البلاد شهرها السابع.. وتغيرت أشياء كثيرة في حركة الناس، وفي أقوالهم وسلوكهم.. وهاكم بعض ملامحها:

- **بدأ يغلب على أحاديث الكثير من العامة مصطلحات ومفاهيم متناقضة متأثرة بمصطلحات ومفاهيم وسائل الإعلام المتباينة المواقف، تظهر مستوى ما من انقسام المجتمع السوري من قبيل: «خلصت» والتي يقابلها «هانت»، و«عصابات مسلحة» والتي يقابلها «جنود منشقون»، و«محتجون» التي يقابلها «متآمرون ومندسون»..وهكذا..**

- **صار على المواطن العادي أن يقيس كلماته بدقة، وإلا دفع ثمناً باهظاً لزلات اللسان، فليس من التعقل وفق قاموس الأزمة التلفظ بكلمات خطيرة أمام الملأ من قبيل: الله يفرجها.. والله يهوّن علينا.. أو الله يمرر الأزمة على خير.. فالصواب المنجي القول: البلد بخير.. سورية بخير.. «ما فيه شيء.. شوية شغب مو أكثر».. والأفضل الصمت أو التلفظ بكلمات محايدة أو الحديث في الترهات، ولكن بحذر!.**

- **أصبح مطلوباً من كل قاطن في أماكن ساخنة أن يضع بطاقته الشخصية (هويته) في مكان يسهل سحبها منه بسرعة وقت اللزوم، وإلا قد يحسب الواقفون على الحواجز أنه يتلكأ، أو أنه يحاول أن يشهر مسدساً أو أداة جارحة، وقد يؤدي ذلك إلى كارثة!.**

- **من ينظر إلى وجوه الناس في العاصمة، يحسب أنهم لم يتعلموا الابتسام أبداً، وهذا يمكن سحبه على معظم المدن والمناطق الهادئة نسبياً، أما المناطق التي تشهد احتجاجات واسعة أو اضطرابات أمنية خطيرة، فالأمر متفاقم كثيراً.. فالوجوه هناك مليئة بالغضب والحزن والتوجس.. وأحياناً الحماس الزائد!.**

- **العارفون بما ستؤول إليه الأمور في حال استمرار الاستعصاء القائم، لا يصدقهم أحد، ولا يرضون أياً من المتخندقين، وكثيراً ما يتعرضون لاتهامات مريعة من كلا الفريقين، قد تصل أحياناً إلى التهديد والوعيد.. وأحياناً قد تتعدى ذلك..**

الحوار.. والدور الروسي

◄ جبران الجابر

تتابع وسائل الإعلام السورية نشر ما جرى في جلسات الحوار الوطني على مستوى المحافظات، ورغم بروز نزعات وأفكار معارضة، إلا أن واقع ذلك الحوار ومجرياته يغلب عليها آراء تنتهي إلى «لا ضرورة» للإصلاح السياسي!! خاصة وأن مواضيع الحوار غير مقصورة على إصلاح العلاقات السياسية التي هي مفتاح كل إصلاح، ويمكن القول إن واقع العلاقات السياسية وما ينبغي أن تكون عليه، أمر ضروري لتوفر التعددية الحزبية الفعلية، وتعكس حقيقة الصراع الاجتماعي وتفضح الأشكال المشوهة له. وقد دلت تجربة الجبهة الوطنية التقدمية أنها لم توفر فعلياً وعملياً التعددية الحزبية، وهي مبنية على حالة لا مشروعية المعارضة، ويعود ذلك إلى أن التماثل والتماهي المطلوب من أحزاب الجبهة لم يقتصر على الأهداف الاستراتيجية، وتعداه إلى تماثل في التكتيك وممارسة الأنشطة الاجتماعية، وأدى ذلك إلى أن أحزاب الجبهة تأقلمت مع ذلك، ولعبت الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ دورها التاريخي المعروف، وباتت تلك الأحزاب، وفي أفضل الحالات، تتلهى في مسائل الساحة الاقتصادية والمعاشية، ولم تعر نظراً لأهمية الانتقال من الاقتصادي والمعاشي إلى السياسي، حتى أن ما تضمنته برامجها من شعارات سياسية طويت مع انتهاء المؤتمرات. والخلاصة فإن ممثلي أحزاب الجبهة لم يكونوا محاورين، وفضلوا أن يستمروا كطية من طيات النظام ولازموا الصمت أو التأييد الكامل.

إن الحوار الجاري في المحافظات لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحوار الوطني الفعلي، وإذا كانت جهات المعارضة قد قطعت مسافات بعيداً عن الحوار الوطني فإنها في المحافل الدولية، وخاصة حوارها مع المسؤولين الروس، ذهب باتجاه أن النظام السياسي لا يريد الحوار، وتجاهل وفد المعارضة الذي زار موسكو قبل أيام، وكان ذلك للمرة الثانية، تجاهلاً خطراً شعار «إسقاط النظام»، ناهيك عن أن هذا الشعار سد سبل البحث في الحوار، وتمركز وفد المعارضة على أن السلطة السياسية سدت سبل الحوار بخطتها الأمنية المستمرة التي عمت المحافظات السورية، وذهبت المعارضة في منحى آخر وهو أن نقطة البدء بالإصلاح تنطلق من إقرار دستور جديد لسورية، وكانت نقطة ضعف القوانين «الإصلاحية» هي أنها قوانين لا دستورية وتتعارض مع الدستور وليس لها نصيب من الحياة.

والتساؤل ماذا بقي لدعوة روسيا لحوار بين هذين الحوارين؟.

سقنا ذلك كي نشير إلى أن الجهد الروسي الخاص بالساحة السورية وحواره اختار أن يكون على مسافة واحده من المعارضة من جهة والسلطات السياسية السورية من جهة أخرى، فهو أدان أعمال بعض القادة في المعارضة واعتبرهم إرهابيين، ولكنه نوه مراراً أن العنف الرسمي السوري طال المظاهرات السلمية. ومازالت روسيا تمانع العقوبات الدولية وتنتقد العقوبات الغربية، لكنها، أي روسيا، لا تستطيع أن تحل اقتصادياً محل الولايات المتحدة وأوروبا، وهكذا فإن الذي يستمر في الجعبة الروسية لمعالجة الوضع في سورية هو الحوار..

■■

المواطن السوري بين التآمر الداخلي والخارجي

◄ تحسين الجهجاه

من يتابع الأحداث المتسارعة الآن في سورية، سواء من الداخل السوري أو من خارجه، ويمتلك شيئاً من الموضوعية في التحليل، وبالتالي في الاستنتاج، عليه أن يتوقف ولو لوقت قصير عند محطة مهمة ولها تداعياتها الملموسة على المستوى الوطني بشكل عام، وعلى مستوى الوضع المعيشي للمواطن السوري بشكل خاص، ألا وهي الخطة الخمسية العاشرة التي أقرتها الحكومة السابقة سيئة الصيت وفريقها الاقتصادي، الذي كان يقوده الدردري صاحب النهج الاقتصادي المدمر والمتستر بمقولة «اقتصاد السوق الاجتماعي»، فهذه الحكومة وفريقها الاقتصادي لهثا برعاية البنك وصندوق النقد الدوليين السوري وراء النيوليبرالية فأنهكا المواطن السوري والاقتصاد الوطني، وصولاً إلى انتهاك السيادة الوطنية، وهذا ما حصل حيث خرق الفريق الاقتصادي غير المأسوف عليه النصوص الدستورية عبر خصخصة مؤسسات القطاع العام تحت مسميات مختلفة – وهو ما حرمه الدستور السوري بشكل واضح – دون أية مساءلة أو محاسبة من أحد، وقد أسست هذه المرحلة التي استمرت طيلة خمس سنوات عجاف، للمرحلة الحالية، وهيأت لها، عبر مفاقمة الشأن الداخلي السوري المتمثل بإفقار الشعب والتفريط بإنجازات الجماهير، مما أدى إلى تفجر الوضع كما نراه اليوم.

المحطة الثانية هي محطة تغييب ومنع قيام حياة سياسية في البلاد، وهذا يعني حرمان الشارع السوري من الحراك السياسي لعقود من الزمن بظن خاطئ مفاده أن وجود الجبهة الوطنية وأحزابها يشكل سقف الوحدة الوطنية المنشودة لدى المواطن السوري، وقد جرت عملية إقصاء مقصودة للكثير من الأحزاب والتيارات السياسية الوطنية المتواجدة في الداخل، والتي لا تقل أهمية ووطنية وجماهيرية عن أحزاب الجبهة، وهذا أدى إلى تهميش لجزء كبير من المجتمع السوري.. فإذا ما أردنا تسليط بعض الضوء على الجبهة الوطنية بكل شفافية، وعلى مدى جماهيرية غالبية أحزابها، سنجد أن هناك هوة واسعة وعميقة تشكلت بينها وبين الجماهير، لدرجة أصبحت هذه الجبهة غير قادرة على التعبير عن طموحات الشارع السوري بجميع شرائحه، ما نتج عنه عزلة هذه الجبهة عن الجماهير، وبات ينظر إليها كعنصر مسبب لانفجار الأزمات المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

هنا وجد المواطن السوري نفسه بين فكي كماشة، فكها الأعلى الفساد الذي يضغط على كل مناحي حياته، وفكها الأسفل وطنيته ولقمته وكرامته وإرادته كمواطن في هذا الوطن.. هذا المواطن الذي قاوم الحصار لسنوات عديدة بكل أنواعه، وبقي حاملا لواء المقاومة والممانعة، مضحيا بالغالي والنفيس، واقفا بكل شموخ وكبرياء بوجه المخططات الأميركية الصهيونية، ليجد بالمقابل من يتاجر بتضحيته ولقمته ولقمة عياله ومستقبل أطفاله، مهمشاً إياها بكل مفاصل الحياة، فباتت الأولوية لديه محاربة الفساد توازي مقاومة العدو الخارجي، مقتنعاً تمام القناعة بأنه من دون محاربة الفساد واجتثاثه، ومن دون تحقيق العدالة الاجتماعية، لا معنى ولا استمرارية لوقوفه بوجه المخطط الأميركي..

لقد تغلغل الفساد في مفاصل المجتمع بشكل سرطاني، ليشكل جسر عبور للعدو الخارجي، وليس من المستغرب أن الفاسدين في داخل جهاز الدولة هم أحد أطراف المؤامرة، ودون أن يصار إلى مقاومة هذه المؤامرة عبر إيجاد دستور للبلاد يلبي تطلعات الجماهير، وعبر قانوني أحزاب وانتخابات عصريين، لن يكون هناك مخرج آمن من الأزمة.. ومن المعروف أن المواطن السوري غيور على وطنه وعلى كرامته، وبالتالي فإن هذه الخطوات سترفع سقف الممانعة والمقاومة عند الجماهير إلى أعلى مستوياتها.

تثبت هذه الأزمة التي لم تصل ربما إلى ذروتها بعد، أن النظام أضاع وقتاً ثميناً بتلكؤه بمكافحة الفساد، والسؤال الآن الذي نراه على شفة كل مواطن: لماذا لم تفعّل لجنة مكافحة الفساد، أم أنها ولدت ميتة بالأساس؟ ولنفرض جدلا أنها مازالت حية ترزق، فما هي الصلاحيات التي أعطيت لها؟ وهل تستطيع أن تسأل هذا الحوت أو ذاك وتقول له: من أين لك هذا؟ ما يزيدنا شكاً وريبة أننا لم نسمع أو نقرأ أي شيء عن انجازات هذه اللجنة. فمئات المراسيم التي صدرت وستصدر سيكون فعلها محدوداً إن لم يصحبها إجراءات ملموسة ترضي الناس وتقنعهم.. وتحل المشكلة من جذورها، فلا قانون الأحزاب ولا الإدارة المحلية سيساهم باستقرار هذا البلد، إلا بعد القضاء قضاءً مبرماً على الفساد والفاسدين ومن يقف خلفهم. وعلى الدستور الجديد أن يتضمن تشريعاً صارماً بهذا الشأن، واعتبار من يمارس الفساد بمثابة من يرتكب الخيانة الوطنية العظمى.. عندها تكون الدفة الوطنية قد اتجهت باتجاه بر الأمان والاستقرار..

■■

الدوحة تحولت إلى «عاصمة» عالمية لحركات الإسلام السياسي

◄ أحمد عبد الله

توضحت ملامح السياسة القطرية في دعم الحركات الاسلامية المتطرفة إثر أنباء عن السماح لحركة طالبان المتشددة بفتح مكتب لها في العاصمة الدوحة، بعد أيام من اكتشاف وثائق تشير الى تورط قطري بدعم مجموعة من الإسلاميين المتطرفين لاغتيال سيف الإسلام القذافي خلال إحدى زياراته السابقة الى العاصمة البريطانية لندن.

وكشفت صحيفة (التايمز) البريطانية مؤخراً أن الولايات المتحدة صادقت على خطط تسمح لحركة طالبان الأفغانية بافتتاح مقر سياسي لها في قطر قبل نهاية العام الحالي، ليكون الأول من نوعه بعد سقوط الحركة في افغانستان عام ٢٠٠١.

ولم تشر الصحيفة في تقريرها عن الاسباب التي دفعت طالبان لاختيار الدوحة مقراً جديدا لها، وعما اذا كانت الدوحة تسعى الى إعادة تأهيل الحركات الاسلامية المتطرفة.

وتحولت قطر إلى «عاصمة» عالمية لحركات الإسلام السياسي وهو المشروع الذي وصل إلى ذروته في دعم قطر لهذه الحركات في مسعاها «للاستيلاء» على حركة الشباب في المنطقة والتي صارت تسمى «الربيع العربي».

وأشارت الصحيفة إلى أن سفارة «إمارة أفغانستان الإسلامية» ستُفتح في قطر قبل نهاية العام الحالي بأمل أن تساعد في تسهيل محادثات سلام يمكن أن تؤدي إلى هدنة مع طالبان، بعد أن حظيت على دعم زعيم الحركة الملا عمر.

وقالت إن طالبان تريد أن تتأكد من أن أعضاء بعثتها سيتمتعون بحرية الحركة ولن يتعرضوا للمضايقات والإعتقال في العاصمة القطرية الدوحة، والتي يُعتقد أن سلطاتها وافقت على السماح للحركة بافتتاح مقر بعد أن طلبت واشنطن أن يكون بعيداً عن تأثير باكستان.

وتقول مصادر غربية مطلعة إن الدوحة لم تصل إلى حالة القطيعة التامة مع طالبان بتاتا، وقد استمرت قناة الجزيرة القطرية ببث بيانات القاعدة واللقاءات مع كبار قادة حركة طالبان مما أثار الكثير الشكوك حول التنسيق بين تلك الأطراف.

وواجهت القناة القطرية اتهامات بأن تسريباتها لأشرطة فيديو عن اماكن تواجد بعض قيادات طالبان ساعدت القوات الأميركية في أفغانستان على إستهدافهم وقتلهم مما مهد الطريق لصعود قيادات أكثر اعتدالاً من صفوف الحركة.

واتهم عدد من مراسلي القناة بالتنسيق المباشر مع القاعدة وطالبان وأعتقل بعضهم في حين أدين مراسلهم السابق في كابول في محكمة اسبانية.

ويردد المتشككون في دور القناة أن إدارة الجزيرة لا يمكن لها أن تقدم على أية خطوة يمكن أن تثير اشكالات دون الحصول على ضوء أخضر من أعلى قيادة في قطر.

ونقلت «التايمز» عن دبلوماسي لم تكشف عن هويته قوله إن «مقر طالبان في الدوحة لن يكون سفارة أو قنصلية بل شبيهاً بمكان إقامة بحيث يمكن معاملة الحركة مثل أي حزب سياسي، لكنها لن تكون قادرة على إستخدامه لجمع التبرعات أو لدعم القتال في أفغانستان».

وكانت تقارير صحفية كشفت أخيراً عن أن الجولة الأخيرة من محادثات سلام إستكشافية سرية بين الولايات المتحدة وقيادة حركة طالبان إنهارت بعد تسرّب تفاصيل عن المفاوضات.

وقالت إن السرية المطلقة كانت شرطاً أساسياً للقاءات التي عُقدت في ألمانيا وقطر في وقت سابق من هذا العام بين طيب آغا، السكرتير الخاص السابق لزعيم حركة طالبان الملا عمر، ومسؤولين بارزين من وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الإستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه).

وتأتي الانباء حول سفارة طالبان في الدوحة بعد أيام من بث رسالة من الملا لمناسبة عيد الفطر أشار فيها إلى أن الوضع في أفغانستان يجب أن يتم حله بطريقة مشروعة.

وكان قادة طالبان قد رفضوا سابقاً عروضاً عدة للشروع في مفاوضات سلام لأن الحكومة الأفغانية، من وجهة نظر حركة طالبان، ليست شرعية، ولأن طالبان كانوا يشترطون لبدء المفاوضات انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان.

واختفى الملا عمر عن الأنظار ولم يعد أحد يسمع أخباره بشكل مباشر في وسائل الإعلام منذ عام ٢٠٠١.

وقلل السفير الاميركي الجديد في افغانستان من اهمية الوعود والطروحات التي جاءت على لسان الملا عمر وقال انها لم تشعره بأي شيء ايجابي، معتبرا ان الملا عمر لم ينف وجود الاتصالات لكنه اعتبرها تكتيكية بحتة، وانه لم يشر الى وجود استعداد من حركة طالبان لتقديم اي تنازلات.

الجزيرة أول من يبث خطابات القاعدة وبن لادن

وقلل رايان كروكر من آمال التوصل الى تقدم في الجهود المبذولة لانهاء العنف الذي يسود افغانستان منذ الغزو الاميركي لها عام ٢٠٠١.

ويعتقد كروكر ان حركة طالبان لن تأخذ المفاوضات معها بجدية وبطريقة تؤدي الى نتائج ملموسة على الارض الا اذا وجه لها المزيد من الضربات العسكرية المؤلمة.

وقال كروكر في تصريح صحفي «يجب أن تشعر طالبان بمزيد من الالم لتكون مستعدة بشكل حقيقي للتصالح».

وسبق وان اشتبهت الاستخبارات البريطانية بدور قطري في محاولة لاغتيال سيف الاسلام القذافي أثناء احدى زياراته الى لندن من قبل جماعة اسلامية.

وكشفت صحيفة «ذي اندبندنت» أن جهاز الأمن الخارجي البريطاني (أم آي ٦) وشرطة سكوتلند يارد أنقذتا سيف الإسلام، نجل العقيد الليبي معمر القذافي، من مؤامرة اغتيال خططت لها جماعة إسلامية على الأراضي البريطانية.

وقالت الصحيفة في تقرير كتبه «تيم سنكوبتا» من العاصمة الليبية طرابلس إن الكشف جاء في وثائق سرية عثرت عليها في ليبيا، وأظهرت أيضاً أن الاستخبارات البريطانية تشتبه بوجود صلة بين مؤامرة إغتيال سيف الإسلام وقطر، الحليف العربي الأول للغرب حالياً ضد النظام الليبي.

وأضافت أن جهاز (آم آي ٦) اتصل بنظيره الفرنسي بعد أن أبلغته السلطات الليبية أن خلية إرهابية على علاقة بقطر كانت تخطط لتصفية سيف الإسلام في باريس، وأبلغ الفرنسيون المسؤولين البريطانيين وقتها أن وزير الداخلية القطري الشيخ عبد الله بن خالد آل ثاني زعم بأنه «كان يُعرف بتعاطفه مع الجماعات الإسلامية المتطرفة».

وأشارت الصحيفة إلى أن الفرنسيين لم يقدموا أي أدلة تدعم هذا الاتهام، ولكن مسؤولين في أجهزة الاستخبارات الأميركية كانوا يعتقدون في عام ٢٠٠٣ أن الوزير القطري نفسه كانت له صلات بتنظيم القاعدة.

ونقلت عن تقرير نشرته صحيفة «لوس أنجلس تايمز» الأميركية في آذار ٢٠٠٣ أن الشيخ عبد الله بن خالد آل ثاني «حمى إرهابيين بمزرعته»، وأكد ريتشارد كلارك، مدير مكافحة الإرهاب السابق في البيت الأبيض، أن دور الشيخ خالد كرئيس للأمن داخل قطر شكل خطراً جسيماً على القوات الأميركية المنتشرة في قطر.

● «الجزائر تايمز»

التجسس عبر الواجهات والسواتر

دراسة أمنية تكشف النشاطات الخفية والمشبوهة للوكالة الأمريكية للتنمية «USAID»

كشفت دراسة متخصصة عن دور أمني مشبوه تقوم به الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، موضحةً أن «الوكالة تزعم تنفيذها لبرامج تنموية لكن في حقيقتها تكون مجرد سواتر ووسائل إقناع للقيام بمهام خفية ضمن برامج خصصت لذلك».

وحسب الدراسة تندرج طريقة عمل الوكالة الأمريكية في ممارسة نشاطاتها الخفية ضمن ما يمكن أن يطلق عليه مسمى «التجسس عبر الواجهات»، أي أن عملية التجسس تحدث تحت مسميات وواجهات تنموية ونحوها للتمكن من الوصول لمعلومات وأرقام مهمة.

وتضيف أن «الوكالة تنشر في دول عربية إعلانات دعائية خاصة بها, تهدف إلى صناعة صورة جميلة لهذه المؤسسة، وترسيخ انطباع بأنها تعمل لخير الشعب العربي باسم الشعب الأمريكي».

وتشير الدراسة إلى تاريخ ظهور هذه الوكالة في الخمسينيات كذراع من أذرع خطة مارشال لإعمار أوروبا، وهي تعني «الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية»، حيث أعلنت الولايات المتحدة أن الهدف من إنشائها هو تقديم المساعدات الإنسانية للدول والشعوب المحتاجة أو المنكوبة، ودعم سياسة الولايات المتحدة الخارجية من خلال الترويج للديمقراطية والرأسمالية والتجارة الحرة.

وتدّعي الولايات المتحدة أن هذه الوكالة منظمة مستقلة، لكنها في الحقيقة منظمة حكومية تتبع لوزارة الخارجية الأمريكية، وتنسق أعمالها مع الخارجية الأمريكية بهدف دعم المصالح الأمريكية في أنحاء العالم، وتخصص حكومة الولايات المتحدة قسماً من ميزانيتها لهذه الوكالة.

اشتراطات قبل الصرف

وكشفت الدراسة أن «الوكالة تعد واحدة من أخطر المنظمات على حركات التحرر والمقاومة المناهضة للاحتلال في العالم، من خلال فرضها على المتقدمين من مؤسسات المجتمع المدني التوقيع على وثيقة نبذ ما يسمى بالإرهاب والعنف (المقاومة)، إضافة إلى الالتزام باستخدام المنتجات الإسرائيلية والأمريكية، الأمر الحاصل في قطاع غزة والضفة الغربية».

وتتابع الدراسة، تشترط الوكالة عدم توظيف أي شخص فيها إلا إذا كان موقفه واضحاً ضد المقاومة، وتتأكد من موقفه عن طريق فحص سجل الشخص المعني أو الجمعية المعنية، فتلجأ إلى مؤسسات الأمن الإسرائيلية وبعض أجهزة المخابرات العربية أو بعض العملاء أو المتعاونين المحليين لتقدم لها المعلومات الوافية حول الشخص أو المؤسسة المتقدمة.

وإذا ثبت أن للشخص أو الجهة تراثاً وطنياً أصيلاً فإن الأموال تبقى بعيدة المنال، وإذا تأكدت أن الشخص أو الجهة ممن تخلوا عن تراثهم الوطني، فإن الأموال تجد طريقها إليهم بكل يسر ضمن مشاريع يتم تقديمها مسبقاً- كما جاء في الدراسة.

ويتم ربط صرف الأموال أحياناً بالتطبيع، وأن على طالب المساعدة أن يقوم بأعمال مشتركة مع الصهاينة كمؤتمرات في المغتصبات أو تحت عناوين التعايش والسلام، وذلك لتعزيز التطبيع مع العدو الصهيوني، وتعزيز المشروع الإسرائيلي الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية بهدف إذابة القضية الفلسطينية من خلال تحويل الفلسطينيين إلى عاهات تقتات من جيوب الآخرين، وإضعاف روح النضال والمقاومة.

■■

رسالة من التيار اليساري العراقي

إلى أعضاء المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي العراقي

الرفيقات العزيزات، الرفاق الأعزاء،

ينعقد المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي والعراق يرزح تحت الاحتلال ونظام المحاصصة الطائفية الاثنية، والأصوات المرتفعة الداعية إلى تمزيق الوطن إلى فيدراليات تمهيدا لانجاز مشروع بايدن القاضي بتقسيم العراق، كمدخل لإعادة رسم خارطة المنطقة العربية على شكل دويلات طائفية. وينعقد مؤتمركم والشعب العراقي يعاني من الجوع والفقر، إذ تقوم الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة بأكبر عملية نهب وفساد في التأريخ الحديث، فقد تكونت طبقة طفيلية تهيمن على ثروات البلاد بحماية المحتل الناهب الأكبر للثروات الوطنية، بالمقابل تعاني الطبقة العاملة العراقية والفلاحين وعموم الشعب من القهر والجوع، ناهيكم عن الانعدام الكامل للخدمات الأساسية وتردي الزراعة والصناعة الوطنية والتعليم والصحة.

أيتها الرفيقات ...أيها الرفاق

لسنا بصدد الإطالة في توصيف الوضع الكارثي الراهن، فأنتم تعيشونه وتعانون منه باعتباركم بنات وأبناء الشعب العراقي، ولكننا نرى في هذا الإيجاز التأكيد على المهام الجسيمة الملقاة على عاتق المؤتمر، فالجماهير الشعبية العراقية المحتجة في ساحات وشوارع المدن العراقية تترقب أعمالكم وما يمكن أن تقدموه من نهج لإنقاذ الوطن والشعب من الاحتلال والنظام الطائفي الأثني الفاسد.

أيتها الرفيقات...أيها الرفاق

إذا كانت وحدة الشيوعيين العراقيين ضرورة دائمة فاليوم هي ضرورة قصوى، وليس أمامنا باعتبارنا رفاق القادة الخالدين الشهداء فهد وسلام عادل وحسن سريع وخالد احمد زكي ومحمد الخضري وعلي جبار وأم علي وستار غانم ووضاح حسن.... وآلاف الشهداء الذين قدموا حياتهم فداء على الطريق الكفاحي الطويل من أجل وطن حر وشعب سعيد، ليس من خيار سوى وحدتنا في مواجهة القوى الرجعية، إيفاء لعهدنا بأننا عن الدرب الذي اختطه الشهداء الخالدين سوف لن نحيد.

إننا نتطلع إلى المؤتمر الوطني التاسع باعتباره محطة تاريخية تعيد للحزب الشيوعي العراقي دوره الطبقي والوطني، ليتقدم صفوف الجماهير في معركة الخلاص من الاحتلال ونظام المحاصصة الطائفية الاثنية وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية وجمهورية العدالة الاجتماعية.

عندها سنكون جنودا في صفوف الحزب الشيوعي العراقي لا نطمح سوى لشرف المساهمة في مسيرة حزبنا الشيوعي العراقي الوطنية التحررية المعمدة بدماء الشهداء.

إن المبادئ الثورية لا تتغير، وإن تتمظهر بأشكال متنوعة حسب الظرف التاريخي الملموس، فالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والاشتراكية، مبادئ وأهداف إنسانية خالدة، ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، أما انتقال البعض إلى الضفة الطبقية المعادية، بشعار مزيف، يطلق عليه زورا الليبرالية الجديدة، فيعكس تغييرهم هم لا تتغير المبادئ، إننا نؤمن بأن تواصل الذاكرة الثورية بين أجيال الشيوعيين، الذاكرة المعمدة بدماء الشهداء، هي من سيخاطب عقول الشبيبة الجديدة لا الدعاية الديماغوجية، وكما العدو الطبقي لا ينسى تأريخه الأسود، بل يفاخر بجرائمه بحق العمال والفلاحين وعموم الطبقات الكادحة، فمن باب أولى، علينا أن نتمسك بتاريخيها الكفاحي المشرف، ولنا في كلمة الشهيد الخالد سلام عادل خير مثال ودليل على ما ذهبنا إليه، حيث خاطب الشعب العراقي قائلا: لقد عرف عراقنا منذ القديم بأنه أرض العزة والكرامة ووطن الأفذاذ من رجال الحرية ورواد الفكر، وعرف شعبنا العراقي منذ القدم، بأنه الشعب الذي استعصى على طغيان الحكام وبطش الولاة، وبربرية الغزاة.فمنذ قرون، وثورات الجماهير وانتفاضات عبيد الأرض، تشتعل على أرض العراق .. في سهول الجنوب وعلى ذرا كردستان. لقد هزم الباطل في العراق مرة بعد أخرى، وأخفقت على مر الأزمان، كل السياسات التي أريد بها لهذا الشعب أن يستكين ويخضع، ويحني هامته تحت وقع سياط الغزاة والمعتدين. لقد ظل هذا الشعب أميناً لأمجاده التاريخية ولتقاليده النضالية. ومن جيل إلى جيل كانت راية النضال تنتقل، وحولها يتساقط الشهداء. واليوم إذ يجهز الاستعمار الجديد بكل قوته وبمعونة أشر عملائه على الوطن والشعب، محاولا أن يطفئ جذوة الحرية في عروقه ويسخر من تاريخه، تنبري من بين الصفوف، كما انبرت في السابق، طلائع الأحرار من أبناء العراق، فتنزل إلى ساحة الصراع قوية واثقة من نفسها، أمينة على تاريخ الوطن وتقاليد الأسلاف، مصممة تصميما لا رجعة فيه على دك صرح السياسة المعادية للشعب، ورد كرامة الوطن الجريح. إن الشيوعيين العراقيين، الذين يحملون في قلوبهم آمال الأمة، ويجسدون في عملهم الكفاحي وفي ميزتهم الثورية أفضل سجايا المواطن العراقي الباسل الشهم، سيتابعون إلى النهاية رسالتهم التاريخية التي وهب حياته ثمنا لها قائدهم ومؤسس حزبهم الشهيد يوسف سلمان يوسف – فهد– ورفيقاه حازم وصارم،حين اعتلوا أعواد مشانق الاستعمار البريطاني من اجل حرية العراق . ومئات القوافل من الشهداء، سيظل الشيوعيون العراقيون يتابعون سيرهم الدائب النشيط في الدرب المقدس الذي سلكه من قبلهم شعلان أبو الجون، والحاج نجم البقال، والخالصي والشيرازي وشيخ محمود ابو التمن وحسن الأخرس ومصطفى خوشناو .سيظلون كما خبرهم الشعب أيام المحن، رجالا متفانين لا يعرفون الخور ولا التردد، أسخياء في البذل والتضحية، لا يضنون بحياتهم وحريتهم وأعز ما يملكون في سبيل حرية الشعب وعزة الوطن. إن عقرب الزمن يشير إلى نهاية حكم الاحتلال وعملائه وشيكة لا محالة. إن آفاق المستقبل القريب مفعمة بالأمل وأمام القوى الوطنية أن تعالج الموقف بيقظة تامة وبروح واثقة مقدامة ..وأن أقصى ما يكافح حزبنا من أجله هو أن يحقق التزاماته التي قطعها لجماهير الشعب، وأن يبرر الثقة العظمى التي وضعتها فيه، وأن ينهض بقسطه في هذا الواجب التاريخي النبيل.< بعد اقل من عامين على كلمة القائد الثوري الشهيد الخالد سلام عادل هذه، فجر الشعب العراقي ثورته الخالدة، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ليطيح بالحكم الملكي العميل ويحرر العراق من ربقة الاستعمار البريطاني، ثورة حققت منجزات كبرى للشعب والوطن . وهاهو شعبنا العراقي البطل يكافح ضد المحتل الأمريكي، بعد أن توهمت طغمة البيت الأبيض اليمينية الصهيونية إمكانية تحويل العراق منطلقا لمشروعها الاحتلالي التقسيمي في المنطقة العربية.

أيلول ٢٠١١

التيار اليساري الوطني العراقي-
اللجنة القيادية
العراق المحتل

ولكن هل يعتبر التمسك بفلسطين شططا؟

◄ نافذ أبو حسنة

يرفض كثير من رجالات السلطة الفلسطينية ومؤيدوها، أي انتقاد لخطوة التوجه إلى الأمم المتحدة، وربما يوجهون تهمة الخيانة والتآمر على المشروع الوطني، لمن ينبه للمخاطر التي تنطوي عليها خطوة السلطة، بتحصيل اعتراف من المنظمة الدولية، بدولة فلسطينية في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

أدى هذا الموقف إلى إحجام الكثيرين عن قول رأيهم بصراحة، ودفع فصائل فلسطينية كبرى إلى التزام الصمت، وهي تخشى من أن يقول قائل: كيف تكونون مع دولة الاحتلال، والولايات المتحدة في رفض خطوة طلب الاعتراف بالدولة؟

ثمة ما هو مدرك عن المكانة التي يحتلها بناء الدولة الوطنية في الوعي الفلسطيني عامة، لدى النخب والأفراد. وقد جرى منذ عام ١٩٧٤ على الأقل، إحداث ربط محكم بين تحقيق أهداف الكفاح الفلسطيني، وبين قيام الدولة، لتبدو الأخيرة المآل النهائي لمسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.

وكي يبدو المآل المنشود قابلا على للتحقق، فقد جرى الحديث عن الدولة بشكل ملتبس بداية، ثم جرى تعيينها بأنها كيان للفلسطينيين يقوم على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بعد تحريرها بداية، ثم نتيجة للمفاوضات في مرحلة لاحقة. واحتل تعبير «برنامج الإجماع الوطني»، مكانة كبيرة في الخطاب الفلسطيني، وصار معناه إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، دون الخوض في كيفية بناء هذا الإجماع، وعما إذا كان حقيقيا أم لا، وهو يتصل بالتنازل المعلن عن ثلاثة أرباع فلسطين ويزيد؟ وفي حدود ما نعرف، لم يسجل التاريخ إجماعا لشعبٍ على التضحية بأكثر من ثلاثة أرباع أرضه، وبذاكرته أيضا، كي يقدم برنامجاً سياسياً مقبولاً، وأكثر من ذلك يسميه برنامج الإجماع الوطني.

في كل حال، جرى تصدير التمسك بفلسطين كل فلسطين على أنه نوع من العدمية السياسية، والجمود وعدم إدراك تبدل العالم وموازين القوى إلخ. لم ينتج هذا النقاش، ويأخذ مكانه بعد اتفاق اوسلو. هو يعود في مرحلة الثورة المعاصرة، إلى ما قبل العام ١٩٧٤. وجرت نقاشات حول الدولة الواحدة، نهاية الستينيات من القرن الماضي. وحول الدولة والسلطة الوطنية المقاتلة، ثم غير المقاتلة، إلى آخر تلك التسميات والوقائع قبل عقد اتفاق أوسلو.

المثير للانتباه في الوضع الفلسطيني، هو تناقص أعداد العدميين، دون أن ينتج الواقعيون شيئاً، وأكثر من ذلك، فقد تحولت الواقعية إلى وقوعية، وجرت كوارث على الشعب الفلسطيني. على سبيل المثال: شكلت قوى فلسطينية رافضة للبرنامج المرحلي عام ١٩٧٤، جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية، أو ما عرف اختصارا باسم «جبهة الرفض». وأعلنت أنها لا تقبل بدولة على جزء من فلسطين، ولا بالتفاوض مع الاحتلال في مؤتمر دولي أو سواه.. إلى آخر ما هو معروف من خطابها. بعد سنوات حلت جبهة الرفض، وصارت القوى الأساسية المكونة لها جزءا من «برنامج الإجماع الوطني». هل أضاف هؤلاء قوة للبرنامج؟ لست أدري. ولكن ما نعرفه، أن «برنامج الإجماع الوطني»، ظل يسجل تراجعاً في مطالباته، للتكيف مع ما هو مقبول عالميا، دون أن يحقق شيئاً.

وعملياً جرى توقيع اتفاق أوسلو، دون استشارة كبيرة أو صغيرة، لأطراف برنامج الإجماع الذين قالوا فيه الكثير ثم بدأت مرحلة التكيف مع نتائجه، وعاد الحديث عن الإجماع، باعتبار أن أوسلو سوف ينتج دولة، فأتونا بأقل من حكم ذاتي.

ومنذ سنوات صار الحديث عن تحرير كامل التراب الفلسطيني، محسوباً على خانة الجنون والشطط وعدم التكيف، والعجز عن إدراك موازين القوى. وأصدر الفلسطينيون بمختلف قواهم ما أسمي «وثيقة الوفاق الوطني». وهي تقول بدولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام سبعة وستين. وافق الجميع تقريباً على هذه الوثيقة (تحفظت عليها حركة الجهاد الإسلامي)، وصارت مكونا بالنسخة الأخيرة لما يسمى برنامج الإجماع، الذي اعتبره البعض الحد الأدنى المقبول، واعتبره البعض الآخر سقف الطموحات والتطلعات الوطنية. هل أضيفت قوة كبيرة لبرنامج الإجماع؟ لا أدري. ولكن ما نعرفه أيضاً، أن الطلبات التي قدمت للتكيف ولتحقيق القبول بعد ذلك كادت تصل حد المطالبة بالخروج من الجلد.

والآن: سألت أحد القياديين الفلسطينيين لماذا لا يكون طلب الاعتراف على أساس القرار ١٨١، وهكذا بدل ١٨ بالمائة من فلسطين، نخوض المعركة على ٤٦ في المائة منها؟ نظر إلي نظرة المشفق على جاهل. ثم قال: يا أخي يجب أن نطلب شيئاً معقولا. إذا طرحنا القرار ١٨١، فهذه وصفة للفشل، وستشن علينا معركة دولية. متسلحا بالجهل ذاته الذي أشفق علي منه، قلت له سائلاً أيضاً: ولكن القرار ١٨١ قرار دولي لنطالبهم بتطبيق قراراتهم. هذه المرة اكتفى بالابتسامة الساخرة، وأشاح بوجهه عني.

حسنا، سوف يكون هناك نقاش آخر، بعد رؤية نتائج تقديم الطلب والتصويت. حتى ذلك الحين، يحق لمن يريد القول إنه مع فلسطين كل فلسطين، ومع المقاومة من أجل تحريرها، ومع رفض الإقرار بشرعية احتلال أي جزء منها، يحق لهؤلاء التعبير عن رأيهم، دون أن يوصفوا بالتآمر، أو الخيانة. هل نتحدث عن معايير مقلوبة؟ ربما.

■■

تداعيات أزمة الدين الأوربي أيضاً وأيضاً

في أحدث تحذير له من أزمة الدين المتفاقمة في منطقة اليورو قال صندوق النقد الدولي إن تداعيات الأزمة ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي وحذر من فشل زعماء المنطقة في احتوائها، حسبما ذكرت وكالة الصحافة الألمانية.

وذكر الصندوق في تقريره نصف السنوي عن آفاق الاقتصاد العالمي أنه إذا استمرت أزمة الديون وانتقلت من الدول الهامشية في المنطقة إلى الدول الرئيسية فيها فسوف يؤدي ذلك إلى اضطرابات شديدة في النظام المالي العالمي.

يذكر أن ثلاث دول من منطقة اليورو التي تضم ١٧ دولة هي التي احتاجت إلى حزمة إنقاذ مالي حتى الآن وهي اليونان وإيرلندا والبرتغال.

لكن خلال شهور الصيف الحالي ظهرت مؤشرات على خطورة الوضع المالي لدول أخرى في المنطقة مثل إيطاليا وإسبانيا مع ارتفاع معدلات الدين العام لديها، الأمر الذي أشار إلى احتمال انتقال العدوى إلى اقتصادات أكبر داخل المنطقة.

من ناحية أخرى أشار تقرير الصندوق الذي صدر قبل أيام قليلة من بدء الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في واشنطن إلى أن الاقتصادات الكبرى في العالم تعاني من ضعف شديد في النمو الاقتصادي خلال العام الحالي.

ويتوقع صندوق النقد نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي بمعدل ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في حين كان يتوقع في حزيران الماضي نمو الاقتصاد بمعدل ٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما خفض توقعاته للنمو العام المقبل من ٤,٥٪ إلى ٤٪ فقط.

وكان الاقتصاد العالمي قد سجل خلال العام الماضي نموا بمعدل ٥,١٪ وذلك بعد الانكماش غير المسبوق بمعدل ٠,٧٪ خلال ٢٠٠٩.

ودعا الصندوق إلى تبني سياسات لحفز الاقتصاد على المدى القصير وسياسات لخفض الدين الحكومي على المدى المتوسط والطويل.

في الوقت نفسه فإن الأنظمة المصرفية التي تواجه خطر كل من ضعف الاقتصاد والإسراف الحكومي تحتاج إلى أن تصبح أكثر قوة لمنع موجات الفزع في أسواق المال.

■■

«وشهد شاهد من أهله..» بدون تعليق

ماذا يحدث لأمريكا في الحقيقة؟

(وضع أمريكا الاقتصادي في أسوأ الحالات وهذا يجب أن يؤثر في متخذي القرارات في إسرائيل لأن أمريكا اليوم عاجزة عن التدخل في السياسة الخارجية وهمتها كلها مصروفة إلى شؤونها الداخلية- المصدر).

إليكم معطيات أولية تفسر الأزمة:

١- ارتفعت نسبة الفقراء الأمريكيين في ٢٠١٠ إلى ١٥,١ في المائة، وهذا أعلى رقم منذ ٢٧ سنة. إن ٤٦,٢ مليون أمريكي، أي واحداً من كل ستة مواطنين، يعيش في فقر وهذه زيادة ١٤,٣ في المائة منذ ٢٠٠٩. وهناك نحو من ٥٠ مليون أمريكي يعوزهم التأمين الصحي تماماً.

٢- سُحقت الثروة الأمريكية سحقاً دقيقاً. فالقيمة العامة الصافية لاقتصاد منزل أمريكي متوسط مع كل أملاكه وتوفيراته مع حسم ديونه تضاءلت بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ بنسبة ٢٨ في المائة وهي تبلغ اليوم ٧٠ ألف دولار للفرد.

٣- ازداد وضع الأقليات سوءاً. فقد خسر اقتصاد بيت متوسط اسباني- أمريكي من قيمة أملاكه ٦٦ في المائة وأصبح متوسط قيمته في هذه الفترة ٦٢٣٥ دولاراً فقط. وانخفض اقتصاد البيت الأسود الأمريكي بنسبة ٥٣ في المائة وأصبح متوسط قيمته في تلك الفترة ٥٦٧٧ دولاراً فقط. وانخفض اقتصاد البيت الآسيوي المتوسط بنسبة ٥٤ في المائة وتُقدر قيمته بـ٧٨٠٦٦ دولاراً. وخسر اقتصاد البيت الأبيض المتوسط ١٦ في المائة ومتوسط قيمته ١١٣ ألف دولار فقط.

٤- إن ٣٤ في المائة من أصحاب البيوت في الولايات المتحدة في الأعمار ٦٠-٦٤ هم أصحاب ديون قروض سكنية كبيرة جداً حتى أنها لا تُمكنهم من التقاعد ولا يستطيعون بالطبع تحقيق أملاكهم بسبب انخفاض قيمتها الحاد. وهذا المعطى هو ضعف المعطى الموازي في سنة ١٩٩٤.

٥- بلغت ديون الأمريكيين في الربع الثاني من ٢٠١١، ١١,٤ تريليون دولار هي ضعف ديونهم في ١٩٩٩. ومتوسط دين الفرد في الولايات المتحدة، مع فرض أن عدد السكان اليوم يقف على ٣١٠ ملايين نسمة، هو ٣٦٧٧٤ دولاراً تقريباً، وقد تضررت توفيرات التقاعد تضرراً كبيراً جداً إلى درجة أنها تشكل الآن ربع ما كان يتوقع أن تكونه بحسب تقديرات تمت في التسعينيات.

٦- في النهاية فإن الفقاعة الأمريكية التالية التي يتحدث الجميع عنها هي ديون طلبة الجامعات التي تبلغ نحواً من تريليون دولار. في وقت تغرق فيه سوق العمل في بطالة عميقة تبلغ ٩,٢ في المائة (ويوجد من يقولون إنها أكثر)، فإن القدرة على الوفاء بالديون تنخفض وقد أعلن نحو من ثلث المستدينين أنهم عاجزون عن الوفاء.

هذه المعطيات القاسية جزء فقط من الصورة الصعبة للاقتصاد الأمريكي. فإلى أي درجة تكون أمريكا مستعدة لأن تشغل نفسها إذاً بالعلاقات الخارجية؟ وماذا سيكون التزامها لسلام العالم في الوقت الذي توجه فيه جميع الأضواء إلى منعتها الداخلية وقدرتها على التجدد؟ إن جميع العيون موجهة إلى الداخل في فترة أصبحت السياسة الأمريكية فيها شديدة الشقاق- خلافات بين الجمهوريين والديمقراطيين، والرئيس في الحضيض في استطلاعات الرأي.

هذا هو الضوء الأحمر الذي يجب أن يضاء ٢٤ ساعة في اليوم في القدس، وأن يوجه متخذي القرارات في الحكومة وأذرع الإدارة الإسرائيلية المختلفة، في جميع المجالات.

قد يكون من السابق لأوانه تأبين أمريكا باعتبارها القوة العظمى، لكن لا يجوز البتة تجاهل ضعفها في هذا الوقت.

● **يوسي شاين**

«يديعوت أحرنوت» ٢٠١١/٩/١٩

إضافة إلى قرار واشنطن بالاعتراض على قيام دولة فلسطينية

الكونغرس يهدد بتخفيضات حادة على معونة الشعب الفلسطيني

◄ ميتشل بلتنيك

ينظر الكونغرس الأمريكي في إجراء تخفيضات حادة على المعونة الأمريكية للشعب الفلسطيني، إضافة إلى إعلان الإدارة الأمريكية عن ممارستها حق الاعتراض على أي قرار بالاعتراف بدولة فلسطينية يطرح على مجلس الأمن في دورته الحالية، ناهيك عن معاقبة الدول التي قد تصوت لمصلحة قيام الدولة الفلسطينية.

فقد أعلنت فيكتوريا نولاند، نائبة المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، في السابع من الشهر الجاري، أن بلادها ستستخدم حق الاعتراض (فيتو) على قيام دولة فلسطينية.

ومع ذلك، أعربت وزارة الخارجية عن ممانعتها القوية لتخفيض المساعدات المالية للفلسطينيين- التي تبلغ ٥٥٠,٤ دولار في ٢٠١١- كرد على المبادرة الفلسطينية بطلب اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية.

في هذا الشأن، صرحت نولاند يوم ٢٢ أغسطس «إننا لم نختر استخدام مساعداتنا الإنسانية بمثل هذا الأسلوب. كما تعلمون هذه المساعدات مصممة لمساعدة الشعب الفلسطيني ودعم احتياجاته الإنسانية».

لكن عدداً من الأعضاء البارزين في الكونغرس يتبنون وجهة نظر مختلفة. فحذرت إدارة اوباما الفلسطينيين من أن الكونغرس، الذي يسيطر في نهاية المطاف على تمويل المساعدات الخارجية، قد يتخذ إجراءات خاصة به.

ويشار إلى أن الكونغرس يتعرض لضغوط شديدة من جماعات الضغط الموالية لإسرائيل والمناصرة للسياسات الإسرائيلية، وعادة ما يميل إلى معاداة الفلسطينيين.

وصرحت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي اليانا روس ليتني، أثناء جلسة بشأن مستقبل المساعدات للفلسطينيين، قائلة إنه «من خلال مد الفلسطينيين بـ٢,٥ مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن ما فعلته الولايات المتحدة هو فقط مكافأة سلوكهم السيئ بل وعززته».

وأضافت «القادة الفلسطينيون لن يتخذوا القرارات الصعبة ولن يغيروا أساليبهم إلا إذا اجبروا على ذلك».

وشددت على أنه «إذا أريد إحراز تقدم، يتوجب أن تكف الإدارة (الأمريكية) عن البحث عن طرق للتحايل على المتطلبات التي يجب أن تستوفيها السلطة الفلسطينية.. قبل الحصول على المساعدات الأمريكية».

وكانت روس ليتنين قد أدخلت مؤخراً على قانون الشفافية والمساءلة وإصلاح القانون في الأمم المتحدة، ما شرحته في مقال رأي في صحيفة فلوريدا بأنه مشروع كبير لقطع «مساهمات الولايات المتحدة لأي كيان في الأمم المتحدة يمنح العضوية أو أي وضع آخر لترقية تصنيف بعثة المراقبة الفلسطينية».

أما النائب ستيف شابوت، رئيس اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فقد كان أشد فظاظة قائلاً إنه «إذا واصل الفلسطينيون على المسار الحالي، فإن السؤال الذي سيطرح على الكونغرس لن يكون ما سيتم قطع جزء من المعونة التي نقدمها، وإنما ما سوف يتبقى منها».

وانتقد كل من روس ليتنين وشابوت، وكلاهما من الجمهوريين، إدارة الرئيس باراك أوباما لكيفية تعاملها مع هذه القضية.

ومن اللافت للانتباه أن أعضاء في حزب أوباما، الحزب الديمقراطي، يميلون أيضاً لدفع لتقليص المساعدات للفلسطينيين.

فقد قال النائب الديمقراطي المخضرم هوارد بيرمان الذي سبق وأن شغل منصب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إن «الكونغرس كان سخياً جداً في دعمه لجهود السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات جديرة والاقتصاد في الضفة الغربية». وأضاف «لذلك، فإنني أعتقد أنه من المناسب أن أشير إلى أنه لو استمر الفلسطينيون على مسار الأحادية، فمن الأرجح أن تنتهي مئات الملايين من الدولارات من المساعدات السنوية التي قدمناها لهم في السنوات الأخيرة. وهذا يمكن أن يؤدي بشكل واضح إلى انهيار السلطة الفلسطينية».

يضاف إلى ذلك أن أربعة ديمقراطيين بارزين عرضوا مشروع قانون على مجلس النواب ينص على «حظر مساعدات برنامج التمويل العسكري الخارجية للبلدان التي تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح الاعتراف بدولة فلسطينية في غياب اتفاق حول الحدود عن طريق التفاوض بين الحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية».

هذا بالإضافة إلى عدد من القوانين الأخرى التي تعاقب جزئياً أو كليا الفلسطينيين والأمم المتحدة أو الدول التي تصوت لصالح المبادرة الفلسطينية بطلب الاعتراف بدولة.

ويجمع المحللون في واشنطن على أنه رغم احتمال تردد أوباما في تقليص المساعدات للشعب الفلسطيني، إلا أن إخفاقه في رفع نسبة شعبيته قبل عام أو أكثر بقليل من الانتخابات الرئاسية، وفشله في مساعيه للتفاوض على السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إنما يحمله على التردد في مواجهة الكونغرس والحكومة الإسرائيلية.

● **نشرة (آي بي إس)**

زيارة أردوغان.. بين حصان طروادة وحمار الأطلسي

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

جاء أردوغان إلى القاهرة. أحيط بهالة واسعة من الترحيب والاطراء من الغالبية الساحقة من النخبة، ومن الإخوان والسلفيين، ومن كل أجهزة الإعلام تقريباً..

استوقفتني صورة جمعت بين أردوغان وعصام شرف.. فيها بدت نظرات عصام شرف رئيس وزراء مصر(!) بلهاء، وابتسامته بلهاء، وجلسته بلهاء، وكأنه يجلس في بحيرة من البلاهة تغمره أمواجها المتلاطمة. بينما كانت نظرات أردوغان وجلسته كنظرات ثعلب يتأهب للقنص، كان كسلطان عثماني متنمر من سلاطين القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

طوال أربعة قرون رزحت بلداننا العربية تحت احتلال عثماني فاق الرومان في قسوته وتخلفه وظلاميته وجشعه وظلمه الاجتماعي، وما اتصف به من استبداد ونهب. وجرى على يد هؤلاء الطغاة العثمانيين تدمير شامل للحضارة العربية الإسلامية، بما أدى إلى دخول منطقتنا العربية إلى عصر من الانحطاط لا مثيل له، وإلى تمييع الوطنيات العربية تحت شعار الوحدة الإسلامية، ورسخ ما نعاني منه حتى الآن من أساليب حكم استبدادية، وصادر التطور الحضاري لأكثر من أربعة قرون، وكرس الجمود الفكري بالتحول من العقل إلى النقل.

التاريخ موصول بالحاضر:

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية التركي للحكم (وهو فرع الإخوان في تركيا)، نشطت في مصر والعالم العربي عملية ترويج للعثمانيين الجدد وللخلافة بخطاب موجه إلى عواطف وغرائز البسطاء. وهي عملية قادها الإخوان والسلفيون، في ظل الأوضاع المزرية لنظم الحكم العربية وتردي أوضاع الشعوب من ناحية، ونمو نزعة توسيع النفوذ التركي في العالم العربي من ناحية أخرى. وذلك بالرغم من تمسك تركيا بدورها في أطار الاستراتيجية الأمريكية، وتمسكهم بمحاولات دخول الاتحاد الأوربي.

مع بدء الثورات العربية اتخذت مشيخات النفط في الخليج مواقف معادية للثورات بشكل مباشر أو ملتو غير مباشر. وهو ما صادر على امكانيات هذه المشيخات على التأثير الحاسم، وانحصر دورها في مجرد التمويل ونشر التضليل إعلامياً. وهنا أصبحت تركيا هي الأكثر ملاءمة وقدرة على لعب دور في المنطقة لحساب الولايات المتحدة وحلف الأطلسي والكيان الصهيوني، وتحولت إلى رأس الحربة الجديد الأكثر جاذبية في الحلف الأمريكي–الصهيوني–التركي–السعودي، القائم واقعياً وإن بدون إعلان، من ناحية، ولتحسين شروط وجودها وتعظيم استفادتها عبر نفوذ ووزن اقليمي على حساب العرب وخاصة مصر وكذلك إيران من ناحية أخرى.

واستخدمت تركيا سيناريو قطر نفسه أثناء حرب تموز ٢٠٠٦ المجيدة التي خاضها حزب الله ضد الكيان الصهيوني لتكتسب المصداقية التي حصلت عليها قطر (وانكشفت مؤخراً) باستغلال حادث السفينة مرمرة لتفتعل معركة مع الكيان الصهيوني لم تمس الأسس الراسخة للعلاقة الاستراتيجية الجوهرية بينهما، واضعة شرطي التعويض المالي والاعتذار. ولكنها لم ترتق إلى مستوى قطع العلاقات مثل دولتي فنزويلا وبوليفيا بسبب العدوان على غزة. ومثل هذه الألاعيب واردة في العمليات السياسية الكبرى والمعقدة، خصوصاً في ظل الاندماج الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وكذا دور تركيا في الأطلسي النابع من وجودها كمكون فاعل داخل الاستراتيجية الأمريكية.

ولعلنا لم ننس ما أقامته تركيا من علاقات مع سورية في الأعوام الأخيرة، ثم دورها الراهن في سورية بالتدخل العلني لتأجيج الصراع هناك..

إن التوجه الحاكم في المشروع الأمريكي في ظل أزمة النظام الرأسمالي التي تتعمق هو حلها من خلال الهيمنة على الإقليم. ويتم تقديم النموذج التركي للعرب في إطار تسييد تيار الاخوان المسلمين الحامل لمشروع الاقتصاد الحر التابع الضامن لتحقيق المشروع الأمريكي. رغم أن هذا النموذج التابع سوف يلحق بالأصل الامبريالي المتبوع الموشك على الانهيار، ولن تصمد تركيا التي صعدت ديونها من ٧٠ مليار دولار قبل حكم اردوغان إلى ٥٧٠ مليار دولار الآن، إذ سرعان ما تنفجر الفقاعة، وتتحطم (الفترينة) التي أقامها الغرب الامبريالي في تركيا لجذب العرب إلى هذا النموذج..

لقد وصف داود أوغلو وزير خارجية تركيا ومهندس صياغة الدور التركي بأن تركيا «دولة أوربية آسيوية بلقانية قوقازية– شرق أوسطية– متوسطية» وبناءً على هذا التوصيف يتحدد الدور، لذلك فإن الخطر الماثل من تركيا الآن، ومن تحركاتها في العالم العربي، والذي لا يمكن أن يستوعبه عصام شرف أو الغالبية الساحقة من النخبة السياسية المصرية يتمثل في الآتي:

أن مصر كانت دائما ضد الدخول في أحلاف عسكرية، وهو أمر يطبع السلوك المصري حتى في فترات الضعف والوهن الشديد. لذلك فإن الخطر الأول الماثل أن المسعى التركي هو لإحداث جسر ينفذ من خلاله الأطلسي للهيمنة الكاملة على المنطقة، خصوصاً وأن أول مؤتمر لهذا الحلف العدواني والمعادي لشعوبنا في الاقليم تم انعقاده في اسطنبول عام ٢٠٠٤ بمشاركة كل دول الخليج. حيث دخلت كلها كأعضاء مراقبين في الحلف باستثناء مشيخة آل سعود ومشيخة عمان. وفي عام ٢٠٠٥ انعقد المؤتمر الثاني للحلف في مشيخة قطر. وتجلت آثار ذلك في تدخل الأطلسي عسكرياً في ليبيا بمشاركة قطر والإمارات، كما أن تركيا تلعب دورا محوريا في توسيع الحلف شرقاً وجنوباً (أي خارج مجاله في أوربا). وقد تجلى ذلك في سماح تركيا منذ أسابيع بوضع محطة انذار للحلف فوق أراضيها، ترتبط بمنظومة الانذار المبكر الأمريكية في الولايات المتحدة، وبمحطة الإنذار المبكر البريطانية شمال بريطانيا، وبمحطة الإنذار المبكر الأمريكية– الإسرائيلية في صحراء النقب بفلسطين المحتلة. وهي بالتالي موجهة ضد كل دول الإقليم وقواه، خاصة إيران ومصر وحزب الله.

الخطر الثاني أن يكون الدور الاقليمي التركي في خدمة مشروع «وحدة البحر المتوسط» أي ساحله الشمالي الأوربي وساحله الجنوبي والشرقي (العربيين). ومن شأن ذلك عزل مصر عن افريقيا وعن البلدان العربية غير المتوسطية. أي تقسيم العالم العربي ويدمج الكيان الصهيوني ويعطيه الدور القيادي في نظام اقليمي جديد على أشلاء النظام الاقليمي العربي. الذي نرى فيه رغم وهنه إطاراً يجمع البلدان العربية لحين إعادة بنائه بعدما هلت إرهاصات تغيير الواقع العربي رغم مقاومة القوى المضادة للثورة. ويكرس هيمنة مطلقة للغرب الامبريالي على بلداننا.

لقد جاء أردوغان إلى مصر تحت لافتة فتح حوار استراتيجي معها. ورغم أنه يحمل على أكتافه كل ما سبق وغيره الكثير، فإن الأضاليل لا تزال تروج له. والمسرحيات الساقطة المليئة بالأكاذيب تعرض ليل نهار، بهدف جعل النموذج التركي أكثر جاذبية أمام القوى الليبرالية والعلمانية واليسارية. مثل الغضب المزعوم من بعض قادة الاخوان عن تأييده للعلمانية. وقد سبق أن ادعت الحكومة التركية أنها كانت تعارض تعيين أمين عام حلف الأطلسي الحالي بسبب أنه من الدانمرك، وهي الدولة التي نشرت فيها الرسوم المسيئة للرسول. في حين أن الاعتراض في حقيقته بسبب أن الدانمرك سمحت لحزب العمال الكردستاني باقامة قناة تليفزيونية ناطقة باسمه، وهو ما يبين أكاذيب وأضاليل أردوغان وحكومته.

لقد روجت للزيارة ولأردوغان القوى المستفيدة سياسياً واقتصادياً، أي الإخوان والسلفيون وعصابات رجال الأعمال خصوصاً المستوردين والمصدرين منهم. وفي إثر هؤلاء جميعاً سارت قطاعات عريضة من النخبة السياسية، لتمارس عمداً أو نتيجة للجهل خداع الشعب المصري وخصوصاً شبابه النقي والثوري المناضل من أجل الخلاص.

لقد أصابنا الملل من أولئك الذين يشعرون بالدونية أمام الغرب وكل ما هو خارجي. والذين يروجون تارة للنموذج الماليزي، ثم للنموذج التركي. ولم يفهموا أن النموذج الرأسمالي التابع هو السائد في تركيا وماليزيا بقدر من التحسينات الشكلية التي لن تكون قادرة على ادامة استمراره. وأننا عانينا معاناة قاتلة من النظام الرأسمالي التابع في مصر بعد أن تمت تصفية نموذجنا بواسطة الانقلاب المضاد للثورة عام ١٩٧١. وأننا قادرون على بناء نموذجنا الخاص المتخلص من أية عيوب أو ثغرات أو أخطاء تمت في الماضي.

أسطورة يونانية قديمة عن (حصان طروادة) الخشبي الذي حمل جنود الاغريق إلى داخل طروادة الحصينة بالخديعة. لكن الخديعة كانت من الاغريق أنفسهم. ذلك بعكس ما تفعله تركيا الآن، التي تعمل لحساب سادتها الأمريكيين والأطلسيين، بما يجعل دورها بمثابة «حمار الأطلسي». فهل ندرك المخاطر ونقاومها؟

جيش الاحتلال: منفذو عملية إيلات جميعهم مصريون

كتبت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في عددها ليوم الأربعاء أن تحقيق «الجيش الإسرائيلي» في عملية إيلات يشير إلى أن منفذيها جميعهم مصريون. وبحسب تحقيقات الجيش الإسرائيلي، فقد تبين بشكل قاطع أن عملية إيلات قد نفذت من مواطنين مصريين، وكان بينهم شرطي مصري، وأنه تم تجنيدهم من منظمة فلسطينية في قطاع غزة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش قد أنهى مؤخراً التحقيقات في العملية التي قتل فيها ثمانية إسرائيليين وخمسة جنود مصريين. ويتهم التحقيق لجان المقاومة الشعبية بتنفيذ العملية، في حين أن المنفذين كانوا مصريين. وادعى تحقيق الجيش أن لجان المقاومة الشعبية جندت مجموعة من المصريين في سيناء، وقامت بتدريبهم وتسليحهم، بهدف تنفيذ هجمات داخل الحدود الإسرائيلية وخطف جنود إسرائيليين.

كما ذكر التحقيق أن قناصة مصريين كانوا ضمن المجموعة، وأنهم أطلقوا النار من الأراضي المصرية، إضافة إلى ثلاث خلايا مؤلفة من مصريين وصلت إلى شارع «١٢» واستهدفت المركبات الإسرائيلية.

وأشار التحقيق إلى أن الجنود المصريين الخمسة قتلوا في مرحلة متأخرة من العملية، رداً على قيام قناص مصري بإطلاق النار باتجاه وحدة عسكرية خاصة ما أدى إلى مقتل أحد أفرادها، عندها ردّ الجنود الإسرائيليون على إطلاق النار، وبالنتيجة قتل الجنود المصريون الخمسة.

وكتبت الصحيفة أنه بالرغم من التشخيص المؤكد لجثث منفذي العملية، فإن السلطات المصرية تنفي صحة هذه التحقيقات. وأشارت الصحيفة إلى أن العناصر العسكرية التي وصلت القاهرة، قبل عدة أيام، عرضت هذه النتائج على القيادة المصرية، إلا أن انطباع الأخيرة كان أنها صحيحة فقط بشأن دور «إسرائيل» في قتل الجنود المصريين الخمسة، مطالبة السلطات الإسرائيلية بأن تتحمل مسؤوليتها وتقدم اعتذاراً علنياً عن مقتلهم. وخلصت الصحيفة إلى القول إن التقرير العسكري الإسرائيلي قد فاقم من التوتر القائم بين مصر وإسرائيل.

● وكالة الصحافة الفرنسية

من تحت «دلفة» القذافي إلى تحت «مزراب» واشنطن
ليبيا تعيش كابوس التفتيت بتصعيد الحرب الأهلية

د. ماري ناصيف الدبس

في الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠١١، استفاقت الإدارة الأميركية ومعها الرئاسة الفرنسية على ضربة موجعة، وغير متوقعة، طالتهما في الصميم... انتصرت ثورة الفقراء في تونس وأطاحت بزين العابدين بن علي. فكان لسقوط الدكتاتور التونسي وقع مدوي اهتزت له أرض العرب كلها، من المحيط إلى الخليج. بل أن هذا السقوط المدوي أعطى دفعاً جديداً لثوار أرض الكنانة الذين ما لبثوا أن دفعوا، في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، بحليف واشنطن غير المبارك إلى الهروب باتجاه قصره في شرم الشيخ، بينما كانت المظاهرات المليونية تملأ شوارع القاهرة وميدان التحرير فيها، بل وتعم كل المدن المصرية مطالبة بدستور جديد وبقوانين جديدة في المجالين السياسي (قانون جديد للانتخاب) والاقتصادي (إلغاء القوانين النيوليبرالية).

استفاقت الإدارة الأميركية، إذاً، ومعها الدول الرأسمالية الأوربية، لتجد أن كل أساطيلها وقواعدها العسكرية، بما فيها «إسرائيل»، والجيوش العربية الحليفة لها لم تعد تشكل الحماية المطلوبة لمصالحها الاقتصادية، والنفط والغاز في القمة منها؛ ذلك أن نجاح المرحلة الأولى من ثورتي مصر وتونس– أي إسقاط الأنظمة الديكتاتورية التي كانت تحكم البلدين بيد من حديد– قد أسهم في إعطاء دفع جديد للانتفاضة الشعبية في اليمن وفي إطلاق تحركات شعبية واسعة في العديد من البلدان العربية الأخرى، بدءاً بالبحرين والعراق والأردن ولبنان وصولاً إلى كل دول المغرب العربي.

من هنا، كان لا بد للإدارة الأميركية من التفتيش عن مواقع للرد على الانتصارات التي حققتها الشعوب العربية، مستفيدة في سبيل ذلك من الأسباب نفسها التي أسهمت في جعل هذه الانتصارات ممكنة، أي الأسباب المتعلقة بالطموح الشعبي لإزالة أنظمة حكم قمعية جثمت طويلاً على صدر شعوبها وإحلال أنظمة ديمقراطية محلها، دون أن ننسى ما خلفته الأزمة الاقتصادية للرأسمالية العالمية التي انفجرت في العام ٢٠٠٨ من ويلات على الطبقة العاملة والفئات الشعبية العربية، نتيجة تبعية البرجوازية العربية لتلك الرأسمالية وتنفيذها للتوجهات النيوليبرالية المتوحشة التي ضربت القطاعات الإنتاجية وزادت من حدة الفساد والسرقة والإثراء غير المشروع... الخ.

من هذا المنظار، نظرنا ولا نزال لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ الصادر في ١٩ آذار ٢٠١١، كونه يضفي صفة الشرعية الدولية على التدخل الامبريالي في الشؤون الداخلية لليبيا ويعطي منفذي القرار، أي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بعداً «إنسانياً» مساندا لطموح الشعب الليبي في الخلاص من نظام القذافي الذي استخدم لغة القمع ضد كل أطياف المعارضة وأهدر المليارات من أموال ليبيا على صفقات سلاح من أوروبا، وفرنسا بالتحديد (قدرت نسبة العمولة فيها بعدة ملايين يورو). هذا، دون أن نغفل ذكر التنازلات التي قدمت مجاناً منذ العام ٢٠٠٤ لواشنطن ولندن وباريس، بما فيها تلك المتعلقة بالتنسيق بين الاستخبارات الليبية والسي.آي.آي. وبإبرام الاتفاقات القاضية بإعطاء الشركات البريطانية والأميركية حق التنقيب عن النفط في مناطق جديدة داخل ليبيا.

إن ما يجري اليوم في ليبيا لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي جرى في العام ٢٠٠٣ في العراق. فتحت يافطة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، شاركت قوات حلف شمال الأطلسي في تأجيج الحرب الأهلية التي تدور رحاها في ليبيا، إن عبر الغارات الجوية أم، خاصة، عبر الوجود العسكري المباشر الذي استخدم في بداياته غطاء المساعدات «الإنسانية» للمدنيين الليبيين الذين هجرتهم الحرب. أما في الهجمات الأخيرة، فقامت الطائرات الأميركية المقاتلة والتي بدون طيار، كما تقول جريدة «لوكانار انشينيه» الفرنسية واسعة الاطلاع، بقصف أكثر من ٧٠ موقعا على الأرض خلال يومي ٢٢ و٢٣ آب الماضي؛ كما أرسلت واشنطن ٨٥٠٠ ضابط ميداني وجندي، بمن فيهم مجموعات من القوات الخاصة والمستشارين، بينما كان دور فرنسا وبريطانيا دوراً مكملاً... أما قطر، فعُهد إليها تدريب المقاتلين الذين حددت مهمتهم بالاستيلاء على الأرض المحررة، بما يضع الأوراق الأساسية في يد أصدقاء الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي ويمنع قيام سلطة وطنية يمكن لها أن تقول «لا» للوجود العسكري الأميركي– الأطلسي على الأرض الليبية. أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحرب قد أدت، حتى الآن، إلى سقوط آلاف وآلاف القتلى والجرحى وإلى إهدار مليارات الدولارات.

والآتي أعظم

فالحرب الامبريالية على ليبيا لم تنته بعد، بل يمكن القول إن مرحلتها الأولى هي التي انتهت، تقريبا، وأن ما ينتظر الشعب الليبي في المستقبل القريب هو مخطط يهدف إلى تفتيت وطنه بالاستفادة– كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين– من تعدد القبائل والاثنيات فيه... فكما استفادت واشنطن من جرائم صدام حسين ضد الأكراد وضد أهل الجنوب (بحجة العلاقة مع إيران) لتقسيم العراق، وكما استفادت من القمع «الشمالي» في السودان لتقسيمه على أسس دينية واثنية، كذلك تعد العدة اليوم، بعد الانتهاء من القذافي الذي مهد لها الطريق، لإطلاق العنان لحرب قبلية مدمرة ستكون المرحلة المتقدمة على طريق إنفاذ خطة تنظيمية جديدة لوضع اليد على كامل منطقة شمال أفريقيا ووسطها، وما تختزنه من ثروات، أهمها النفط والغاز والمعادن الثمينة، عدا عن الأراضي الصالحة للزراعة والخزانات المائية الجوفية.

● عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني عن «النداء» اللبنانية

يا ولدي هذا هو عدونا الصهيوني

◄ محمد سيف الدولة

يهود باراك وزير الدفاع الصهيوني:
إن الذين اقتحموا سفارتنا في القاهرة هم مجموعة من الرعاع (سبتمبر ٢٠١١)

نتنياهو في مكالمة تليفونية للرئيس الأمريكي باراك أوباما:
لقد نَفَدَ صبر «إسرائيل» على ما يحدث في مصر، وكل الخيارات مفتوحة أمامنا بما في ذلك إعادة احتلال سيناء مرة أخرى (يونيو ٢٠١١ عن موقع «نيوز وان» الإسرائيلي .

ايفي ديختر . وزير الأمن الداخلي الصهيوني:
لقد خرجنا من سيناء بضمانات أمريكية بالعودة إليها في أي لحظة إذا تغير النظام في مصر لغير صالح «إسرائيل» (سبتمبر ٢٠٠٨)

من مجلة كيفونيم لسان حال المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٨٢ :
· إن استعادة شبه جزيرة سيناء بما تحتويه من موارد طبيعية ومن احتياطي يجب إذن أن يكون هدفا أساسيا من الدرجة الأولى اليوم
· إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف «إسرائيل» السياسي في الثمانينيات على جبهتها الغربية.
· إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هي عليه الآن، سوف لا تشكل أي تهديد لـ«إسرائيل» بل ستكون ضماناً للزمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا .

موشى ديان، قال عن أهداف عدوان ١٩٥٦ على مصر:
· تحطيم القوات التي تحاول إخضاعنا
· تحرير ذلك الجزء من أرض الوطن الذي يحتله الغزاة
· تأمين حرية الملاحة في مضايق تيران وقناة السويس.
· وقال في نفس اليوم الذي بدأ فيه الهجوم الإسرائيلي على سيناء ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ : إن قواتنا الجنوبية تحارب الآن عبر الحدود للقضاء على جيش النيل وحشره في أرضه.

مناحم بيجين:
· الفلسطينيون مجرد صراصير ينبغي سحقها .
· أنا أحارب إذا أنا موجود .
· كن أخي وإلا قتلتك.
· الأساليب الإرهابية قد أشبعت رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام.
· إن مذبحة دير ياسين أسهمت مع غيرها من المذابح الأخرى في تفريغ البلاد من ٦٥٠ ألف عربي... ولولاها لما قامت «إسرائيل»
· عندما نشرع ببصرنا إلى الشمال نرى سهول سورية ولبنان الخصيبة وفي الشرق تمتد وديان دجلة والفرات.. وبترول العراق، وفي الغرب بلاد المصريين لن يكون لدينا القدرة الكافية على النمو، علينا أن نسوي قضايا الأراضي من مواقع القوة وعلينا أن نجبر العرب على الطاعة التامة.
· وقال بعد توقيع اتفاقية التسوية مع مصر عام ١٩٧٩ : سنضطر إلى الانسحاب من سيناء لعدم توافر طاقة بشرية قادرة على الاحتفاظ بهذه المساحة المترامية الأطراف. سيناء تحتاج إلى ثلاثة ملايين يهودي على الأقل لاستيطانها والدفاع عنها . وعندما يهاجر مثل هذا العدد من الإتحاد السوفيتي أو الأمريكتين إلى «إسرائيل» سنعود إليها وستجدونها في حوزتنا .

شارون:
أنا لا أعرف شيئا يسمى بالمبادئ العالمية. إنني أقسم بأن احرق كل طفل فلسطيني سوف يولد في هذه المنطقة. المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني أكثر خطورة من الرجل لأن وجود الطفل الفلسطيني يدل على أن هناك أجيال ستستمر ولكن الرجل يسبب خطراً محدوداً. أقسم بأنني لو كنت مجرد مدني إسرائيلي وقابلت فلسطينياً لأحرقته وأجعله يعاني ويتألم قبل أن اقتله.

تيودور هرتزل:
· إننا نريد أن نطهر بلداً من الوحوش الضارية. طبعاً لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى في أثر الدببة كما كان الأسلوب في القرن الخامس في أوروبا، بل سننظم حملة صيد جماعية ضخمة ومجهزة ونطرد الحيوانات ونرمي وسطهم قنابل شديدة الانفجار

جابوتنسكي:
· تستطيع أن تلغى كل شيء، القبعات، والأحزمة والألوان، والإفراط في الشرب، والأغاني. أما السيف فلا يمكن إلغاؤه. عليكم أن تحتفظوا بالسيف لأن الاقتتال بالسيف ليس أفكارا ألمانية بل إنه ملك لأجدادنا الأوائل. إن التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء.
· إن «إسرائيل» لا يمكن أن تعيش إلا بالقوة والسلاح.

بن جوريون:
· إن خريطة «إسرائيل» ليست بخريطة بلادنا، لدينا خريطة أخرى وعليكم أنتم طلبة وشبيبة المدارس اليهودية أن تجسدوها في الحياة، وعلى الأمة اليهودية أن توسع رقعتها من الفرات إلى النيل.
· أن خططنا يجب أن لا تنحصر في الدفاع بل علينا أن نهاجم وعلى طول الجبهة ليس فقط ضمن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية- بموجب قرار التقسيم- وليس فقط ضمن حدود فلسطين، بل علينا أن نضرب العدو ونهاجمه حيثما وجد .
· لقد أبلغنا العرب أنه ليست لنا الرغبة في محاربتهم أو إلحاق الأذى بهم، وإننا حريصون على أن نراهم مواطنين مسالمين في الدولة اليهودية.. ولكن إذا وقفوا في طريقنا وعارضوا، ولو جزئياً، تحقيق أهدافنا، فإننا سنواجههم بكل ما عندنا من بطش وقوة.
· شعب «إسرائيل» هو عبارة عن تجمع للمحاربين.
· لقد اقتنعت بأن الحرب مع العرب حتمية.
· إن السعي للتفوق العسكري على العرب، في معركة سباق التسلح، أهم قضية في حياة «إسرائيل».
· السلام النسبي الذي يخيم على الشرق الأوسط في السنوات العشر الأخيرة هو نتيجة مباشرة لقوة «إسرائيل» العسكرية.
· علينا أن نتخذ من الفتوحات العسكرية أساسا للاستيلاء وواقعا يجبر الجميع على الرضوخ والانحناء.

د. «ادر» ممثل المنظمة الصهيونية العالمية:
· يجب أن يعطى اليهود الحق في حمل السلاح، ويجب أن يحجب هذا الحق عن العرب.

ماينرتز هاجن:
· إن الاعتراض الرئيسي على المطالب الصهيونية كان يستند إلى أن فلسطين صغيرة بالنسبة ليهود العالم، هذا صحيح، ولكن لنفسح لهم المجال ليأخذوا فلسطين، وبعد ذلك يستطيعون أن يحصلوا على ما يريدون.

دراسة إحصائية إسرائيلية قديمة:
· أن ٦٠٪ من بين ١٠٦٦ طالب قابلتهم وتتراوح أعمارهم بين ٩ ـ ١٤ سنة أيدوا الإفناء الكلي للسكان العرب المدنيين المقيمين في «إسرائيل» في حالة صراع مسلح مع الدول العربية.

دراسة إحصائية إسرائيلية جديدة في يناير ٢٠٠٩ :
· ٩٥٪ من الإسرائيليين يؤيدون عدوان الرصاص المصبوب على غزة ٢٠٠٨ـ٢٠٠٩
حوار بين ضابط وجندي أثناء مذبحة كفر قاسم:
· الجندي: ماذا نفعل بالأطفال والنساء..؟
· الضابط: يجب أن يعاملوا كالآخرين بدون رحمة
· سؤال: ماذا نفعل بالجرحى؟
· جواب: يجب أن لا يكون هناك جرحى..
· الجندي: ماذا نفعل بالسجناء؟
· الضابط: يجب أن لا يكون هناك سجناء...
ثبت في المحكمة فيما بعد أن الأوامر كانت قد صدرت بقتل كل عربي. ■■

بازار أمريكي- قطري في الأمم المتحدة حول فلسطين

◄ حمزة منذر

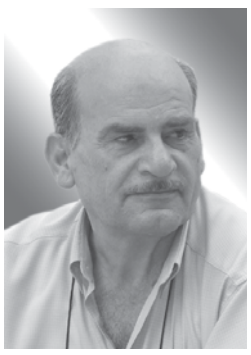

منذ أيام، ألقى رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله خطاباً أكد فيه أن التوجه إلى الأمم المتحدة طلباً للاعتراف بالدولة الفلسطينية «لا يعني عزل إسرائيل على الساحة الدولية»، وبالخطاب ذاته قدم محمود عباس نصيحة إلى حكومة نتنياهو بعدم إعاقة جهود السلطة الفلسطينية إلى إقامة الدولة الفلسطينية إلى «جانب دولة إسرائيل»!.

.. وقد سبق انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك إطلاق تهديدات أمريكية بوقف أية مساعدات للسلطة الفلسطينية إن هي استمرت في تقديم طلب الاعتراف بالدولة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، مع التلميح باستخدام حق النقض إذا توفرت غالبية في المجلس تأييداً للقرار.

وفي الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة كان الرئيس أوباما صريحاً عندما قال: «يحق للفلسطينيين إقامة دولة ولكن من خلال التفاوض مع إسرائيل»، ولأن دولة قطر «العظمى» «مؤتمنة» على مصير القضية الفلسطينية وتشكل الطرف الثاني في البازار الأمريكي- القطري، جاء خطاب الأمير حمد ليصب جام غضب «دولته» ليس على سيد البيت الأبيض، بل على الحكومة الإسرائيلية التي أقفلت باب المفاوضات واستمرت في الاستيطان، ورفضت المبادرة العربية.

إذا كان عباس لا يرغب بعزلة «إسرائيل» والرئيس الأمريكي يرهن قيام الدولة الفلسطينية بموافقة الكيان الصهيوني، وأمير قطر يشكو من تعنت حكومة نتنياهو، أليس من حق الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي الشتات أن يرفض كل هذا البازار وكل المشاركين فيه الذين يمارسون الخداع وخلق الأوهام حول إمكانية قيام دولة فلسطينية تحت حراب الاحتلال تتعدى صلاحياتها ما حصلت عليه سلطة رام الله منذ عام ١٩٩٤ حتى اليوم.

.. لا بأس من التذكير بأن السلطة الفلسطينية جاءت إلى رام الله بقرار إسرائيلي مدروس وهو أن تتبوأ تلك السلطة صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية مع الإبقاء على الحكم العسكري الإسرائيلي كمرجعية لها، وهذا ما هو حاصل على الأرض منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن.

كما أن سلطة رام الله وقادة النظام الرسمي العربي تجاهلوا ما قاله يتسحاق رابين في الكنيست بعد توقيع اتفاقات أوسلو بأيام: «إن القدس ستبقى موحدة، والحدود الأردنية هي الحدود الآمنة، ولا لحق العودة».

ورغم كل ذلك، تقدم النظام الرسمي العربي بمبادرة السلام سيئة الذكر خدمةً للمشروع الأمريكي- الإسرائيلي، ليس من أجل الإجهاز على فكرة الدولة الفلسطينية الحقيقية فقط، بل من أجل تذويب حق العودة والتخلص من القرار ١٩٤ واستبداله بصيغة «حل عادل للاجئين يتفق عليه» أي «خذوا القليل مما يرمى لكم»، وهنا أيضاً نذكر بقرار الكنيست الصهيوني في ٦ حزيران ١٩٤٨ بعدم السماح لأي فلسطيني بالعودة، وكل من يتجرأ على ذلك يعامل معاملة «المتسلل»، وقد قامت العصابات العسكرية الصهيونية بقتل خمسة آلاف فلسطيني تنفيذاً لذلك القانون العنصري ما بين ١٩٤٩ – ١٩٥١ .

وبالمقابل يثبت أبناء الشعب الفلسطيني أن حق العودة لا يذهب بالتقادم وقد ضرب السجناء الفلسطينيون المثال على ذلك عندما رفضوا الخروج من السجن المؤبد مقابل مغادرة أرض فلسطين.

وبالعودة إلى بازار نيويورك، نشير إلى أن إفلاس السلطة الفلسطينية ومن يدعمها من النظام الرسمي العربي، في تأمين مقومات الصمود الفلسطيني، ورفضها لخيار المقاومة الشاملة ضد الاحتلال لن يلزم الشعب الفلسطيني بالتخلي عن استعادة حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ليس على أرض القطاع وما تبقى من الضفة الغربية المحتلة، بل أقلها على المساحة التي أقرها القرار ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة مع التطبيق الكامل للقرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الذي هجروا منه بالحديد والنار..

وسيثبت التاريخ أن «المتسلل» هو من حملته بواخر وطائرات الحركة الصهيونية العالمية إلى أرض فلسطين عبر موجات الهجرة التي لم تتوقف لليوم.

وهنا لا علاج ولا خيار لعودة الحقوق إلى أصحابها إلا بالمقاومة وهزيمة المشروع الصهيوني في المنطقة.

h. monther@kassioun.org

لافروف: سورية حجر الأساس لأمن الشرق الأوسط

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تصريح صحفي، نشرته صحيفة «روسيسكايا غازيتا»، حول أعمال الدورة الـ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة إن سورية «حجر الأساس لصرح الشرق الأوسط» الذي يتوقف عليه إلى حد كبير السلام والأمن في المنطقة، ولهذا السبب سيكون الوضع في سورية أحد المواضيع الرئيسية المطروحة على بساط المناقشة.

وجاء في التصريح: السكان في سورية منقسمون إلى قسمين يطالب أحدهما بتغيير فوري للسلطة وبإصلاحات فورية ويحبذ القسم الآخر طريق التغيير على مراحل.. والسبيل الأمثل للخروج من الأزمة تنظيم العملية السياسية بمشاركة السلطة وجميع القوى الرافضة للعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية. وليس ضرورياً أن يتكرر سيناريو ليبيا أو أي سيناريو آخر في سورية بل من الممكن أن تتجاوز سورية أزمتها سلمياً . ومن أجل ذلك يجب حثّ المعارضة على الذود عن مطالبها على طاولة المباحثات وتحقيق الوفاق الوطني، وهو ما يرمي إليه مشروع القرار الذي طرحته روسيا والصين على طاولة مداولات أعضاء مجلس الأمن الدولي.

وتطرق لافروف إلى التغييرات التي تعيشها تونس ومصر وغيرهما من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية منذ بداية العام ٢٠١١، فقال إن فحواها تغيير الأنظمة التي أقيمت حينما نالت هذه البلدان الاستقلال، وطموح الشعوب للمزيد من الديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة.

وأشار إلى «أننا نتعاطف مع طموحات الشعوب العربية ونرى أنها يمكن بل يجب أن تقرر مصيرها بنفسها».

وأكد أن الروس يريدون أن يروا دول الشرق الأوسط مستقرة ومزدهرة، تتطور تطوراً ديمقراطياً .

وعن مطلب الفلسطينيين بضرورة أن تنال دولتهم الاستقلال أكد لافروف أن الفلسطينيين ينوون مطالبة الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بالاعتراف بدولتهم. وقال إن غالبية أعضاء الأمم المتحدة مستعدون لتأييد هذا الطلب.

● «نوفوستي»

ليبيا مخاطر وآمال

◄ جبران الجابر

مازال الوضع في ليبيا بعيداً عن أخذ نهاياته الطبيعية، وعودة الحياة إلى مساراتها العادية، ولا يقتصر ذلك على وضع مدينتي سرت وبني الوليد لكنه يتعداهما إلى وقائع تشير إلى استمرار الهجمات المتبادلة بين المعارضة المسلحة وأنصار القذافي وكان منها قيام قوات موالية للقذافي بشن هجوم على مصفاة نفطية، وقد قتل المهاجمون /١٢/ حارساً من المعارضة الليبية.

ذلك واحد من الملامح التي تشير إلى أن أعمال القتال سوف تستمر في الربوع الليبية، أما الاتجاه الأخر الذي يبدو أن جماعة القذافي تريد السير به، فإننا نجد مؤشراته في الدول الحدودية المجاورة لليبيا والتي وصل إليها أعداد من مؤيدي القذافي، وقد وصل إلى النيجر /٣٢/ مقرباً من القذافي بمن فيهم نجله الساعدي، وقد تتخذ تلك الدول مقرات لممارسة استمرار المعارك في ليبيا والقيام بهجمات في داخلها، كما ويعتمد «ملك ملوك أفريقيا» على علاقاته الخاصة برؤساء تلك الدول، وفي نفس الوقت يعلن الحلف الأطلسي استمرار «مهامه» في ليبيا، ويعلن سياسيون أميركيون وأوروبيون قلقهم من الفئات المتطرفة المشاركة في الثورة على حد زعمهم.

كل ذلك في الوقت الذي لا يشار فيه إلى انتهاء قضية مدينتي سرت وبني وليد، ونزوح مكثف للسكان المدنيين.

يضاف إلى كل ذلك ما أبداه المسؤولون الجزائريون من مخاوف من نشاط «القاعدة» خاصة بعد اكتشافهم تهريب أنواع عديدة من الأسلحة.

إن كل ذلك يدفع نحو رؤية أزمة ليبيا تتعمق، وواحد في هذه المؤشرات، هو تزايد عدد الدول التي تذهب للتدخل في القتال الجاري في ليبيا وترى مصلحة لها في استمراره وذلك لابتزاز القذافي ومجموعاته القيادية بعد أن حملت الكثير من الذهب والأموال.

إن استمرار الحرب في ليبيا يتطلب تأمين المقاتلين، وترى تلك الدول أن الحرب تؤمن تخفيف الضغط الداخلي وتراجع البطالة وتأمين موارد مالية لكثير من الأسر في تلك البلدان، ناهيك عن العلاقات الخاصة مع المسؤولين الليبيين، ويفسر ذلك أن الهدف يتعدى نصرة القذافي التي يرى رؤساء تلك الدول أن لا أمل له بالعودة.

أما دول الأطلسي فإنها تعزف على وتر التطرف لأهداف بعيدة تتعدى النفط وحصص شركاتها، وتصل إلى استخدام ذلك للابتزاز السياسي والتدخل في تكوين أجهزة الدولة الليبية ومؤسساتها وتسليح جيشها وتدريبه وجعله في علاقات وثيقة بالأطلسي، ولا يغيب عن الذهن أن دول الأطلسي تستخدم موضوعة «المتطرفين» لإشعال الانقسامات الداخلية ودفعها نحو أطوار جديدة تتيح للأطلسي مزيداً من التدخل. ومن يظن أن الدعوات القبلية التي يعتمدها القذافي ستنتهي إلى إعمال ضد الأطلسي، فإنه واهم، ودول الأطلسي يهمها الآن الانشقاقات الداخلية وخاصة في الأعماق الليبية.

إن مسؤولية الوطنيين الليبيين أينما كانت مواقعهم مسؤولية جسيمة وتاريخية وتعرقل الارتقاء إلى هذه المسؤولية تصريحات القذافي، والمفارقة الكبرى والمخزية أن القذافي الذي أعلن دائماً أنه ثوري وقاد ثورة الفاتح، لم يسع إلى إضعاف القبلية، بل إنه يروج لذلك ويعتمد في خططه، كما الناتو، على تغذية وتأجيج القبلية ودفعها نحو تمزيق ليبيا وفرط وحدتها وتقسيمها.

إن أكبر مهمة أمام الشعب الليبي هي إنهاء القتال ومواجهة المهمة الأساس وهي قطع الطريق على حلف الأطلسي وإنهاء مهمة طائراته، والانصراف الجاد إلى فضح ومواجهة القبلية وذلك ببناء دولة وطنية ديمقراطية، لها دستورها الذي يتأسس على فصل السلطات والمسؤولية الوطنية.

إن غريباً تنعق فتعيد إلى الذهن ما قيل قديماً وحديثاً ويرتكز ذلك على أن وضع الشعب الليبي غير مؤهل للديمقراطية، ويضيفون أن مجتمع القبائل غير محضر للتعددية السياسية وينسون أن ما جرى ويجري في ليبيا ليس نتاج الديمقراطية، كما أن الحريات الديمقراطية لم تتأمن خلال حكم القذافي، والاستخلاص الصحيح هو أن دكتاتورية القذافي وأجهزته هي المسؤول عما يجري في ليبيا وأن الشعب الليبي وضع يده على جراحه ويتلمس علاجها، وظروف عالمنا وتطوره بعد الحرب العالمية الثانية أضافت إلى وعي الشعب الليبي مزيداً من اليقظة الوطنية التي تضاعف الهمم الوطنية لقطع الطريق على خطط الأطلسي ودوله الاستعمارية.

إن الشعب الليبي في طريقه للانتصار الوطني على مشاريع الأطلسي ومخططاته. ■■

خلفية حركة الاحتجاجات في سورية..

أسئلة التنمية والديمقراطية: نهاية النظم التسلطيّة الملبْرلة

◄ محمد جمال باروت

تشير حصيلة التجربة في بعض البلدان العربيّة، ولاسيّما مصر وتونس وسورية، إلى عدم وجود علاقة ضرورية بين التحريرية الاقتصاديّة (اللبْرلة) وبين التحريريّة السياسية، إذ إنّ عملية التحرير يمكن أن تتمّ في إطار تسلّطي سياسي ينتج نموذج اللبْرلة التسلطية التي تضفي على التّنمية الطابع التسلّطي وتقصيها عن الديمقراطية. وهذا ما يميز التسلّطية الملبْرلة عن الدّمقرطة. وعلى هذا النحو ثمّة فارق جليّ بين التحوّل اللّيبرالي (الاقتصادوي) والتحول الديمقراطي، وبين «اللبْرلة» و«الدمقرطة».

هناك أهميّة للتّمييز بين ثلاثة مفاهيم في العلاقة بين التّنمية والديمقراطية في العالم العربي لفهم خلفيّة حركة الاحتجاجات والثّورات الجديدة التي لا تزال تشهدها أكثر من دولة عربيّة. وهذه المفاهيم هي «الإصلاح» و«التحرير» (التلبْرل) و«الدمقْرطة». وينهض هنا الالتباس بين مفهومي «الإصلاح» و«االتلبْرل» الذي يعود، بدرجة رئيسة، إلى شيوع مفهوم المؤسّسات الدوليّة للمطابقة بين عمليّتيْ «الإصلاح» و«التلبْرل» وتعميمها تحت مصطلح برنامج الإصلاح الاقتصادي والتّكيّف الهيكلي.

وهذا البرنامج، في حقيقته، ليس برنامج «إصلاح» بل برنامج «لبْرلة» اقتصادوي، تشكّل الليبراليّة الجديدة مرجعيّته، وتتركّز أولويّاته على إعادة هيكلة الاقتصاد باتّجاه تحريره أو لبْرلته، وتحوّله إلى نظام اقتصاد السّوق المندمج أو القابل للاندماج في الاقتصاد العالمي بعد إعادة هيكلته، أكثر ممّا تتركّز على ربط التحوّلات الاقتصاديّة بقضيّة التّنمية البشرية. وقد تمّ تطبيقه نمطياً في جميع الدّول العربيّة التي طبّقته بطريقة «الوصفات» أو «الجرعات» و«الحقن» التي يضطلع فيها الخبراء بوظيفة الأطبّاء بالنّسبة إلى «الأجسام المريضة».

الإصلاح والدمقْرطة والتنمية

لا يقود الإصلاح المؤسّسي التّنموي بالضّرورة إلى التحوّل الديمقراطي، فهو قد تمّ في دول غير ديمقراطية سياسياً، لكنه يؤثّر فيه من طريق عقْلنة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة تنظيم البنيات الاقتصادية- الاجتماعية وإصلاحها، ليشمل إدخال تغييرات جوهرية فيها. إنّ التوزيع العادل نسبياً للسّلع العمومية (المنافع العامّة)، مثل التربية والصحّة والضّمان الاجتماعي، ومضاعفة حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، ومحاولة التّشغيل الكامل لقوّة العمل، وبناء قدراتها، كلّها عناصر أساسيّة تساهم في تعزيز العلاقة بين التّنمية والدّيمقراطية، إذ تعتبر تلك السّلع من العناصر الأساسيّة للديمقراطية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإنّ جودة التعليم في تلك النّظم توفّر الأدوات اللاّزمة للفرد كي يصبح مواطناً قادراً على استيعاب حقوقه الديمقراطية وممارستها. إنّ المشاركة والمساءلة والشّفافية عناصر مشتركة بين المؤسّسية التنمويّة والديمقراطية. والمؤسسية التي ترسخ قواعدها في حياة الدولة تيسّر عملية التحوّل الديمقراطي أمام الدّيمقراطيين وتختصره، وحين يتم التحوّل الديمقراطي بفعل ديناميات الثورة أو ديناميات تغيرية أخرى فلا مفر، في حال النقص المؤسّسي، من أن تترافق عملية بناء النظام الديمقراطي مع بناء النّظام المؤسّسي في صيغة النظام المؤسّسي الديمقراطي، الذي يدمج عضوياً قضايا الإصلاح بمعايير الحكم الصالح، وهي معايير ديمقراطيّة بالضّرورة.

يتمثّل الأثر الصافي للإصلاح المؤسسي في قضيّة الدمقْرطة في تعزيز بناء الدولة الحديثة التي تشكّل المواطنة وحقوقها السياسية والاجتماعية مبدأها الأساسي. إذ لا يقف عند حدود الإطار النّظري والعملي الاقتصادي الجزئي (Micro-economique) لليبراليّة الاقتصادوية أو لفاعلية المنشأة (قياس الجودة، إدارة المشاريع، معايير حوكمة الشّركات، بيئة الاستثمار، المشاريع المتوسّطة والمتناهية في الصغر... إلخ) (٤)، بل يستوعب هذه الفاعليّات، ويتخطّاها في الوقت نفسه إلى الإطار الاقتصادي الكلّي (Macro-economique) والاجتماعي والقانوني، معيداً تقويمها بوضعها في هذا الإطار عبر الإدارة الدّيمقراطية والشّفّافة للسوق باسم المصالح العامّة للمجتمع، وعبر التوافق التفاوضي بين الأطراف الاقتصاديّة والاجتماعية وفق فلسفة «الملعب المستوي»، وليس وفق مصالح لاعبين بأعينهم من شريحة «رأسمالية الحبايب والقرايب» فعلياً. ولذلك يفرض الإصلاح المؤسّسي نفسه على النظم كلّها في مرحلة ما قبل التحوّل الدّيمقراطي أو خلالها أو بعدها، بمعنى أنّ الإصلاح المؤسّسي حلقة جوهرية أساسيّة في عملية الدمقْرطة.

يُبنى نموذج الإصلاح أو الإصلاح المؤسسي مرجعياً، كما تمّ في دول شرق آسيا وحتى ولو تمّ في إطار غير ديمقراطي، على التنمية البشرية التي تربط النموّ والتنمية، بالتمكين والتحرير، وبناء القدرات البشرية لقوّة العمل بتحقيق معدّلات نموّ اقتصادي مرتفعة. وتشكّل بذلك حلقة ضمنيّة في تدعيم عناصر التحوّل لاحقاً إلى الديمقراطية. فقد بيّنت نتائج عمليّة بناء القدرات البشريّة أنّ معامل التنظيم المؤسّسي يمكن أن تضيف نقطة أو نقطتين مئويتين إلى معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي من دون الحاجة إلى القيام باستثمارات ماديّة ملموسة على نطاق واسع.

ما هو مشترَك بينَ التجاربَ المصريّة وَالتونسية والسوريّة في عمليّات «التلبرل» الاقتصاديّة في إطار آليّات ضبط تسلّطية هو اختزال عمليّة الإصلاح المؤسّسي إلى عمليّة تحرير أو لبْرلة اقتصادية، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية وبرامجه بروح «وفاق واشنطن» التقليدي، وليس حتى بروح «وفاق واشنطن الموسّع». بإمكان النظم التسلّطية المتلبْرلة في العديد من دول العالم أن تحرّك معدّلات نموّ اقتصادي مقبولة، بل ويمكن في شروط معيّنة أن تكون هذه المعدّلات مرتفعة، فقد حقّقت تونس مثلاً معدّلات نموّ مرتفعةً قياساً على معدّل النموّ السكّاني، كما حقّق النظام العسكري السابق في البرازيل معدلات نموّ تفوق ١٠٪، لكنها تفضي، في ظلّ هشاشة المعامل المؤسّسي، إلى اختلالات التّنمية على المستوى المناطقي بين المراكز والأطراف، وتخفق في التّوزيع المنصف للدّخل، وتفاقم فجواته، وارتفاع معدّل الفقر والبطالة في الأقاليم، واتّساع حجم الفئات الضعيفة والهشّة والمهمّشة، وتساقط ثمار النموّ في سلّة حفنة من رجال الأعمال الجدد من «رأسماليّة المحاسيب» و«الحبايب والقرايب». ولهذا امتزجت في كافة الثّورات والاحتجاجات التي اندلعت في العالم العربي، ولاسيّما حركات وثورات تونس ومصر وسورية التي تشترك فيما بينها بخصائص النّظم التسلّطيّة الملبْرلة، قضايا الحريّة بقضايا العدالة والإنصاف الاجتماعية، واسترداد حقوق المواطنة السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية التي صادرتها النظم التسلّطية، والمحكومة بأجهزة الاستخبارات والقوانين الاستثنائية. إنّ التنمية تغدو حليفاً استراتيجياً للديمقراطية في حالة واحدة فقط حين تكون قد أنجزت مرحلة الإصلاح المؤسّسيّ التي تمهّد الطريق لتحوّل ديمقراطي آمن.

أفرزت العلاقة بين التحوّل الليبرالي والتحوّل الديمقراطي في هذا السّياق ثلاثة أنماط تميّز ما هو مشترك فيها، أي نمط النّظم التسلّطية الملبْرلة، وهي: النمط المصري، ويتمثّل في قيام نظام تسلّطي مركزي يسمح بقدر معيّن ومضبوط من حرّيات الصّحافة والتجمّع وتأليف الأحزاب والجمعيّات بما لا يُدخل تغييرات جوهريّة على البنية التسلّطية الحاكمة، في إطار نمط الحزب التسلّطي المسيطر؛ والنمط التونسي الذي يتمثّل في قيام نظام تسلّطي (بوليسي) متلبرل اقتصادياً، ويحرّك معدّلات نموّ جيّدة في إطار مركزية رئاسيّة عائلية وقرابية ومحسوباتيّة تقوم على تأميم المجتمع المدني، وعلىً تمثيليّةً محدودة من أحزاب الموالاة، لكنه يخفق في التّوزيع المنصف للدّخل، وفي التنمية المناطقيّة. أمّا النّمط الثالث فهو النّمط السوري الذي انطلق في العشريّة الأخيرة من مرجعيّة خطاب الإصلاح المؤسّسي المنفتح على معايير الحكم الصالح، في صيغة إصلاح مؤسّسي ذي عناصر ديمقراطية، ثمّ تمّ اختزاله في عملية «لبْرلة» يقودها تحالف البيروقراطيّة مع شريحة رجال الأعمال الجدد التي أعيد تكوينها لهذا الغرض، وترسيم هذا الاختزال سياسياً تحت عنوان «التحديث والتطوير» كسقف لحدود العلاقة بين التلبْرل وقضية التحوّل الديمقراطي، في إطار ما يمكن أن نطلق عليه اسم «حزب الواحد والنصف» (الجبهوي). وبهذا الشكل اختزلت التغييرات الجوهريّة التي تنطوي عليها عمليّة الإصلاح المؤسّسي في تعديلات بسيطة لا تغيّر شيئاً من البنى والدّينامية التسلطيّة الحوكمية المسيطرة، ومن علاقاتها الزبائنية النمطيّة الموروثة من المرحلة السّابقة.

التجربة السورية:
من تفسيخ التوتاليتارية إلى التسلطية الملبْرلة

ما يدعوه الاقتصاديون إعادة هيكلة اقتصادية، هو ما يدعوه السوسيولوجيون عمليّة تغيير اجتماعي، والأنثروبولوجيون عمليّة تغيير ثقافي. ويعني ذلك أنّ عمليّة إعادة الهيكلة وإن كانت، في المنظور الاقتصادوي عمليّة اقتصادية، إلاّ أنها في العمق عمليّة تغير اقتصادية - اجتماعية - ثقافية تفرز أنماطاً جديدةً منً السلوك وألحياة ومن التّغيّرات الكبيرة في شتّى زوايا الحياة الاجتماعيّة.

في إطار هذا الفهم فإن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية التحريرية في العشريّة الأخيرة وما رافقها من العولمة، وإرغامها كافة اللاعبين على «التعولم»، أدّت إلى تفكيك الخصائص الشّمولية (التوتاليتارية) التي اكتسبتها الجمهورية الشعبوية البعثية في فترة (١٩٨٤ -٢٠٠٠) إبان المواجهة الدامية بين السلطة والجماعات الإسلامية المسلّحة في الثمانينيات (١٩٧٦ ١٩٨٣-). وبحلول نهاية العشريّة الأولى كانت معظم هذه الخصائص قد انحلّت وتفسّخت، أو خمدت جراء عوامل موضوعيّة وذاتيّة مركّبة.

كان أبرز ما تفسّخ من السّمات الشموليّة (التوتّاليتاريّة) السابقة، هو نموذج «القائد الكاريزمي» المؤسّس على أيديولوجيا وطنيّة وقوميّة رسالية، والذي يمثّل في شخصيّته وحدة الحزب وَالدّولةً والمجتمَع، وتفسّخ احتكار الدولة للاتّصالات والإعلام والاقتصاد بما في ذلك تفسّخ احتكارها سياسة المحاصيل والتّسويق في القطاع الزراعي بوتائر مختلفة، والتخلّي عن مبدأ احتكارها التعليم بتحريره وفتحه بمختلف مراحله أمام استثمارات القطاع الخاص، بحيث تحوّلت الدولة من مسيطر على بعض هذه المجالات إلى مجرد لاعب بين لاعبين آخرين منافسين لها يمتلكون مصادرَ جديدةً في قوّتهم الاجتماعيّة والسياسيّة.

اقترنت عمليّة التفسّخ الموضوعيّة (آثار ثورة الاتصالات وتعولم العالم) والتفسيخ (السياساتية) بحدود معيّنة للآليات التوتاليتارية السّابقة، وفي حدود ومجالات معيّنة لبعض الديناميات التسلطيّة الصّرفة مع رفْع وتيرة التّحرير أوالتلبْرل، بانحلال العقد الاجتماعي - السّياسي - الاقتصادي المرجعي بين سلطة الحزب والمجتمع بوصفه دستورياً «الحزب القائد للدولة» من جهة، و«المجتمع» من جهة أخرى، والتحوّل من نظام «الاشتراكية» إلى نظام «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ومن مفهوم «البورجوازية» إلى مفهوم «رجال الأعمال» ما يمكن وصفه بخضوع أيديولوجيا الحزب- الدولة إلى عملية إحلال أيديولوجي متلبرلة الشكل، وإعادة تعريف الأدوار الاجتماعية لكلٍّ من الدولة والحزب والقطاعات العامّة والخاصّة والمنظّمات وغرف الأعمال... إلخ، وإدخال تعديلات جوهريّة على وظائفها ومكانتها، وإدماج أدوار جديدة للاعبين اقتصاديّين- اجتماعيّين جدد في عملية التّحرير أو التلبرل.

في عملية إعادة تعريف الأدوار ظلّ الحزب رسمياً «قائد الدولة والمجتمع»، لكن الدّور الأساسي للقيادة القطرية تراجع وتغيّر لمصلحة اللجنة السياسية العليا التي انحصر دورها في العمل اليومي مع المنظّمات الشعبية والمهنية «الكوربوراتية» (التضامنية)، كما رفعت الحصانة السياسية عن القيادات الحزبية وقيادات الفروع في حال ارتكاب مخالفات أو استغلال نفوذ تستدعي التحقيق معهم أو مثولهم أمام القضاء. لقد تغيّرت المكانة، وهي معلم من معالم تغيّر القوّة.

تغيّر أدوار اللاّعبين

يفهم تغيّر أدوار اللاّعبين على أنه نتيجة عملية تغيّر اجتماعي، وبوصفه كذلك فإنّ الأدوار كما في المسرح، شخصيات تتوارى وتظهر ضمن قواعد اللعبة المسرحيّة لعلاقات القوّة الاجتماعية والسلطة، وهي في ذلك تغيّر مواقع النّفوذ والتأثير، وتُعلي منزلة لاعبين معيّنين، بينما تحطّ من منزلة بعضهم الآخر. كان أبرز اللاّعبين الجدد أولئك الذين ينتمون إلى قوى السوق في مرحلة تغيّر العلاقة جوهرياً بين القطاعين العامّ والخاصّ، بحيث غدا لممثّلي القطاع الخاصّ، وبشكل أكثر تحديداً لرجال الأعمال الجدد وشركاتهم القابضة التي مثّلت بوّابة دخول الاستثمارات إلى سورية، «صوت مسموع» ومؤثّر في استراتيجيات الهيمنة الأيديولوجية. فحتّى أواخر العقد المنصرم تمّ منْح تراخيص لأكثر من ١٩٢ مطبوعة ثقافية - إعلامية - اقتصادية. وتمّ منح ترخيص لـ ١٣ إذاعة تجاريّة خاصّة، باشر العمل منها ١٢ إذاعة، وظهرت محطّتان تلفزيونيتان، استمرّت واحدة منهما يملكها عددٌ من كبار رجال الأعمال السّاعين إلى التأثير في السّياسة وفي تشكيل الرّأي العام، وهي محطّة «الدنيا». والجوهري في ذلك هو الارتباط بين عمليّة تحرير الإعلام وبين دور القطاع الخاصّ فيه، وإعادة تعريف دوره بوساطته نفسه كقطاع يعمل في إطار قواعد اللعبة من أجل ذاته، إلى درجة طرح فكرة دمج رجاله الكبار في الحزب على غرار تجربة لجنة السياسات في الحزب الوطني المصري السابق، ووضع شبكة الإعلام الخاصّ في فضاء النّشاط الاقتصادي والاجتماعي لرجال الأعمال ولاسيّما الجدد منهم وغرفهم وعشاءاتهم ولقاءاتهم وأفكارهم ومشاريعهم، وطقوس مهابتهم، ومحاولتهم الاضطلاع بدور نجوم الرّأي العام. ويقترب التّداخل بين هذا النّشاط ودمج عدد من المثقّفين والصّحافيين والشّخصيات الاجتماعية والسّلطوية البارزة، من روحية اجتماعات (الروتاري) القائمة على دمج الشّخصيات العامة برجال الأعمال في إطار رؤية (روتارية) كانت قد مثّلت رؤيةً مسبقةً للتعولم.

كانت تلك محاولة لإعادة تعريف دور الحزب وحلفائه «الجبهويين» المتحدين معه (حزب الواحد والنصف) في سياق ما أفرزته عملية «التلبرل» من تغيير في أوزان الأدوار الاجتماعية ومكانتها في تراتبية العلاقة بين مصادر القوّة وسياسات السّلطة المتلبرلة، ومحاولة إعادة هيكلة وظيفته على أساس «الفصل» بينه وبين الحزب، بحيث يضطلع الحزب بالوظيفة السياسيّة وحدها، بينما تعمل أجهزة السلطة التنفيذيّة وفق أصولها من دون تدخّل حزبي في يوميّاتها على أساس الوظيفة التنفيذية. وعلى الرغم من أنّ هذه الصّيغة أخفقت، ووجدت معارضة من الحزب، فإنّها طرحت أوّل مرّة، تحديد دور الحزب على جدول الأعمال، في محاولة لفضّ مشكلات التشابك والتداخل والتراكب بين الحزب والدولة على أساس تحديد الوظائف و«فصلها». وطُرح على بساط البحث التخلص من قيادة الحزب للدولة والمجتمع التي غدا كثير من مؤشّراتها رمزياً وقطاعياً لمصلحة قوى السّلطة والمال بالمعنى الضيّق. وحدث الشّيء نفسه حتى قبل اندلاع الأحداث الأخيرة في شأن تحديد وظائف الأجهزة الأمنية الأربعة التي كانت تتدخّل في أيّ شيء أكان في نطاق وظائفها أم لا.

من نظام تسلطي شعبوي «صلب» إلى نظام تسلطي «مرن»

نتج من عملية إعادة تعريف أدوار اللاعبين الاجتماعيين- الاقتصاديين- السياسيين في مرحلة التلبرل توليد نظام جديد تسلطي متلبْرل، يشكّل «رجال الأعمال الجدد» قاطرته في الاستثمارات والتحالف مع الاستثمارات الخارجية، لرفع معدّل النموّ الاقتصادي. لم ينسف هذا النظام الوليد البنية المؤسسية «الكوربوراتية» الشعبوية التقليدية للتسلّطية البيروقراطية المؤلّفة من منظمات الحزب الشعبية بدرجة أساسيّة لكنه أضعفها كثيراً. لقد كانت «الكوربوراتية» التقليدية الحزبية والمنظّماتية ملازمةً لنظام الحكم البيروقراطي التسلّطي القديم، وتشكل منظومته في احتواء القطاعات الشعبية، وإدماجها في ديناميات المشاركة السياسية والمجتمعية، وأدوات ضبطه السياسي والاجتماعي. بينما تعزّز دور هيئات القطاع الخاص المؤسّسية التقليدية (غرف التجارة والصناعة) التي انتعشت حياتها المؤسّسية الداخلية، وباتت تشهد حياة انتخابية تنافسيّة مضبوطة عموماً برضاء مراكز القوى التّسلطية، واشتداد الصّراع الانتخابي بين قوائمها، وبرز فيها ظاهرة «العشاءات الانتخابية»، كما ظهرت هيئات مجتمع مدني جديدة مرتبطة بأقوياء المجتمع مثل مجالس رجال الأعمال، ورجال الشّركات القابضة، والتي عملت فعلياً كهيئات منظّمة تتمّ في داخل قنواتها الصّفقات، وتحديد «الكعكات» الاستثمارية وتقاسمها.

يمكن القول في سياق المقارنة بين النموذج البيروقراطي التسلّطي (الكوربوراتي) القديم وبين النظام التسلّطي (الملبْرل) الجديد إنه قد حدثت تعديلاتٌ جوهريّة في شدّة قوّة التسلّطية طوال العشريّة الأخيرة، من تسلّطية «صلبة» أو «قاسية» شعبوية محافظة و«منغلقة» مفرطة في استخدام حالة الطوارئ، وأكثر اعتماداً على أهل الثّقة مَن اعتمادها على أهل الكفاءة، وذات خصائص شموليّة، إلى تسلّطية مرنة أو ليّنة منفتحة نسبياً وأكثر عصريّة وحداثةً وانفتاحاً وقابليةً للتعولم وأدنى «عقائدية» من التسلطية «الصلبة»، وأقلّ منها في اللجوء إلى استخدام حالة الطّوارئ، بدليل تقلّص الاعتقال السّياسي في «المرحلة الصلبة» إلى اعتقال بالعشرات في المرحلة «الليّنة» (ما قبل اندلاع الأحداث الأخيرة). وبينما كان الموقوفون يعتبرون من الناحية الشكلية في حكم مجهولي المصير من دون محاكمة في المرحلة «الصلبة» فإنّ السلطات باتت تقدّمهم إلى محاكمَ علنية في المرحلة «المرنة»، بغضّ النّظر عن مدى عدالة الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم، وصارت تتعامل مع الأقوال والأفكار المرتبطة بالرّأي كجنايات تطبّق عليها بشكل متشدّد ومفرط الأحكام القانونية. وبينما كان الانتساب إلى جمعيّاتٍ حقوقَ الإنسان وهيئاتها يجرّم بوصفه انتماءً إلى جمعيات سرّية، تمّ غضّ النّظر نسبياً عن النّشاط الإعلامي لهذه الجمعيّات والمنظّمات غير المرخّصة أو المسجّلة قانوناً. وبالمقارنة بين النّظامين التسلطيّين الصّلب والمرن شكّل نشوء نظام تسلّطي مرن خلال سنوات العقد الماضي نوعاً من عقلنة وضبط للتسلّطية، يتداخل فيها «حوض» كبير لمصالح اللاّعبين الاقتصاديّين- الاجتماعيّين النازلين والصّاعدين في مرحلة تغيّر أدوارهم. وفي الخلاصة حرّر النّظام من السّمات الشمولية لكنه عصرَن الخصائص التسلّطية، مع بقاء هياكلها القديمة التي تآكلت وظائفها متعايشةً مع هياكل وتنظيمات جديدة في طور التكوّن.

■ **مقتطف من دراسة «العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح» (ج٤)**

ديمقراطية تراثية فذّة.. وسلاطين ميكافيليين حتى القتل

◄ غياث رمزي الجرف

«أيها الناس: إنما أنا سلطان الله في أرضه».
أبو المنصور/ الخليفة العباسي

«كلّ سلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة..»
لورد أكتون

مؤسس الدولة/ الخلافة الأموي ورجلها الأول، (الميكافيلي) بامتياز على صعيد الحكم وعلى الصعيد الشخصي، المرن واللين ظاهرياً، الحازم والحاكم والقاطع باطنياً. السياسي المنحل الذي أسس (ملكه) باقتدار ودهاء ومعرفة ودراية.. وكان الاحتكام إلى السيف ناموسه، و(إن للّه جنود من عسل) من مفردات (سلطته) الجوهرية... معاوية بن أبي سفيان عندما أراد، على ذمة الرواة، أن يأخذ البيعة لابنه يزيد (لا نجد ضرورة، ها هنا، إلى أي تفصيل وتقديم، أو توضيح وكلام عن يزيد بن معاوية، فالرواة وكتاب التاريخ قديماً وحديثاً، لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة تتعلق به إلا ودونوها في بطون الكتب وحواشيها عبر (ديمقراطية تراثية عربية فذة) دعا زعماء القبائل، وطلب منهم التأييد وإعلان البيعة.. فراح كل واحد منهم يلقي خطبته، ثم ينهيها بتأييده وإعلان بيعته..

ولما وصل الدور إلى زعيم قبيلة مغرقة في البداوة.. وقف هذا الأخير، وحدق في الجموع و الحشود، ثم قال بصوت بدوي مجلجل: أمير المؤمنين هذا (معاوية بن أبي سفيان)، ومن بعده هذا (مشيراً إلى يزيد)، ثم استل سيفه البتار (مهدداً به من يرفض البيعة الغراء) ومن لم يقبل فله هذا..

ونفتح «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، ونقلب صفحاته المثيرة التي تدعو إلى التأمل العميق (....؟)، ومن الأشياء التي تدعو إلى التدبر وإعادة النظر فيها مرّة بعد أخرى (.....) نذكر ما يلي على سبيل المثال ليس إلا :

في عام (٥٧٥) خطب (عبد الملك بن مروان) أحد أبرز رجالات الدولة/ الخلافة الأموية التي دامت (٩٢) عاماً، ومؤسس البيت المرواني السلطوي الذي ورث البيت السفياني (٠) بعد رحيل الخليفة الأموي الثالث (معاوية بن يزيد)، الذي خطب على منبر الرسول في المدينة ، بعد إخماد (فتنة) عبد الله بن الزبير وقتله، قائلاً: «والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه» ، ثم غادر المنبر الرسولي..

بعد عشرين عاماً من حكم عبد الملك بن مروان، وهو على فراش الموت، أوصى ابنه الوليد، فيما أوصاه: «إذا مت فشمر وائتزر، والبس جلد النمر، وضع سيفك على عاتقك، فمن أبدى ذات نفسه فاضرب عنقه، ومن سكت مات بدائه...».

إن القول السائر المأثور «الولد سرّ أبيه» ينطبق على الوليد تماماً، فقد أخذ الوليد (الذي حكم البلاد والعباد بقبضة حديدية صارمة عشرة أعوام) الوصية بحذافيرها ونفذها جملة واحدة وبدقة يحسد عليها..

هذا غيض من فيض إلى آلاف الصفحات.. ولا تعليق..

ولكن بقي في خاطرنا رواية حكاية صغيرة (أممية) وإن لبست لبوساً تراثياً، واتخذت العربية لغة لها، وسواء أكانت على سبيل الحقيقة أم المجاز...

تقول الحكاية: إن (سلطاناً) من سلالة السلاطين الذين يعبرون البحار والمحيطات والمدن والبلدان والقارات وكل الأمكنة... والذين لا يقفون عند حدود أي زمن من الأزمان... تقول: إن هذا السلطان كان يطلب كل واحد تقول عنه (الرعية) بأنه عالم، أو فقيه، أو أديب، أو فيلسوف أو (مثقف): ويسأله السؤال الآتي: أعادل أنا أم ظالم؟

فإذا أجابه: إنك عادل أو ظالم يا مولاي.. فصل رأسه عن جسده..؟

وإذا قال آخر منهم: يا مولاي أنت عادل وظالم في آن معاً... ذبحه من الوريد إلى الوريد بلا هوادة..؟!

احتارت (الرعية) في هذه المعضلة، وبعد مشقة في التفكير ومعاناة ومكابدة.. توصلت إلى أن (جحا) هو وحده من يستطيع تخليصها من البلاء الذي اجتاح البشر والحجر والشجر وكل ما يدب على الأرض... فذهبت إليه، وقالت له: يا (جحا)..! لن ينقذنا من هذا السلطان القاتل إلا أنت، فرحماك.. رحماك..

لما جاء دور (جحا) وسأله السلطان العظيم: يا جحا..! أعادل أنا أم ظالم؟ ردّ (جحا) مباشرة وبلا تردد: أنت، يا مولاي، لست سلطاناً عادلاً ولا ظالماً، والظالمون هم نحن (؟!) أجل.. يا مولاي، الظالمون هم نحن، وما أنت إلا سيف العدل الذي سلّطه الله على أعناق الظالمين، بل على أعضائهم كافة، الظاهر منها والمستور.. وفوق كل شيء أنت، يا مولاي، سلطان الله في أرضه... الباقي بقاء الزمان، ونحن –الرعية– لسنا أكثر من عابري سبيل (...؟!).

فرح السلطان الدموي، وضحك حتى الثمالة، وقال: رائع .. رائع، حقاً، هذا هو الجواب الذي لم أسمع أجمل منه عبر حياتي السلطانية المباركة من السماء والأرض، ومن الجنّ والإنس.. ثم أمر بأن يبقى (جحا) في القصر، يدخل ويخرج كما يشاء (...).

■■

ربما..!

لا نزال بدواً، وبدواً سنبقى

إلى خليل صويلح،
بعد توقيع روايته الجديدة «سيأتيك الغزال»

لا نزال بدواً، وبدواً سنبقى يا خليليّ، حتى لو صارت لنا جنسيّات أخرى؛ وجوهنا السّمراء لا تنسى شمساً طبختها.. وشومُ القبيلة في الدّم تحرّكُ الجينات.

ليس فينا من يتنكّر لأصل من عرب جُبُور أو بني خالد، حتّى لو خلعنا الدّشاديش ولبسنا الجينزات! حتّى لَو حلقنا اللّمم قصّة فرساتشي أو أطلناها كالخنافس!

نحنُ من القهوة العربيّة المرّة، ولطالما اصطبحنا على آبائنا يعطّرون المنازل بمَهابيج البطم، ولطالما جاءتْ منها الروائحُ الحريفةُ كمداعبات سَاخنةً، فحيث لم نعتد تبادل تحيّة الصّباح اعتدنا أن نومّي لبعضنا: صباح الشهوة!!

مرضى بالرمال منذُ «سفْر الخروج» الكبير من الصحراء؛ بينما نضع الكاتشب على البيتزا تحنُ القلوب إلى سمن المناسف، بينما نتحادث على الإنترنت لا يغيب السّؤال عمّا حلّ بأبناء العشيرة الذين غرّبوا إلى أمستردام، وبينما نتمشّى مساءً لا تثق الخُطا بأضواء الشوارع فنتضرّع إلى نجم سهيل أنْ يسدّد المسالك. كان أسلافنا يهرعون لمرأى النار في بعَيد الليل، ترى أيُ معنى لذلك مع هذه الأضواء كلّها؟

مرّ زمان على الزمان الغنائيّ فبُحَت الأرواحُ، وها نحن ذا في الأحزمة الفقيرة نبني خياماً طابَقيةً. أمهاتنا يفترشْنَ حصيراً أمام الأبواب، ولا يتوقفْنَ عن مناداة أخواتنا بالتصغير: نجيوى، مريومة..

فينا من يرقص «الدحيّة» في الديسكو. منّا من ينتظر صبيةً حضريةً ستهديه جدائلها في الجامعة. نحبُ كالأكباش، نبكي كالأحصنة، نفي كالكلاب، ونظلُ نقتفي آثار الغائب في الإسفلت والإسمنت.

بدواً سنبقى يا خليليّ.. نفكّر بالقنص قنص اللحظات العميقة، والغزو ضدّ أي غزو.. ولو مَرّ ما مَرّ من زمان لا نتوقّف عن ارتكاب فلواتاً بالاتساع الذي يزداد سعةً، فنحن طيور قطا توسّعُ السماء.

انظر ترَ الأرواحَ مشتعلةً تجتمعُ في السّاحة العامة وتصيرُ نصباً: دِلّةٌ مائلةٌ على فنجانٍ مفلطح.

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

الشعر المحكي

◄ عبد الإله عبد القادر

في العراق ومنذ أن تعرف الإنسان على الحرف كان الشعر وما زال هو لغة يومية يمارسها العامة والخاصة على السواء، في الأفراح نجد الشعر سيد المحتفلين، وفي الأحزان نجد الشعر يطرز حزن الناس، وفي الفخر نجد الشعر لغة الرجل البسيط.. وقد وقف الشعر العامي والمحكي جنباً إلى جنب مع الفصيح :
هلي يا لمالبسو خادم سَمَلَهُم
ويجبود العدى طايح سمالهم
إن جان أهلك نجم أهلي سمالهم
وكثير من النجم خر وطاح ... بوية .. بوية
في الأعراس يحتفل أهل الجنوب بالحدث أياماً بين حنة العروس ويوم خطبتها.. وليلة الدخلة وما إلى ذلك من تسميات للاحتفالات، غير أن النسوة وهن شاعرات بالفطرة يرتجلن البيت والبيتين بالمناسبة.
نذرك يا شيخ أدخيل نوط أبو المية
من أفز والكي هواي غالي على ايديه
ولأن الربيع جميل والناس تنام على سطوح المنازل صيفاً وربيعاً تقول واحدة من الشاعرات المجهولات اسماً.
كون أنه نجمة ليل واسقط على اغطاك
وبحجة البردان واتلفلف وياك
أو قول آخر لشاعرة مجهولة أخرى :
برد الصبح كرصات لفني بعباتك
وبساعة الشيطان؟ أنت ويه ذاتك
إن شعر العامية في العراق يمتد بعيداً عبر التاريخ، ويختلف الباحثون بتاريخ بداياته وتطوراته غير أن الدكتور مصطفى جواد كان يؤكد أنه بدأ تقريباً في القرن الثالث عشر الميلادي أو أبعد..
غير أن بعض الباحثين يجد أنه بدأ في عصر البرامكة في زمن الخلافة العباسية.
ويروي د. مصطفى جواد في هذا الصدد حكاية عن مغنٍ بغدادي أشتهر في تلك الفترة وذاع صيته بين الناس إلا أن سوء حظه وطالعه أن يكون أخوه متديناً وقوراً عرف بحكمته وبوزنه الاجتماعي والديني، إلا أن الناس انقسموا في تقييم هذا المغني بين ذمه مقارنة بأخيه المتدين، والإعجاب به وبفنه الغنائي عند البعض الآخر، ولم يستطع الصبر على هذا الانقسام فغنى من شعره :
غلطان من شبّه الجزعة على الدرّه
وقاس (....) على مستحصنة حره
آني مغني .. واخي زاهد فرد مره
بيرين في دار ذي حلوة وذي مره
لقد انتشر شعر العامية في الأوساط الاجتماعية على مختلف الطبقات في العراق، بل إن معظم شعراء الفصحى الأعلام كانوا يكتبون بالعامية أحياناً إرضاءً لذواتهم وتقرباً من جماهير أحبتهم وأحبت شعرهم أمثال مظفر النواب ومليعة عباس عمارة التي تقول متغزلة بدجلة.
أشتاق إلك يا نهر/ يلبردك الجنة/ صفصاف شعري هدل/ وبمايك اتحنه / لزني على صدرك .. هلا/ وسكته .. وهلا .. وونه/ وطوّل ما دام الحلم/ ما ينشبع منه

■■

كزانتزاكيس من التصوف إلى التقرير

◄ مهند عمر

لم يقطع الفاصل الزماني الكبير والخلاف الفكري والثقافي والبعد الجغرافي، تواصل القارئ في منطقتنا العربية، مع الكاتب اليوناني نيكوس كزنتزاكيس (١٨٨٣ – ١٩٥٧) الذي يُعتبَر من أبرز الكتّاب والشعراء والفلاسفة في القرن العشرين، فقد شكل كتابه «تصوف منقذو الآلهة» وبسبب العمق الكبير الذي تحمله سطوره، حقل ألغام عليك اجتيازه بحذر شديد إذا أردت البحث في نشأة فكرة الآلهة عند البشر، وطبيعة الإله وماهيته، وهو ما عكر صفو رجال الدين في تلك الفترة وجعلهم يخوضون حرباً ضروساً ضد الكتاب ومؤلفه.

ركز كزانتزاكيس في «تصوف منقذو الآلهة»، على نقاش معان جديدة ومهمة للحياة والموت، ووحدة الجنس البشري، في عصر كان يفتقر إلى المبادئ الأخلاقية والروحية، ويعج بآلهة وأساطير غير فعالة، حيث أثبتت كتاباته أنه كان يعمل على أن يمنح الفكر الشيوعي بعداً روحياً، وسعى جاهداً لخلق لاهوت جديد، وأسس جديدة للعمل السياسي، واستبدال نظرية التطور بفكرة المذهب الحيوي الذي ينطلق في الحياة من خلال الاندفاع الحيوي، ومواجهة تطور العالم، ومكافحة الجمود. ولا يمكن إغفال التأثير الواضح لفلسفة نيتشه، والعثور على البصمة اللونية لكتاب «هكذا تكلم زرادشت» في كتاب كزانتزاكيس، فهو من ترجم هذا العمل الكبير لليونانية قبل إصداره لكتابه «تصوف منقذو الآلهة».

وقد حدد رؤيته لعمل الحواس على أنها مخلوقات ذهنية، وأن الشمس لا تشرق ولا تغرب إلا في جمجمته، والعقل في «تصوف» يصرخ ويقول: «أنا موجود فقط في أعماق العمل الجوي للحواس الخمس»، وأن نسج الفرح والحزن والزمن والمادة والروح كدوامة في نهر، والانتقال بين الظواهر التي ينشئها العقل لا يحتاج لأكثر من جسر، يبعدك عن الفوضى.

إن التفريق بين المراحل العمرية في حياة الكتاب والفلاسفة والمفكرين، لا يكون تعسفياً عندما نبحث في نتاجهم بين مرحلة الشباب ومرحلة النضج، بعد الخضوع لتعديلات في رؤاهم ومفاهيمهم، وكتابه تصوف منقذو الآلهة يخضع لفترة التمرد والإقبال على الحياة، وهذا الطابع الذي ميز أعمال كزنتزاكيس اللاحقة، فتعلم حب الحياة من قاطع خشب في سواحل اليونان الجنوبية، وكتب روايته الشهيرة «زوربا» بتلك الروح العذبة، ومن وحي خياله المتقد، حيث خطت مخيلته مساحة واسعة من البعد الإنساني، وتحويل الكلمات إلى نشيد مفعم بالحياة، وبالاكتشاف والمغامرات، ورفض الرضوخ للأمر الواقع.

كزانتزاكيس في روايته «زوربا» كان مهيأً لالتهام تفاصيل الحياة واعتصارها قطرة قطرة، وتحويل الملموس إلى مقولة فلسفية، حيث تساق الحياة بلحمها ودمها.

وفي كتابه «تقرير إلى غريكو» الذي شكل خلاصة فكر وتجربة نيكوس كزنتزاكيس عبر سرده لسيرته على شكل تقرير موجه إلى جده (إل غريكو) الرسام اليوناني المشهور، وفي هذا الكتاب يأخذ كزنتزاكيس القارئ إلى نهايات الأشياء حيث يقول: «أيها القارئ، ستجد في هذه الصفحات الأثر الأحمر الذي خلفته قطرات من دمي، الأثر الذي يشير إلى رحلتي بين الناس والعواطف والأفكار. كل إنسان، يستحق أن يدعى بابن الإنسان، عليه أن يحمل صليبه و يصعد جلجلته. كثيرون، والحقيقة معظمهم، يصلون إلى الدرجة الأولى أو الثانية ثم ينهارون لاهثين في منتصف الرحلة ولا يصلون إلى ذروة الجلجلة، بمعنى آخر ذروة. واجبهم أن يصلبوا، وأن يبعثوا، وأن يخلصوا أرواحهم. تضعف قلوبهم لخوفهم من الصلب، و هم لا يدرون أن الصليب هو الطريق الوحيد للبعث، و لا طريق غيره».

عبر كلماته العميقة، ورمزيته المفرطة استطاع كزنتزاكيس في «تقرير إلى غريكو» أن يقدم خلاصة تجربته، ويطرح الأسئلة التقليدية التي دارت في خلد كثير من البشر، ويجيب عليها بطريقة غير تقليدية تحمل الكثير من الفرادة والتميز، كما استطاع أن يلخص الأثر الكبير الذي تركته مجموعة من الشخصيات في بناء رؤيته ومنهم «المسيح، بوذا، لينين، نيتشه، وأوليس وغيرهم...»، حيث شكلت كلمة الصعود هاجساً لنيكوس، وقد كان لكل واحد من هؤلاء نبوءة تساعده على الارتقاء والصعود.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/09/21) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الراحل خيري شلبي.. مشوارٌ لا ينتهي مع الروائي المصري الكبير

◄ علي سعيد

وحدهم شباب الثقافة والأدب العربي من سيدرك حجم الخسارة التي خلفها فقد الأديب المصري الكبير خيري شلبي (١٩٣٨ - ٩ أيلول ٢٠١١). حيث كانت هموم وطموحات وآمال الشباب بمثابة هاجس رافق خيري شلبي في مختلف محطاته الإبداعية والثقافية والإعلامية؛ قد يعرف الكثيرون هذه الحقيقية، إلا أنني لم أعرفها، قبل أن التقيه على هامش ملتقى الرواية العربية، ضمن فعاليات دمشق عاصمة الثقافة العربية (٢٠٠٨).

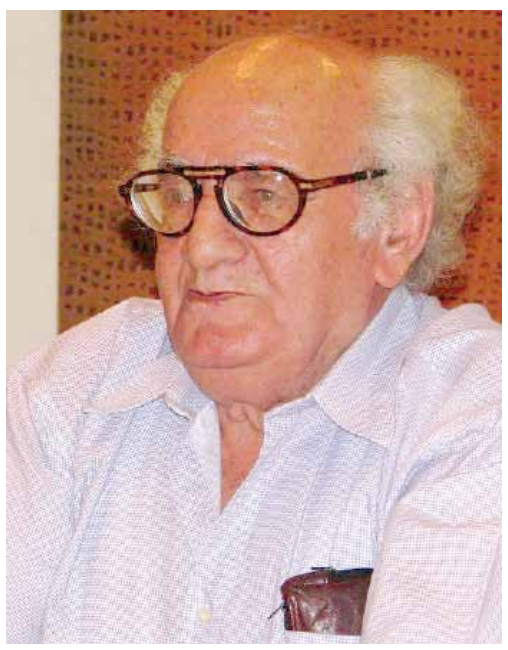

كان «العم خيري» قد جاء إلى دمشق للحديث حول تجربته الثقافية والإذاعية والروائية الطويلة؛ وكنت قبل لقائه، أكاد لا أعرف شيئا عنه سوى الاسم وبعض الخطوط العريضة وعرفت أيضا، أن له رواية شهيرة بعنوان: «وكالة عطية» سوف أقرؤها فيما بعد. غير أن كمية جهلي بهذه القامة الكبيرة، لم تمنع خيري شلبي من الالتفات إلىَ هذا الصحفي السعودي، بعد أول نقاش تبادلنا فيه أحاديث الأدب بالسياسة والثقافة بالفكر والتجربة الكتابية، عندها فاجأني مجيبا على سؤال كان يفترض أن أبادر بطرحه وهو حول ما إذا وصل الكاتب إلى نُقطة في الكتابة وانسد كل شي ولم يعد بمقدوره الاستمرار، ماذا يفعل؟ يقول خيري وهو متكئ على تلك الأريكة الدمشقية المطعمة بالموزاييك والقشور الصدفية البديعة: امسح السطر الأخير من آخر مقطع كتبته وستجد الأمور وقد «تسهلت». ليضيف أن السطر الأخير الذي نكتبه قد يسد تدفق الكتابة والأفكار وإذا وجدت أن السطر الأخير لم يكن كافيا، أمسح القطعة كاملة وأعد الكتابة «البرغراف». كان خيري شلبي يسترسل في حديثه المملوء بالعطف والمحبة وهو ينقل بعض تجاربه دون بخل أو غرور أو تصنع كما تفعل كثير من الشخصيات الأدبية والثقافةً في المشهد المحلي والعربي. وأتذكر جيدا أنه في بداية حديثه أبدى تذمره من «نقاد اليومين دول»؛ منتقدا نقاد الجامعات والصفوف الأكاديمية التي أفسدت الأدب بمناهجها المبالغ فيها، وهو الرجل الميال للبساطة «العميقة» في كل شيء. كنت في إصغاء تام لكلام صاحب «نسف الأدمغة»، بينما كان يمر من حولنا في بهو الفندق، مشاهير النقد العربي: محمد برادة وفيصل دراج وسعيد بنكراد!. بينما كنا جالسين في بهو فندق الشام، استأذن خيري شلبي من الجميع، ذاهبا إلى الغرفة وطالبا مني ألا أذهب لأنه سوف يعود. ارتسمت ابتسامة بداخلي للقاء وحديث سيتجدد مع خبرة أدبية وفنية كبيرة. ليرجع مقترحا علي أن أصحبه إلى سوق الحميدية، بوسط دمشق القديمة، لشراء شالات من الحرير الدمشقي، هدايا للعائلة، بعد أن نمر في سوق «الخجا» لشراء حقيبة يضع فيها ما اقتناه من مدينة الياسمين. ولأن المسافة لم تكن بعيدة جدا، اقترحت بدوري، أن نذهبها مشيا، قبيل غروب ذلك اليوم الصيفي. لم يمانع الرجل ومضينا بروية، وأنا أصغي لَحديثة وتعليقاته التي لا تخلو من «القفشات» أو النقد الساخر.

ومن بين ما قاله خيري شلبي في ذلك المشوار العامر بالمشاهد والحكم.. إنه لا يزال يحتفظ بما يقارب الأربعين مسودة لأحد أعماله، وأنه لا يستعجل أبدا في إصدار كتاب قبل أن يستوفي العمل حقه، داعيا الشباب إلى التأني في إصدار الكتاب الأول وعدم استسهال الكتابة، ملتفا إلي بالقول: «دا حيتسجل عليك، لو طلع ضعيف». ناصحا الشباب إلى أن لا يستعجلوا في نشر الرواية الأولى. كان خيري ذلك اليوم متأثرا مما حدث ذلك النهار، عندما خرج الروائي المصري من قاعة ملتقى الرواية، غاضبا، بعد أن أعلن الروائي السوري خالد خليفة: أن هناك روايات لنجيب محفوظ لا تستحق النشر. الأمر الذي دفع خيري شلبي للخروج وهو يردد: هذا تجديف. كان خيري شلبي متعجبا مما قاله الصديق العزيز خالد خليفة: «لا أصدق أن أحدا يكتب رواية، يقول هذا الكلام في نجيب محفوظ». وقبل أن نصل إلى متجر بيع «الدامسكو» سألت خيري عن روايته الأشهر «وكالة عطية»، فأجابني سريعا، أنه لا يحب التركيز عليها بهذا الشكل الذي يختزل جهده وتجربته في رواية، لأن لديه روايات أخرى، عدّد أسماء بعضها، بادئا بذكر رواية «صحراء المماليك» والتي صدرت في نفس ذلك العام (٢٠٠٨) وتدور أحداثها حول شخصية صحفي مصري. عندما خرجنا من محل الحرير الدمشقي المذهب، استقللنا سيارة أجرة ورجعنا إلى الفندق. يومها لم أفكر بعمل حوار معه لأني لم أكن مستعدا ومحضرا له، وانتهى المشوار، إلا أنه سوف يبقى عالقا في ذاكرتي كواحد من أطول وأعمق «مشاوير العمر». ■■

مصياف تحتفي بالرسم

◄ يوسف حسن

في عالم تحتل فيه الثقافة البصرية جزءاً واسعاً من خبرتنا الجمالية وإدراكنا الفني، لا تزال اللوحة التشكيلية إلى اليوم غائبة أو مُغيبة تحت أضواء المراسم وصالات الفن المغلقة. والحال أنّ سطوة اللون والصورة ليست بالضرورة خياراً يقصده المشاهد ملء إرادته، بقدر ما هي عروض حاضرة في حياتنا، تحاصرنا، ولا تقتضي منا أكثر من تسليمها العين والبصر. على هذا فإنّ السؤال عن قدرة اللوحة في إمكانية المنافسة ضمن هذا الزحام من خيارات الصورة واللون، يبقى مرهوناً في طواعيتها للخروج من الصالة المغلقة والبحث عن فضاء مفتوح يخولها أن تحتل مساحة في ثقافة المشاهد وخبرته الحسية واللونية.

من يسير اليوم في مصياف لا بد أن يلفت انتباهه بين وقت وآخر لوحات رسمت على جدران الأبنية، يصور بعضها المعالم الأثرية والسياحية. وفي أخرى، تركت جدران المدينة نفسها لسجية أبنائها من الفنانين، يرسمون عليها ما أرادوا. هذا المشروع، الذي يشرف عليه بشكل أساسي الفنان سامر إسماعيل، لا يزال يكتسب زخماً متواصلاً ويثبت مقدرة دائمة على الاستمرار والتجديد منذ نحو عامين إلى الآن. حينها، أي قبل عامين، كان هذا المشروع هو مساحة للأطفال الموهوبين في الرسم حتى يضعوا بصمتهم على جدران المدينة وأزقتها، وليستطيعوا في الوقت ذاته إغناء مواهبهم من خلال إشراف الأستاذ إسماعيل. واليوم، لا يزال مشروع الرسم على الجدران قائماً، ولكن هذه المرة بأقلام وريش أبناء المدينة من طلاب وخريجي كلية الفنون الجميلة في دمشق وحلب.

ولا تنحصر أهمية مشروع كهذا في تجميل المدينة وإضفاء اللون على جدرانها وحسب، وإنما هو أيضاً تجسيد لما قاله مرةً الفنان الأمريكي جاكسون بولوك في كون عملية رسم اللوحة هي بحد ذاتها حدث فني. حيث أنّ الشارع يتحول إلى مكان يلتقي فيه الفنان أثناء عملية الرسم من جهة والعابرون الذين يتوقفون لدقائق أمام اللوحة التي تُرسم من جهة ثانية، ليصبح عندها الرسم حدثاً أقرب إلى نوع من الفنون الأدائية يأخذ من الشارع مسرحاً له. وهو ما يسهم أيضاً، في تقريب المسافة بين الفنان والمتلقي، وفي جعل الشارع فرصة للفنان يطل منه على مشاهدين لم يسبق لبعضهم ربما أن دخلوا إلى صالة عرض أو مرسم.

وليس بعيداً عن مكان رسوم فناني الجدران، وعلى طريق كروم الزيتون قرب الجبال لا بد أن يلفت نظر العابر لوحة صغيرة معلقة على إحدى الأشجار. وبحس من الفضول قد نقترب منها أكثر لنكتشف أنها

ليست إلا واحدة من لوحات عديدة اختبأت في الخلف بحضن الزيتون وجذوع أشجاره. هو إذاً معرضٌ فني تنازل عن الصالة وتقاليدها ليجدد نفسه في كرم زيتون. هنا لا وجود لإضاءة ذات تصميم خاص سوى ما يكفي لرؤية اللوحات، ولا وجود للائحات تذكرنا بالأسعار. كما لم يذهب الفنان ياسر الحكيم، مبدع المعرض، في اتجاه التشدق بتقنية جديدة لتعليق اللوحات وعرضها. بساطةٌ خالصة، تنسجم ربما مع بساطة المكان وعبق تربته.

يحملنا الحكيم إلى تذكر أمر ينساه أغلبنا رغم اعتباره من بداهة الأمور، وهو الذي نجم ربما عن إرثنا القديم من حضارات سورية والرافدين وما تضمنته من قيم الخصب والأرض والمرأة. ففي هذه اللوحات تحضر الأنثى لتكون المُعطى الأساسي في المعرض، وبحضورها بين الأشجار والتراب، تعيدنا مرةً أخرى إلى مدى ارتباطها بالأرض والخصب وعلاقتها الأصيلة بالتجدد والعطاء والطبيعة.

على هذا النحو ليس المكان الذي اختاره الفنان ياسر الحكيم حاضناً للوحاته محض صدفة أو تجريباً أعمى سببه الميل الشعوري إلى الأمر وحسب، بل هو اختزال دلالي مكثف وبسيط عن إمكانية «الصالة البديلة» في إعطاء قيمة ودلالة مضافة للوحة وفي العلاقة الجدلية بين موضوع تلك الأخيرة ومعرضها. وربما كان الأجمل هو حَس الفُضول الذي يخلقه عند العابر العادي للشارع في اكتشاف الفن والرسم واللوحة، ما يضيف إليه خياراً جديداً ينافس في زحام الصورة واللون، ولكن هذه المرة بقيمة أكبر وجهد جمالي أصدق في كثير من الحالات. ■■

الأزمة.. ومنطق المناطقية

◄ جهاد أسعد محمد

«يا حيا الله بالسويداء من MTN.. عبي بـ١٠٠ ل.س وخلّي نص نهارك ببلاش من ١٢ فجراً لـ١٢ ظهراً»..

ذلك هو المضمون الحرفي لرسالة حقيقية، يتضح في متنها المرسل والمرسَل إليه.. ويمكن من دون بذل أي جهد معرفة الغاية من الإرسال، والمنطق «المناطقي» الذي يتوارى خلفه.. وبالطبع فإن هذه الرسالة/ الفضيحة، وصلت لكل من مشترك في الشركة الوارد اسمها أعلاه ممن توافقت خاناتهم الإدارية مع العقل الصغير والساذج والمسطح لمرسلي الرسالة..

هذه صورة مصغرة مثبتة بالدليل البيّن عن المنطق الذي يتعامل به بعض المنافحين عن «الوطن» و«المخلصين له» في وجه «المؤامرة الإمبريالية – الصهيونية – التركية – الخليجية» الكبرى التي يتعرض لها !! والأمثلة في هذا الشأن كثيرة، ويمكن لحظ ما يشبهها عند عبور الحواجز، وأثناء لحظات التعارف العابرة، ولدى متابعة إحدى المحطات الفضائية «الوطنية» الخاصة ونظيراتها من الإذاعات، وفي توزيع وقطع الخدمات العامة من ماء وكهرباء واتصالات ومواصلات...

ولكن هذا المنطق ليس من اختراع المتمنطقين «الصغار» به، بل هو مجرد اقتداء بمنطق رسمي غالب في التعاطي مع الأزمة القائمة، بدأ تجليه بتوزيع «بطاقات الشكر» على المناطق «الهادئة»، وإطلاق الصفات العجيبة والمجترحة على المحتجين، التي تراوحت بين «مندسين» و«عرعوريين» وما بينهما من صفات التخوين والعمالة والتكفير والانحراف النفسي والسلوكي والخروج عن القوانين والآداب العامة.. وقد لا ينتهي إذا ما بقي سائداً إلا بالتدمير الكامل والشامل للبلاد ووحدتها الوطنية والسلم الأهلي فيها..

ما يبعث على الألم والخوف أن هذا المنطق أخذ يشق طريقه بين الناس بصورة لافتة وفجة، وأصبح الحديث المناطقي العلني، يحدث اصطفافات خطيرة في الشارع وفي مواقع العمل الحكومية، بل وحتى في صفوف «المثقفين» والسياسيين وداخل الأطر الحزبية بما فيها «اليسارية»!

أحد الأصدقاء من إحدى المحافظات المتنوعة الطوائف، وقف عند نقطة تفتيش وبحوزته حاسوب محمول (لابتوب)، فسأله الرجل الرسمي عن محافظته وهو يقصد معرفة طائفته، فلم يحمل له الجواب ما يريد، خصوصاً وأنه عجز عن تحديد ذلك من خلال اللهجة، ما دفعه وقد حسب أن هذا «المشبوه» من طائفة «معادية»، ليسأله بصورة استفزازية عما يوجد داخل الحاسوب، ثم راح يتهمه بأنه يهرّب الصور لـ«الجزيرة» و«العربية».. وأخيراً قال له بلهجة آمرة: «هات هويتك!».. وما إن رأى «الهوية» وعرف اسم المنطقة واسم القرية التي ينتمي إليها الشاب، حتى راح يعتذر ويتوسل المسامحة على سوء الفهم... ونسي الحاسوب وما قد يحتويه من «أفلام مصورة» لـ«الجزيرة» و«العربية».. أما صديقي فحبس دموعاً ذرفها لاحقاً أمامي على الحال التي وصلت إليها البلاد، والتي قد تنتهي إليها لاحقاً إذا ما استمر هذا الانجراف الأعمى نحو الهاوية.

mjihad@kassioun.org

بين قوسين

أحمد أبو سعدة

◄ خليل صويلح

الرجل الذي جاب العالم بكاميرته، مقتفياً أماكن ثورات التحرر في سبعينيات القرن العشرين، وجد نفسه وحيداً، وقد تجاوز الستين من عمره، مع أرشيف ضخم من الصور. عاش زمناً طويلاً مع ثوار أرتيريا، وقطع آلاف الأميال كي يلتقي غيفارا، وباتريس لولومبا، وصوّر الجبهة السورية خلال الحروب المتعاقبة مع إسرائيل، والحرب العراقية الإيرانية، وقبلها فيتنام، وأنغولا، وجبهة تحرير الصومال، والجنوب اللبناني. يروي سيرته باضطراب، بعد أن تداخلت التضاريس في رأسه، لكنه لم ييأس. مازال يبحث عن دور. لا يريد أن يكون متفرجاً. أسأله عن أرشيفه من الصور؟ فيجيب بأن جزءاً كبيراً منه، قد تمّ إتلافه، أثناء تجواله، غير عابئٍ بذلك، طالما أن شاشته الخاصة تعمل بجد. لقد تعلّم على الفقدان، وبات على يقين بأن الحياة تمشي على هواها، وتصطاد الأعمار في اللحظة التي لابد منها. أثناء تصوير أحد الأمكنة من الطائرة، هوت به فجأة، لكنه نجا بأعجوبة. منذ تلك الحادثة تعلّم درساً بليغاً يتعلق بالأقدار المكتوبة. في مغاور أرتيريا وجد نفسه على بعد نصف متر من أفعى سامة، لكن أحدهم بتر رأسها قبل أن تبث سمومها في الجسد النائم والمتعب. يرفض بأن نصفه بالمغامر، لقناعته اليقينية بالمبادئ الثورية التي كان يؤمن بها، لكنه يعترف ــ في المقابل ــ بالخيبة لمآل معظم الحركات المسلّحة في العالم، وخصوصاً الثورة الأريترية التي انتهت بعد الاستقلال في أحضان إسرائيل. يقول «ابتعدت بسبب سلوكيات غير ثورية». لعل هذه العبارة تختزل سيرة هذا الرجل الذي لم يحد عن دربه، منذ نكبة فلسطين الأولى إلى اليوم.

محطته الأخيرة كانت في دارفور التي زارها أكثر من مرّة، وقد سجّل وقائعها في كتاب مصوّر بعنوان «دارفور: العاصفة السوداء»، رصد فيه نشأة مشكلة دارفور، وبداية التمرّد في هذا الإقليم، وفوضى الصراع العالمي على هذه المنطقة الغنية بالنفط والمعادن الثمينة، متوقّعاً تقسيمها.

هذا المناضل الأممي اسمه أحمد أبو سعدة!

khalil.s@scs-net.org

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org
زار موقعنا بين عددين 433.384 زائراً